جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

النحو (٤)

LARB2043

كتاب المادة
Master Textbook

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011

المحتويات

الـــــــدرس الأول	:	الإضافة، ما يُحذف من المضاف، عامل الجر في المضاف إليه، ومعاني الإضافة	٧-٢٢
الـــــدرس الثـــاني	:	أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها، وتقسيمها إلى محضة وغير محضة	٢٣-٣٥
الـــــدرس الثالـــث	:	اختصاص الإضافة اللفظية بجواز الجمع بين "أل" والإضافة في خمس مسائل	٣٧-٥١
الـــــدرس الرابـــع	:	اكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه، وما شرطه النحويون لصحة هذا الاكتساب، لا يُضاف اسم لمرادفه	٥٣-٦٦
الـــــدرس الخـــامس	:	الأسماء والإضافة: (ما تكون صالحة للإضافة، ما تُمنع إضافته، ما تجب إضافته إلى المفرد)	٦٧-٨٠
الـــــدرس الســـادس	:	تابع الأسماء والإضافة: (تابع ما تجب إضافته للمفرد، ما يضافُ إلى الجُمَلِ)	٨١-٩٥
الـــــدرس الســـابع	:	تابع ما تجب إضافته إلى الجمل: (اسم الزمان المبهم بعامل معاملة "إذ" أو "إذا")	٩٧-١١١
الـــــدرس الثـــامن	:	من الأسماء الملازمة للإضافة: "كِلا"، و"كِلتا"، و"أي"	١١٣-١٢٨
الـــــدرس التاســـع	:	تابع الأسماء الملازمة للإضافةِ: "لَدُن"، و"مَعَ"	١٢٩-١٤٤
الـــــدرس العاشـــر	:	تابع الأسماء الملازمة للإضافة: "غيرُ"، و"قبلُ"، و"بعدُ"	١٤٥-١٥٨
الدرس الحادي عشر	:	تابع الأسماء الملازمة للإضافة: "أوّلُ"، "دونُ"، أسماءُ الجهاتِ الستِّ: "حَسْبُ"، و"عَلُ"	١٥٩-١٧٢

الدرس الثاني عشر	:	يجوز حذفُ ما عُلمَ من مضافٍ، ومضاف إليه	١٧٣-١٨٧
الدرس الثالث عشر	:	الفصل بين المتضايفَين	١٧٩-٢٠٣
الدرس الرابع عشر	:	أحكام المضاف لـ "الياء" الدالة على التكلُّم	٢٠٥-٢١٦
الدرس الخامس عشر	:	المصدر، واسمه.	٢١٧-٢٣٦
الدرس السادس عشر	:	اسمُ الفاعِل: (حقيقتُه، ما يُشترط لعمله، وإعمالُ صِيغ المبالغة).	٢٣٧-٢٥٢
الدرس السابع عشر	:	تابع اسم الفاعل: (مثَّنى اسمِ الفاعل وصيَغِ المبالغة وجمعهما كمفردِهما، وما يجوز في الفضلة التالي للوصف العامل).	٢٥٣-٢٦٧
الدرس الثامن عشر	:	تابع اسم الفاعل: (ما يجوز في تابع المجرور بالوصف)، واسمُ المفعول	٢٦٩-٢٨٤
الدرس التاسع عشر	:	باب إعمال الصفة المشبّهة: (حقيقتُها، والفرق بينها وبين اسم الفاعل).	٢٨٥-٣٠٠
الدرس العشرون	:	تابع باب إعمال الصفة المشبهة: (تتمة ما تختصّ به، وأنواعُ معمولِها).	٣٠١-٣١٥
الدرس الحادي والعشرون	:	تابع باب إعمال الصفة المشبّهة: (أحوال الصفة المشبهة مع معمولها).	٣١٧-٣٣٢
قائمة المراجع العامة	:		٣٣٣-٣٣٥

الإضافة، ما يُحذف من المضاف، عامل الجر في المضاف إليه، ومعاني الإضافة

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : تعريف "الإضافة"، وبيان ما يُحذف من المضاف ٩

العنـــصر الثـــاني : عامل الجر في المضاف إليه، ومعاني الإضافة ١٦

تعريف "الإضافة"، وبيان ما يُحذف من المضاف

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن سلك دربه وتبع نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

الإضافة لغة:

إذا أردنا أن نبحث عن المعنى اللغوي لكلمة "إضافة" في (لسان العرب) أو غيره من المعاجم اللغوية العربية؛ اتجهنا إلى المادة الأساسية المكوِّنة لهذه الكلمة بعد تجريدها من الزيادة، فسنجد أن أصولها ثلاثة أحرف، هي: "ض - ي - ف" نبحث عن معناها في هذه المادة.

فنعلم عن طريق هذه المعاجم اللغوية أنها تدور حول معنى: الإمالة والإسناد؛ إذ يقال: ضفتُ الرجل ضيفًا وضيافة وتضيَّفْتُه أي: ملتُ إليه ونزلتُ به ضيفًا. وضاف إليه أي: مال إليه ودنا منه. وكل ما أُميل إلى شيء وأُسند إليه فقد أضيف. ومن هنا سُمِّي الضيف ضيفًا؛ لاستناده وميله إلى من ينزل عليه. قال امرؤ القيس يتحدث عن بيت دخله:

فلمَّا دخلناهُ أضفنا ظهورنا ❖ إلى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مشطَّبِ

يعني: لما دخلنا هذا البيت أملنا ظهورنا وأسندناها إلى كل رحْل منسوب إلى الحيرة، وهي البلد المعروف، وهذا الرحل جديد ومشطَّب، أي: مخطط فيه طرائق. والرحل هو: مسكن الرجل وما يستصحبه من الأثاث.

هذا هو المعنى اللغوي؛ فمعنى الإضافة في اللغة: الإمالة والإسناد.

الإضافة اصطلاحًا:

الإضافة في اصطلاح النحويين لها تعريفان:

- عرفها **أبو حيان** بأنها: "نسبة بين اسمين، تقييدية، توجب لثانيهما الجرَّ أبدًا".

- وعرَّفها **ابن هشام الأنصاري** في كتابه الموسوم بـ(شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) بأنها: "إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه".

فإذا أردنا تحليل هذين التحليلين قلنا:

المراد بالنسبة أو الإسناد: الحكم أو الربط المعنوي بين طرفي المركب الإضافي. وقد حرص كل عَلَم من العلَمين على أن يوضحا أن هذه النسبة أو ذلك الإسناد إنما يكون بين اثنين؛ إذ الإضافة من خصائص الأسماء؛ فقول ابن هشام يريد إلى غيره من الأسماء، ولا يعترض على هذا أو ذاك بأن المضاف إليه قد يكون جملة - كما سنعرف إن شاء الله تعالى - لأن هذه الجملة ستكون منزلة منزلة الاسم المفرد، فكما أن المضاف لا بد أن يكون اسمًا مفردًا، فكذلك المضاف إليه؛ إما أن يكون مثله اسمًا مفردًا، أو يكون جملة منزلة منزلة الاسم المفرد.

ومعنى كونها نسبة تقييدية: أنها جاءت لإفادة التقييد؛ أي: لإفادة نوعٍ من الحصر والتحديد؛ ذلك أن لفظ المضاف قبل مجيء المضاف إليه كان عامًّا مطلقًا، ككلمة "كتاب" في قولنا: "هذا كتاب" فإذا جاء المضاف إليه في قولنا مثلًا: "هذا كتاب فلان" قَيد هذا العموم، وجعل الكتاب مقصورًا على كونه لفلان، وهو المضاف إليه لا لغيره.

قول ابن هشام في تعريف الإضافة: "على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه".

بيان ما يحذف من المضاف في الإضافة:

وهذا القول يُشير إلى أن المضاف إليه في التركيب الإضافي بمنزلة التنوين في الاسم المفرد، أو ما يقوم مقام التنوين، ويعني به ابن هشام: النون في المثنى والجمع الذي على حده، وهو جمع المذكر السالم وما أُلحق بهما - أي: بالمثنى والجمع.

وتفسير ذلك: أنه لما كان المضاف إليه سيتلاحم مع المضاف بحيث يصير معه كالعَجُز منه؛ كان من البدهي أن يُحذف له ما كان فيه من علامة تدل على انتهاء الاسم وتمامه قبل مجيئه؛ لأنه لا يجوز أن تجتمع علامتان اثنتان على تمام الاسم الواحد، ومن هنا كان لا بد أن يحذف من آخر الاسم المراد إضافته إلى غيره ما في هذا الآخر من تنوين ظاهر أو مقدر إن كان اسمًا مفردًا، وما في آخره من نون إن كان مثنًى أو مجموعًا جمعَ مذكر سالمًا أو ملحقًا بالمثنى أو المجموع؛ لأن الاسم الثاني من المتضايفين - وهو المضاف إليه - سيقوم مقام التنوين والنون في الدلالة على انتهاء المركب الإضافي وتمامه؛ فبالإضافة يصير المتضايفان كالاسم الواحد، وتمامه - حين ذاك - إنما هو المضاف إليه لا المضاف؛ إذ المضاف يعد بمنزلة الصدر من الاسم والمضاف إليه بمنزلة العجز؛ ولذلك يقولون: المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

ما معنى تمام الاسم؟

معنى تمام الاسم: أن يكون الاسم على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم كما يستحيل إضافته مع تنوينه ومع نوني التثنية أو الجمع فيه، لا يمكن أيضًا إضافته مع الإضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانية، والأمثلة على ذلك بحسب ترتيب ما ذكرناه.

قولك في إضافة ثوب ودراهم: هذا ثوب زيد، وهذه دراهمه. "ثوب" مضاف. و"زيد" مضاف إليه. "دراهم" مضاف وهاء الضمير مضاف إليه. فتحذف من "ثوب" تنوينه الظاهر، ومن "دراهم" تنوينه المقدر؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لشبهه بالفعل لكونه على صيغة منتهى الجموع.

وإنما حذف من كل منهما ما فيه من تنوين؛ لأن التنوين يدل على التمام، أي الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال، فلا يُجمع بينهما؛ لأن الجمع بينهما كالجمع بين المتناقضين.

وفي قول الله ﷻ: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠] نجد أن لفظ "طور" مضاف، و"سيناء" مضاف إليه، حُذف من "طور" ما كان فيه من تنوين ظاهر قبل الإضافة بإضافته إلى "سيناء".

وفي قول الله - تبارك وتعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] حذف من "مفاتح" ما كان فيه من تنوين مقدم قبل الإضافة بإضافته إلى "الغيب".

وفي قول الله - تبارك وتعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] "يدا" تثنية "يد"، والأصل: تبت يدان، فأضيفت اليدان إلى "أبي لهب" فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنّ المضاف إليه حلَّ محلَّ هذه النون في الدلالة على تمام الاسم.

وفي قول الله ﷻ: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]. "المقيمي" جمع المقيم، وهو جمع مذكر سالم، والأصل "والمقيمين"؛ فحذفت نون الجمع بإضافته إلى "الصلاة"، فهو مضاف و"الصلاة" مضاف إليه، وحذفت النون لهذه الإضافة.

وفي قولك: "هذان اثنا زيد"، "اثنا" ملحق بالمثنى، وإنما قيل: إنه ملحق، ولم يقل: إنه مثنى؛ لأنه لا يوجد له مفرد؛ إذ لا يقال: اثنٌ. وقيل: إنه ملحق بالمثنى أيضًا لأنه معرب إعراب المثنى. الأصل: "هذان اثنان" بالنون؛ فحذفت النون لإضافة "اثنا" إلى "زيد".

وفي قولك: "هذه عشرو عمرو"، "عشرو" ملحق بجمع المذكر السالم؛ إذ لا يوجد له مفرد حتى يقال: إنه جمع مذكر سالم، وإنما هو ملحق بالجمع المذكر السالم؛ لأنه يعرب إعراب هذا الجمع مع دلالته على جمع العدد المعين، والأصل "عشرون"؛ فحذفت النون لإضافته إلى "عمرو".

والخلاصة:

أن الإضافة يحذف لها التنوين الظاهر والمقدر، والنون من المثنى وجمع المذكر السالم: إذا كان ذلك كله في المضاف، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك - رحمه الله - في الألفية فقال:

نُونًا تَلِي الإعرَابَ أو تَنوِينَا ❖ مِمَّا تُضِيفُ احذِف كَطُورِ سِينَا

أي: احذف مما تريد إضافته النونَ التي تلي علامة الإعراب، أو التنوين الذي يلي هذه العلامة؛ فقوله: "تلي الإعراب" أي: تلي علامة الإعراب؛ بما أنها تقع بعده تالية له قالوا: ولهذا لا تُحذف النون التي تليها علامةُ الإعراب، أي: التي تقع بعدها علامة الإعراب، نحو قول الله - تبارك وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ ﴾ [الأنعام: ١١٢] لم تحذف النون من "شياطين" مع إضافتها إلى "الإنس": ﴿ شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ ﴾ فـ"شياطين" مضاف، و"الإنس" مضاف إليه، ومع ذلك نجد النونَ ما زالت باقية في هذا الجمع. لماذا؟ لكونها لا تلي علامةَ الإعراب، بل تليها علامةُ الإعراب.

ومثل هذه النون قولك: "بساتين زيد واسعة"، "بساتين" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و"زيد" مضاف إليه، مع كونه جمعًا إلا أنه ليس جمع مذكر سالم؛ ومع ذلك أُضيف فبقيت فيه النون، لماذا؟ لأن النون هذه لا تلي علامة الإعراب كما يحدث في المثنى وجمع المذكر السالم، بل نجد أن النون هنا قد تلتها علامة الإعراب؛ أي: جاءت العلامة - وهي الضمة - بعد النون؛ فـ"بساتين" لم تحذف منها النون مع إضافتها لـ"زيد" لكونها متلوَّة بعلامة الإعراب، لا تالية، فعلامة الإعراب - وهي الحركة - واقعة بعد النون لا قبلها؛ بناءً على أنَّ الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل؛ فتكون الحركة في الآية الكريمة السابقة والمثال المذكور بعد النون.

وقيل: إن الإعراب سابقُ حرفِه، والتحقيق أن الإعراب مقارنٌ - أي: مصاحب - لآخر المعرب، لا متأخر عنه ولا متقدم عليه؛ ولذلك صدق القائل: "والشكل سابق حرفه أو بعده قولان، والتحقيق مقترنان".

وبناء على هذا التحقيق: أن الإعراب مقارن لآخر المعرب؛ يحمل قول ابن مالك في (الكافية الشافية) و(الألفية): "نونًا تلي الإعراب". وقول ابن هشام في (أوضح المسالك): "لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب" يحمل هذا القول وذاك على أن المراد بالتُّلوِّ عندهما: التبعية الرُّتْبية، أي: في الرتبة، لا التبعية الزمانية، ولا يرد على وجوب حذف النون التي تلي الإعراب قول الشاعر:

دعانيَ من نجدٍ فإن سنينه ❖ لعبن بنا شيبًا وشيبننا مردا

الشاعر في البيت المذكور يُخاطب خليله - أي: صاحبه - بقوله: "دعاني" أي: اتركاني.

ومن الواضح أن هذا الخطاب للمثنى وليس للمفرد؛ لأنه كان من عادتهم أنهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية تعظيمًا. والشاهد في قوله: "فإن سنينه"؛ فكلمة

"سنين" مما جُمع جمع مذكر سالم على غير قياس ؛ لأن مفرده "سنة" وهذا المفرد لا تجتمع فيه شروط هذا الجمع ، أي : جمع المذكر السالم ، ولكن سُمع جمع سنين وبابه. ومن هنا قيل : إنه مضاف إلى الهاء ، ومع ذلك لم تُحذف نونه للإضافة مع كونه هنا جمع مذكر سالمًا - كما قلت - وإن كان على غير القياس ، إلا أنه يعد في الظاهر مخالفًا للقاعدة ، فربما يرد هذا البيت كنوع من الإشكال على هذه القاعدة ؛ فيُرد ، أقول : إن الجمع في البيت المذكور جاء على لغة من يُعرب هذا الجمع بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء ، يعني : هذه لغة ، فالنون على هذه اللغة متلوة بالإعراب لا تالية له ، فهي مثل نون "بساتين" ، و"شياطين".

هذا ، وقد تحذف من المضاف للإضافة أيضًا تاء التأنيث على سبيل الجواز عند أمن اللبس ، كقول الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب :

إنَّ الخليطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدوا ❖ وَأخلَفوكَ عِدا الأمرِ الَّذي وَعَدوا

"الخليط" : هم القوم الذين أمرهم واحد. و"البين" : هو الفراق. والشاهد في قوله : "عدا الأمر" وأصله : "عدة الأمر".

وجعل الفراء في (معاني القرآن) (٢/ ٢٥٤) من ذلك -أي : مما حذف منه تاء التأنيث على سبيل الجواز للإضافة - قول الله - تبارك وتعالى : ﴿ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النور : ٣٧] وقرأ محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية : "وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ" ذكر هذه القراءة أبو حيان في (البحر المحيط) (٥/ ٤٨).

لكن اشترط العلماء لحذف هذه التاء للإضافة جوازًا : أمنَ اللبس ، فلا يجوز أن تُحذف من نحو "تمرة" ؛ لأنا إذا حذفناها من نحو "تمرة" للإضافة ونحن نعرف أن جمع "تمرة" هو "تمر" ، الفرق بين المفرد والجمع هو هذه التاء ، فلو أننا حذفنا هذه التاء للإضافة ؛ لالتبس المفرد والجمع.

وأيضًا لا يجوز أن نحذف التاء من نحو "خمسة" ؛ لأن خمسة من الأعداد التي تخالف المعدود، بمعنى: أنها تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر، فلو حذفنا منها التاء، وأردنا أن المعدود مذكر وقلنا: "خمس" بدون تاء للإضافة ؛ لتبادر إلى الذهن أن المعدود ليس مذكرًا، وإنما هو مؤنث، وبهذا يلتبس المذكر بالمؤنث. ومن هنا لا يجوز أن نحذف التاء من نحو: "تمرة" و"خمسة" ؛ حتى لا يلتبس المفرد بالجمع أو المذكر بالمؤنث.

عامل الجر في المضاف إليه، ومعاني الإضافة

عامل الجر في المضاف إليه:

كما تؤثر الإضافة في المضاف بحذف ما في آخره مما يدل على التمام والانفصال - على النحو الذي ذكرناه - تؤثر كذلك في المضاف إليه بجعله مجرورًا أبدًا ؛ ولذلك قال ابن مالك في (الألفية): "والثاني اجرر". ويعني بالثاني: المضاف إليه. وإنما يُجر المضاف إليه ؛ لأنّ الإضافة - كما قال العلماء- على معنى حرف جر، فهي تقدَّر بهذا الحرف، وقد حُذف هذا الحرفُ ليحصل التخصيص أو التعريف - كما سنبين إن شاء الله - وقام المضاف إليه مقامه نائبًا عنه ؛ أي: عن هذا الحرف، كما ينوب الاسم عن الفعل فيعمل عمله في مواضع، فعمل الاسم المضاف في المضاف إليه الجر، فهو الجار له وفاقًا لسيبويه، ذكر ذلك في كتابه (١/٤١٩) وما بعدها، وتبعه الجمهور على ذلك ؛ ولذلك نجد أن سيبويه وجمهور البصريين يتشددون جدًّا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه من وجهة نظرهم كالفصل بين الجار والمجرور، فيقولون: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة الشعرية ؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات.

وأيضًا حينما يكون الفاصل فاصلًا مخصوصًا أو خاصًّا، وهو خصوص الظرف والجار والمجرور. وما عدا ذلك فلا يجوز عند سيبويه والبصريين الفصل مطلقًا بين المضاف والمضاف إليه، كما لا يجوز عندهم أيضًا الفصل بين الجار والمجرور.

وما ذكره سيبويه وتبعه فيه الجمهور هو أصحُّ الأقوال والآراء؛ بدليل اتصال الضمير المضاف إليه بالمضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وأيضًا لأنه —أي: المضاف- يطلب المضاف إليه كطلب العامل معموله.

وزعم الزجاج: أنّ المضاف إليه يُجرُّ بمعنى اللام، كما زعم السهيليُّ وأبو حيان: أنه يُجرُّ بالإضافة؛ أي: أنّ عامِلَ الجر في المضاف إليه عامل معنوي، وهو الإضافة. وزعم ابن الباذش: أنه يجر بحرف مقدَّرٍ ناب عنه المضاف. فالمذاهب أربعة.

معاني الإضافة:

الإضَافة على معنى حرفٍ من ثلاثة أحرف من حروف الجر، وهي: "اللام، ومن، وفي"، ولكن يجب التنبه إلى أن ذلك الحرف الجارَّ إنما يكون في النية فقط، ولا وجود له في الحقيقة الواقعة، ولا في التقدير الذي يقوم مقامها، ولا عبرة بقول من قال: إنّ المضاف إليه مجرور بحرف جرٍ مقدر، فالمراد من كون الإضافة على معنى حرف من الأحرف الثلاثة المذكورة هو مجرد ملاحظة معنى هذا الحرف، حتى يتم الفرق بين معاني التراكيب الإضافية فقط؛ لأن لكل حرفٍ من الثلاثة معنًى خاصًّا به لا يؤديه غيره من الحروف.

ونتحدث الآن عن المعاني التي تكون عليها الإضافة من هذه الأحرف الثلاثة فنقول:

تكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى "من" بكثرة، وعلى معنى "في" بقلة؛ ولهذا لم يذكره -أي: المعنى الأخير- إلا ابن مالك تبعًا لطائفة قليلة من النحويين منهم ابن الحاجب، وإنما كانت الإضافة على معنى اللام بأكثرية؛ لأن معنى اللام هو الأصل في الإضافة؛ ولذلك اقتصر عليها الزجاج، ويُسميها سيبويه: لام الإضافة.

قال في (الكتاب) (٤/٢١٦)، وهو يتحدث في باب: عدة ما يكون عليه الكلم عما جاء من الكلم على حرف واحد، قال: "ولام الإضافة ومعناها: المِلك واستحقاق الشيء". ثم قال: "فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم".

فإذا انتقلنا من سيبويه إلى ابن مالك لنقف على معنى قول سيبويه: "فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم" قرأنا قول ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في باب الإضافة، صـ٩٠٣: "ومعنى اللام هو الأصل؛ ولذلك -وهذا قول ابن مالك- يحكم به مع صحة تقديرها -يعني: تقدير اللام- وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: يد زيد ورجله، وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها، نحو: عنده ومعه. ولذلك أيضًا اختصت اللام بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه نحو: يا بؤس للحرب". انتهى كلام ابن مالك.

وفيما يلي نورد بيان الضابط الذي يُراعى عند اختيار أحد الأحرف الثلاثة، والقول بأن الإضافة على معنى هذا الحرف، وسنوردها بحسب ترتيب إيراد ابن مالك لها في (الألفية) حين قال:

... وانو "مِن" أو "في" إذا ❖ لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوى ذينك ... ❖ ....

أولًا: ضابط الإضافة التي على معنى "من":

- أن يكون المضاف بعض المضاف إليه.

- وأن يكون المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن ذلك المضاف من غير فساد المعنى، مثل قولنا: خاتم فضة، وثياب حرير، وحلي ذهب؛ فالمضاف إليه في الأمثلة الثلاثة جنس عام يشمل المضاف وغيره، والمضاف فيها بعض مما يشمله المضاف إليه.

ولو وقع المضاف مبتدأ؛ لجاز الإخبار عنه بالمضاف إليه، فـ"الخاتم" بعض الفضة، مع صحة أن يقال: الخاتم فضة، "الخاتم" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة، "فضة" خبره مرفوع أيضًا وعلامة رفعة الضمة الظاهرة.

ويَصِحُّ أن نقول: الثياب حرير، أيضًا هذه جملة مكونة من مبتدأ وخبر، "الثياب" مبتدأ، و"حرير" خبر، مع كون الثياب بعض الحرير. وأيضًا الحلي بعض الذهب مع صحة أن يقال: الحلي ذهب، مبتدأ وخبر.

وذكر ابن مالك أن المضاف الذي فيه معنى "من" كل مضاف هو بعض ما أضيف إليه أو كبعض ما أضيف إليه:

- فالأول كجزء الشيء وربعه وثلثه وجله، أي: كثيرة، ودقه، أي: قليلة، وظهره، وبطنه، وأعلاه، وأسفله، وأحد القوم، وصغيرهم، وكبيرهم، وذكرهم، وأنثاهم، وأسودهم، وأحمرهم.

- والثاني هو ما كان كجزء الشيء، كخاتم فضة، وخمس ذود - والذود من الإبل من الثلاث إلى العشر - ومد بر، وثوب خز.

وأن من هذا النوع أيضًا: إضافة الأعداد إلى المعدودات، والمقادير إلى المقدرات؛ نحو قولهم: عشرة رجال، وتسع نسوة، ورطل زيت، وقفيز بُرّ، والقفيز مكيال.

ثانيًا: ضابط الإضافة التي على معنى "في":

أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، سواء أكان ظرفًا زمانيًّا أم مكانيًّا، ولو كانت الظرفية مجازية، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]. وقوله ﷻ: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. وقوله - عز اسمه -: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]. وقوله - تقدست أسماؤه -: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣].

ومن ذلك أيضًا قول حسان بن ثابت <:

تَسائِلُ عَن قَرمٍ هِجانٍ سَمَيدَعٍ ❖ لدى اليأسِ مغوارِ الصباحِ جسورِ

"القرم": السّيد المعظم. و"الهجان": الكريم الحسب. و"السميدع": الشجاع السخي الشريف. والشاهد في قوله: "مغوار الصباح".

ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

مهادي النهار لجاراتهم ❖ وبالليل هن عليهم حرم

والشاهد فيه قوله: "مهادي النهار".

ثالثًا: ضابط الإضافة التي على معنى "اللام":

إذا انتفى الشرطان اللذان شرطهما النحويون في القسم الأول، وهو الإضافة التي تكون على معنى "من"، أو انتفى شرط القسم الثاني وهو الإضافة التي تكون على معنى "في"؛ كانت الإضافة في هذه الحالة على معنى لام الملك أو الاختصاص، وذلك كقولك: "ثوب زيد وغلامه" مما الإضافة فيه تفيد الملك.

وقولك: "حصير المسجد وقنديله" مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص، فـ"ثوب" ملك لـ"زيد"، والغلام كذلك، والحصير مما يخص المسجد ومثله القناديل.

الإضافة في هذه الأمثلة كلها على معنى لام الملك أو على معنى لام الاختصاص، على حسب ما يناسب المعنى؛ فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه، كما لا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف؛ وبذلك انتفى الشرطان اللذان يتحقق معهما كون الإضافة بمعنى "من"، كما أن المضاف إليه في هذه الأمثلة ليس ظرفًا للمضاف؛ فانتفى الشرط الذي يتحقق به أن تكون الإضافة على معنى "في". وكذلك إذا انتفى الشرط الأول فقط من شرطي القسم الأول فقط، مثل: "هذا يوم الخميس": فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس، وبذلك يتحقق الشرط الثاني من شرطي معنى "من" فيقال: "اليوم الخميس": مبتدأ وخبر، لكن "اليوم" ليس بعض الخميس فانتفى الشرط الأول من شرطي "من"، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم؛ فهي أيضًا بمعنى اللام.

وكذلك إذا انتفى الشرط الثاني فقط من شرطي القسم الأول، وأعني به: صحة الإخبار، مثل قولنا: "هذه يد زيد"؛ فإن اليد وإن كانت بعض زيد، وبذلك يتحقق الشرط الأول لـ"من"، لكنها لا يصح أن يخبر عنها بـ"زيد" فلا يصح أن يقال: اليد زيد. فمع أن إضافتها من إضافة الجزء إلى كله إلا أنها أيضًا على معنى اللام؛ لكون معنى اللام هو الأصل.

فيعلم مما تقدم أن الغالب الملحوظ في الإضافة هو أن تكون على معنى اللام، وكل ما لم يتحقق فيه معنى "من" أو معنى "في" فالإضافة فيه على معنى اللام. ويقل عن ذلك أن تكون على معنى "من"، ويقل جدًّا أن تكون على معنى "في".

وقد ذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان فقط: بمعنى اللام، وبمعنى "من". يقولون مثلًا في نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣] الذي يجعله بعض النحويين على معنى "في" باعتبار أن المضاف إليه ظرفًا للمضاف يقولون: إن الإضافة على معنى اللام، وإن المراد: "بل مكرٌ لليل"، من باب: تجسيد الليل. ويقولون: إنه إذا جعلنا المعنى: بل مكر في الليل؛ فقد تدنينا بالمعنى. إذا أردنا أن نرفع هذا المعنى كما ينبغي أن تكون عليه بلاغة القرآن نقول: إن الإضافة في هذه الآية الكريمة ونظائرها على معنى اللام وليس معنى "في" كما يقول ابن مالك وغيره.

ولذلك يقول الجمهور: الإضافة بمعنى اللام وبمعنى "من" فقط، ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى "في" فالإضافة فيه على معنى اللام. قاله بدر الدين ابن مالك في (شرح الألفية) صـ٣٨١. وذهب الزجاج وابن الضائع إلى أنها لا تكون إلا بمعنى اللام فقط. وذهب أبو حيان إلى أنها ليست في تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته. انظر (التصريح) (١٠٣/٣).

أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها، وتقسيمها إلى محضة وغير محضة

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها: (النوعان: الأول والثاني) ٢٥

العنـــصر الثـــاني : أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها: (النوع الثالث) ٣٠

أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها : (النوعان : الأول والثاني)

الإضافة بحسب الإفادة وعدمها على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة ، ويفيد التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة.

فمثال إفادته التعريف قولهم : "كلام المرء عنوان عقله ، وعقله ثمرة تجاربه" ، "كلام" : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و"المرء" مضاف إليه. "عنوان" : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و"عقل" مضاف إليه ، و"عقل" مع كونه مضافًا إليه بالنسبة لما قبله فهو مضاف ؛ لأنّ بعده مضاف إليه وهو الضمير ، و"عقله ثمرة تجاربه" : "عقل" : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وهاء الضمير مضاف إليه مجرور محلًّا ، "ثمرة" : خبر مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة ، "ثمرة تجاربه" : "ثمرة" مضاف و"تجارب" مضاف إليه مجرور وعلامة جرة الكسرة الظاهرة ، و"تجارب" مضاف وهاء الضمير مضاف إليه في "تجاربه" مجرور محلًّا.

الكلمات : "كلام - وعنوان - وعقل - وثمرة - وتجارب" هي في أصلها نكرات ، لا تدل كلمة منها على معين ، ولكنها بإضافتها إلى ما بعدها اكتسبتْ منه التعريف ؛ فـ"كلام" اكتسب التعريف من إضافته إلى "المرء" في كلام المرء ، و"عنوان" اكتسب التعريف من إضافته إلى عقله المعرَّف بالإضافة إلى الضمير... وهكذا.

ونحن نلحظ : أنه إذا توالت الإضافات انتقل التعريف من المضاف إليه الأخير إلى الذي قبله فالذي قبله... وهكذا.

ومن أمثلة هذا النوع الذي يفيد التعريف كلمة "يد" المضافة إلى المعرفة في قول الشاعر:

وَالغِنى في يَدِ اللَّئيمِ قَبيحٌ ❖ قَدرَ قُبحِ الكَريمِ في الإِملاقِ

"الغنى": مبتدأ، "في": حرف جر، "يد" مجرور بـ"في" وهو مضاف و"اللئيم" مضاف إليه. وقد اكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه، "قبيح" هو الخبر.

فإن كان المضاف معرفة باقية على التعريف، لم يصح في الأغلب إضافته إلى المعرفة؛ لأنه لا يستفيد من هذه الإضافة شيئًا؛ ولهذا السبب يرى ابن جني وجماعة من العلماء: أن المضاف إن كان معرفة وأضيف إلى معرفة خُلع عنه التعريف، قال في (سر صناعة الإعراب) صـ٤٥٢

"ومما يؤكد علمك بجواز خلع التعريف على الاسم قول الشاعر:

علا زيدُنا يوم النقا رأس زيدكم ❖ بأبيض من ماء الحديد يمان

فإضافته الاسم تدل على أنه —أي: الشاعر- خلع عنه ما كان فيه من تَعَرُّفِهِ، وكساه التعريف بإضافته إياه إلى الضمير، فجرى في تعرفه مجرى: أخيك، وصاحبك، يعني: مجرى المعرف بالإضافة إلى الضمير. قال: وليس بمنزلة "زيد" إذا أردت العلم". انتهى كلام ابن جني.

والشاهد في البيت الذي أورده: "زيدنا - وزيدكم" حيث أضاف الشاعر "زيدًا" إلى الضمير بعد خلع العلمية عنه كما رأى ابن جني وجماعة. و"النقى" هو: الكثيب من الرمل. و"يوم النقا": اليوم الذي وقعت فيه وقعة عند النقى، أي: عند هذا الكثيب.

ومثال إفادة المضاف من المضاف إليه النكرة التخصيصَ قولهم: "فلان رجل مروءة، وكعبة أمل، وغاية فضل". فالكلمات: "رجل - وكعبة - وغاية"

نكرات محضة قبل إضافتها، فلما أضيفت إلى النكرة مثلها قلّت أفرادُ كل مضاف بعد الإضافة، فمعنى التخصيص إذن: تقليل الاشتراك، فكلمة "رجل" تدل على أفراد لا حصر لهم، فلما أُضيفت إلى "مروءة" أنحصر العدد في نوع من معين من أفراد الرجال... وهكذا. فالنكرة تكتسب من إضافتها إلى النكرة تقليلَ الشيوع وتخفيف الإبهام، وإن كانت لا تصل إلى درجة التعريف الكامل، ولكن يقال عنها بعد هذه الإضافة: إنها نكرة غير محضة؛ لأنها صارت مخصصة أو مختصة.

النوع الثاني: نوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه.

وهذا النوع قسمان:

- قسم يقبل التعريف، ولكن يجب تأويله بنكرة.
- وقسم لا يقبل التعريف أصلًا.

فالأول - وهو القسم الذي يقبل التعريف - ضابطه: أن يقع موقع ما لا يكون معرفة، كقول الشاعر:

أَبالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أني ❖ مُلاقٍ لا أَبالكِ تُخَوِّفِيني

الشاهد في البيت قوله: "لا أبالكِ"؛ حيث أوقع الشاعر كلمة "أبا" اسمًا للام النافية للجنس، وأعملها فيها؛ بدليل إثبات الألف مع أنها مضافة لكاف الخطاب، و"لا" النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة؛ لأنها في تقدير: لا أبا لك، بإقحام اللام بين المنفي والضمير، فهذه اللام في تقدير الثبوت، وسقطت بالضرورة الشعرية؛ ولذلك لا يقال هذا التعبير في النثر، أي في الاختيار، أعني لا يقال: لا أباك، وإنما يجب أن يقال: لا أبا لك، كما قال العرب، ولا تسقط اللام إلا في الشعر اعتمادًا على الضرورة الشعرية.

ومن ذلك النوع: المعطوف على مجرور "رُبَّ"، والمعطوف على التمييز المجرور بعد "كم" الخبرية، مثل: "رُبَّ ضيف وأخيه هنا"، "رُبَّ": هذه مختصة بالدخول على النكرات، "ضيف" مجرور بـ"رب"، "أخيه": على الرغم من أنه مضاف إلى هاء الضمير لكنه لكونه معطوفًا على مجرور "رب" لم يتعرف، وصار حكمه حكم المجرور بـ"رب".

و"كم رجل وكتبه رأيت" أيضًا "كم" الخبرية جرت تمييزها النكرة وهو "رجل"، ثم عطف على هذا التمييز المنقول لفظ "كتبه" وهو مضاف إلى الضمير، والضمير - كما يقال - أعرف المعارف، ولكن مع ذلك هذا المعطوف ما زال على تنكيره والإضافة قد أكسبته التخصيص ولم تكسبه التعريف؛ لكونه معطوفًا على المجرور بـ"كم" الخبرية؛ لأن المجرور بـ"رب" لا يكون إلا نكرة فما عطف عليه فهو كذلك، ومثله المجرور تمييزًا لـ"كم" الخبرية لا يكون إلا نكرة فما عطف عليه فهو كذلك.

ومن هذا القسم أيضًا نحو قولهم: "جاء زيد وحده" فالمصدر وهو كلمة "وحد" أضيف إلى الضمير، لكنه وقع حالًا، والحال الأصل فيها أن تكون نكرة ولا تكون معرفة.

فهذه المضافات المتقدمة في الأمثلة المذكورة مع كونها المضافات إلى معارف يجب تأويلها إلى نكرات، فإضافتها إلى المعرفة إذن تفيد التخصيص دون التعريف.

القسم الثاني - وهو القسم الذي لا يقبل التعريف أصلًا- ضابطه: أن يكون المضاف متوغلًا في الإبهام، وذلك ألفاظ مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب، فلا تفيدها الإضافة إلى المعرفة تعريفًا، ومنها: "مثل" و"غير" إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه، وذلك نحو قولك: "مررت برجل مثلك

وغيرك"، فـ"مثلك" و"غيرك" وقعت كل منهما صفة لـ"رجل" وهو نكرة، والنكرة لا توصف بالمعرفة، فهما نكرتان أيضًا على الرغم من إضافتهما إلى الضمير؛ لأنهما في تقدير: مماثلك، ومغايرك.

وكأنك قلت: مررت برجل مماثلك ومغايرك. وقد يُعنى بـ"غير" مغايرةٌ خاصة، وبـ"مثل" مماثلةٌ خاصة كذلك؛ فيتعرفان حينئذٍ، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة "غير" إذا وقعت هذه الكلمة بين ضدين، كقولك: هذه الحركة غير سكون، ومررت بالكريم غير البخيل، قيل: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومن كلمات هذا القسم - من الألفاظ المتوغلة في الإبهام - : "حسبك" و"شرعك" وهما بمعنى واحد، معناهما: كافيك. وأيضًا: "شبهك" و"ندك" و"دربك" والكلمات الثلاث بمعنى واحد كذلك، ومعناها: مثلك. و"ناهيك" أيضًا من هذه الكلمات التي تلازم التنكير.

وتسمى الإضافة في النوعين السابقين، وهما: ما يفيد التعريف أو التخصيص، وما يفيد التخصيص دون التعريف؛ تسمى الإضافة فيهما معنوية؛ وذلك لإحداثها أثرًا معنويًّا في المضاف، وهو تعريفه أو تخصيصه، وتسمى أيضًا محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، فليس قولنا: غلام زيد مثلك، في تقدير: غلام لزيد مِثلٌ لك، وتسمى كذلك حقيقية؛ لأنها تفيد قوة التلاحم بين المتضايفين، وليست صورية. وإلى النوعين السابقين أشار الناظم ابن مالك بقوله: "واخصص أولًا أو أعطه التعريف بالذي تلا".

.... وَاخصُص أوَّلًا ❖ أو أعطِهِ التَّعرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

أنواع الإضافة بحسب الإفادة وعدمها: (النوع الثالث)

النوع الثالث: نوع لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

وضابط هذا النوع: أن يكون المضاف صفة تشبه الفعل المضارع، في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال، وإليه أشار الناظم بقوله:

وَإِن يُشَابِهِ المُضَافُ يَفعَلُ ❖ وَصفًا فَعَن تَنكِيرِهِ لَا يُعدَلُ

يعني: أن المضاف إذا كان وصفًا، أي: اسمًا مشتقًا، مشبهًا الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال أو الاستقبال؛ فإنه لا يعدل عن تنكيره، بمعنى: أنه لا يفارقه التنكير. فخرج بالصفة المصدر، فإن أضافته محضة، خلافًا لابن برهان المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة، وابن الطراوة المتوفى سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة، وابن طاهر المتوفى سنة ثمانين وخمسمائة؛ بدليل نعته - أي نعت المصدر - بالمعرفة في نحو قول الشاعر:

إن وجدي بك الشديد أراني ❖ عاذرًا من عهدت فيك عذولا

فالشاعر وصف "وجدي" وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم باسم معرفة وهو "الشديد"، وهذا دليل على كونه معرفه؛ لأن المعرفة لا تصف إلا المعرفة، كما أن المصدر واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقع في موقعه كذلك.

وخرج بشبه المضارع إلى آخر التعريف: اسم التفضيل، نحو: فلان أفضل القوم، فإن إضافة اسم التفضيل محضة عند سيبويه والأكثرين. انظر (الكتاب) (١/٢٠٤)، (٢/١١٣). و(شرح التسهيل) (٣/٢٢٨).

وذهب الكوفيون وجماعة من النحويين، منهم ابن السراج، والفارسي، والجزولي، والعكبري، وابن عصفور، وابن أبي الربيع: إلى أن إضافة اسم التفضيل غير محضة، ونسبَ ابن عصفور في (شرح الجمل) (٢/٢٢): نسب ذلك القول خطًا إلى سيبويه.

وخرج بالدلالة على الحال أو الاستقبال: الصفة التي تكون بمعنى الماضي، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمسِ، والصفة التي لم تَعمل نحو: "هذا كاتب القاضي، وكاسب عيالِه". ودخل في هذا: اسم الفاعل، ومنه: أمثله المبالغة، واسم المفعول، إذا كان هذا أو ذاك للحال أو الاستقبال، وكذلك الصفة المشبهة يدخل في هذا النوع من الإضافة. وتسمى الإضافة في هذا النوع: غير محضة، وتسمى أيضًا: لفظية، كما تسمى: غير حقيقية، وقد أشار الناظم إلى أنواعها وأمثلتها بقوله:

كَرُب رَاجِيًا عَظِيمِ الأَمَلِ ❖ مُرَوَّعِ القَلبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

وذِي الإضافةُ اسمُهَا لفظِيَّه ❖ وَتِلكَ مَحضَةٌ ومَعنَوِيَّة

وقد أشار بـ"تلك" إلى النوع الأول، وهو الإضافة المحضة أو المعنوية.

وينحصر هذا النوع - وهو الإضافة اللفظية - كما قلنا في ثلاثة أنواع من الأسماء المشتقة، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فاسم الفاعل نحو قولنا: "يشكو راكب الباخرة اليوم بطأها بالنسبة للطائرة، وغدًا سيشكو راكب الطائرة بطأها بالنسبة للصاروخ".

ويدخل في اسم الفاعل - كما قلنا - صيغ المبالغة، نحو قولنا: "في شهر رمضان يتفرغ المسلم للعبادة؛ فتراه صوَّام الفم نهارًا عن الطعام، حذرَ اللسان عن اللغو، حبيس النفس عن الهوى".

ويدخل في هذا النوع اسم مفعول، نحو قولنا: "مجهول القدر اليوم قد يصير معروف المكانة غدًا".

والصفة المشبهة مثل: "عزيز النفس من يأبى الدنايا".

وهذه الإضافة لا تفيد المضاف فيها تعريفًا إن أضيف إلى معرفة، ولا تفيده تخصيصًا إن أضيف إلى نكرة، والدليل على أنها لا تفيد تعريفًا أمورٌ ثلاثة:

أولها: وقوع المضاف وصفًا للنكرة في نحو قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وثانيها: وقوعه حالًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ [الحج: ٨، ٩].

فـ"ثاني" حال من الضمير المستتر في "يجادل" والحال - كما نعلم - واجب التنكير.

ومن ذلك قول أبي كبير الهذلي يمدح تأبط شرًّا - وكان زوج أمه - فيقول:

فَأَتَت بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا ❖ سُهُدًا إِذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَلِ

فـ"حوش الفؤاد" حال من الهاء في "به" العائد إلى تأبط شرًّا، ومعنى هذا التعبير: جريء القلب. و"المبطَّن": هو الضامر البطن. و"السهد": هو القليل النوم. و"الهوجل": هو الأحمق.

وثالثها: دخول "رب" المختصة بالدخول على النكرات على المضاف في هذه الإضافة، كقول جرير يهجو الأخطل:

يا رُبَّ غابِطِنا لَو كانَ يَطلُبُكُم ❖ لاقى مُباعَدَةً مِنكُم وَحِرمانا

والدليل على أنها لا تفيد المضاف فيها تخصيصًا: أن أصل قولنا: "هذا قارئُ كتابٍ" الأصل: هذا قارئٌ كتابًا، بالتنوين في الوصف مشتق مع نصب المعمول على أنه مفعول به، فالاختصاص بالمعمول حاصل إذن قبل الإضافة؛ فالإضافة

لم تفد هذا الاختصاص، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف ورفع القبح، فلا تأثير لها في المعنى؛ لأنها ليست على نية حرف من حرف الجر الثلاثة، ولأنها لا تكسب المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنما تنصبُّ فائدتها على الجانب اللفظي فقط.

فالتخفيف يكون بحذف التنوين الظاهر أو المقدر من آخر الاسم المشتق إذا كان مفردًا، ويكون بحذف النون من آخر المثنى ومن آخر الجمع، وذلك بأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب، فينبغي إذا كانت مفردة أن تكون منونة، وإذا كانت جمعًا أن تلحقها النون، ومثلها إذا كانت مثنى، ولكنّ الخفض بتأثير هذه الإضافة أخف منه؛ لأنه يترتب على هذه الإضافة: أن نحذف التنوين من المفرد، وأن نحذف أيضًا النون من المثنى ومن الجمع.

ومن أمثلة ذلك قولك: "تخيرت زميلًا مخلص المودة، باذل الجهد، صادق النصح". ونحو قولك: "إن الأخوات المسلمات هن حَوَاجُّ البيت، وصوانع المعروف".

والأصل في ذلك قبل الإضافة: تخيرت زميلًا مخلصًا المودة، "مخلصًا" نعت لـ"زميلًا"، وهو منوَّن، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره: هو، و"المودة" مفعول به، "باذلًا الجهد" الإعراب هو هو؛ ففي "باذل" أيضًا فاعل هو ضمير مستتر، و"الجهد" مفعول به، "صادقًا النصح" أيضًا في "صادقًا" ضمير مستتر هو فاعله و"النصح" مفعول به.

وفي قولك: "إن الأخوات المسلمات هن حواج البيت"، في كلمة "حواج" فيها تنوين قبل الإضافة يقال: هن حواجّ البيتَ، فـ"حواج" يكون في داخلها ضمير مستتر هو فاعل، و"البيت" مفعول به، وعند إرادة الإضافة نقول: "هن حواجُّ

البيتِ" "حواج" مضاف و"البيت" مضاف إليه، مقدرين في "حواج البيت": أن في كلمة "حواج" - وهي صيغة منتهى الجموع - فيها تنوين مقدر، وإنما منعت من التنوين في اللفظ لكونها ممنوعة من الصرف لشبهها بالفعل لكونها على صيغة منتهى الجموع، ومثلها: "صوانع المعروف" فهي قبل الإضافة: صوانع المعروف، أيضًا مقدرين أن فيها تنوينًا مقدرًا، وفيها فعل وضمير مستتر، و"المعروف" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، فإذا أضفنا وقلنا: وصوانع المعروف، قدرنا أن الضمير الذي كان مقدرًا في حال نصب المعروف قد حذف بالإضافة.

وعلى ذلك نقول: أن الأصل في ذلك قبل الإضافة: تخيلت زميلًا مخلصًا المودةَ، باذلًا الجودَ، صادقًا النصحَ، بتنوين الوصف المشتق ونصب ما بعده على المفعولية؛ حذف التنوين للإضافة، ومن هنا جاء التخفيف. وكما قلنا في "حواج" و"صوانع" تنوين مقدر حذف للإضافة ومن هنا جاء التخفيف.

وفي نحو قولك: "أنتما خطيبا الحفلِ غدًا، وساحرا الألبابِ، ولا أشك أن سامعي الخطابِ وعارفي الفضلِ سيعجبون بكم أشد الإعجاب". الأصل في ذلك قبل الإضافة: "أنتما خطيبان الحفلَ، وساحران الألباب، وسامعين الخطابَ، وعارفين الفضل" فالنون ثابتة في المثنى وفي جمع المذكر السالم، وما بعد المثنى والجمع منصوب على المفعولية؛ فحذفت النون للإضافة.

وقد تكون فائدة هذا النوع من الإضافة الفرارَ من القبح الذي يلازم بعض الصور الإعرابية في أساليب الصفة المشبهة، كقولك: "مررت بالرجل الحسنِ الخلقِ" فإن أنت تجنبت الإضافة في قولك: "الحسنِ الخلقِ؛ فرفعت "الخلقَ" وقلت: "مررت بالرجل الحسنِ الخلقُ" صار تعبيرك قبيحًا ضعيفًا من الناحية اللفظية؛ لأن المرفوع سيكون فاعلًا، فتخلو حينئذٍ الصفة المشبه لفظًا من ضمير يعود على الموصوف -

على "الرجل" - وإن لم تخلُ معنًى ؛ لاقتضاء المعنى أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا، ويكون المرفوع بدلًا من هذا الضمير، أو عطف بيان عليه، وفي الإضافة رفعٌ لهذا القبح والضعف، وإن نصبت "الخلقَ" فقلت: "مررت بالرجل الحسن الخلقَ" جعلت تعبيرك قبيحًا ضعيفًا أيضًا من الناحية اللفظية ؛ لأنك أجريت الوصف القاصر عن التعدي، أعني: أجريت الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدي ؛ لأن كلمة "الحسن" وهي الصفة المشبهة، المفروض أن تعمل عمل فعلها، وفعلها هو "حَسُنَ"، نقول: حسُن الشيء، فهو فعل لازم يقتصر عمله عند رفع الفاعل، ولا يتعداه إلى نصب المفعول، فإذا قلت: مررت بالرجل الحسن الخلقَ، ونصبت "الخلقَ" بـ"الحسن" فكأنك أجريت الوصف اللازم مجرى الوصف المتعدد، ونصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول به، وفي هذا ضعف لفظي. وفي الإضافة تخلص من هذا الضعف.

هذا النوع من الإضافة إذن تنصبّ فائدته على أحد أمرين لفظيين، وهما: التخفيف، ورفع القبح ؛ ومن هنا سميت هذه الإضافة بالإضافة اللفظية.

اختصاص الإضافة اللفظية بجواز الجمع بين "أل" والإضافة في خمس مسائل

عناصر الدرس

العنصر الأول : المسائل الخمس التي يجوز فيها الجمع بين "أل" والإضافة، وعلّة ذلك ٣٩

العنصر الثاني : اختلاف العلماء في إضافة الوصف المحلَّى بـ"أل" إلى بقية المعارف ٤٧

المسائل الخمس التي يجوز فيها الجمع بين "أل" والإضافة، وعلة ذلك

موجزٍ عن علة اختصاص الجمع بين "أل" والإضافة بالإضافة اللفظية:

إنما جاز الجمع بين "أل" والإضافة اللفظية؛ لأن هذا النوع من الإضافة لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، فليس شأنه كشأن الإضافة المعنوية المحضة، فإن الإضافة المعنوية المحضة - كما علمنا - تفيد التعريف أو التخصيص؛ ولذلك فإنه لا يجوز الجمع فيها - أي في الإضافة المعنوية - بين "أل" والإضافة، والعلة في ذلك: أن "أل" إما أن تفيد التعريف، فإذا كانت الإضافة المعنوية مما تفيد التعريف لم يجز الجمع بينها وبين "أل" في هذه الحالة؛ لئلا يؤدي ذلك الجمع إلى اجتماع معرِّفين على معرَّف واحد، وذلك لا يجوز.

وإما أن تكون الإضافة المعنوية مما يفيد التخصيص؛ وحينئذٍ لا يجوز الجمع بينها وبين "أل"؛ لئلا يؤديَ ذلك إلى التعارض بين مقتضى الإضافة ومقتضى "أل"؛ لأن مقتضى الإضافة حينئذٍ: أن تفيد التخصيص بالمضاف إليه النكرة، ومقتضى "أل" أن تفيد التعريف، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد منكَّرًا معرَّفًا في آن واحد. وأيضًا لئلا يؤدي ذلك إلى إضافة المعرفة إلى النكرة، وذلك أيضًا لا يجوز.

ومن هنا اختصت الإضافة اللفظية فقط بجواز الجمع بينها وبين "أل" دون الإضافة المعنوية.

وبعد هذا التقديم ننتقل الآن إلى الحديث عن العنصر الأول، وهو: إيراد المسائل الخمس التي يجوز فيها هذا الجمع بين "أل" والإضافة في الإضافة اللفظية، فنقول:

المسألة الأولى: يغتفر فيها دخول "أل" على المضاف في الإضافة اللفظية إن دخلت على الثاني كذلك، أي: إن دخلت على المضاف إليه أيضًا، وقد أشار إليها ابن مالك - رحمه الله - بقوله:

وَوصَّلُ أل بذَا المُضَافِ مغتفَر ❖ إن وُصِلَت بالثَّانِ كالجعدِ الشَّعَر

يعني: أن وصل "أل" بهذا المضاف المشار إليه، وهو الوصف المشبه للفعل المضارع الذي إضافته لفظية غير محضة؛ مغتفر إن وصلت "أل" بالثاني أيضًا، وهو المضاف إليه.

ومثل الناظم في بيت الألفية لذلك بقوله: "الجعد الشعر"، والجعد: صفة مشبهة من جَعُد الشعر جعودة وجعادة: إذا اجتمع وتقبض والتوى، وإذا قصر، وهو ضد: سبط سبوطة إذا انبسط واسترسل وإذا طال. والشعر - بفتح العين - لغة في الشعر لسكونها.

ومن أمثلة هذا النوع أيضًا قولنا: المسلم هو الإنسان الخالص الود، الموفور الكرامة، الرحيم القلب.

فالمضاف في هذه الأمثلة مقرون "بأل"؛ لأن إضافته لفظية غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ إذ "الخالص" في المثال الأول اسم فاعل، و"الموفور" في المثال الثاني اسم مفعول، و"الرحيم" في المثال الثالث صفة مشبهة، وكل ذلك يشبه الفعل المضارع؛ فالإضافات في الأمثلة الثلاثة لفظية غير محضة، وقد دخلت فيها "أل" على المضاف والمضاف إليه أيضًا.

المسألة الثانية: يغتفر دخول "أل" فيها على المضاف بشرط دخول "أل" على ما أضيف إليه الثاني، وهو المضاف إليه، أي: أن المضاف في هذه المسألة يكون

مقرونًا بـ"أل" والمضاف إليه يكون مجردًا منها، لكنه مضاف إلى ما فيه "أل"، وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله:

أو بالَّذِي لهُ أضِيفَ الثَّانِي ❖ كزَيدٌ الضَّاربُ رَأسِ الجانِي

في الغالب حينما نرى أن كاف الجر والتشبيه في ضرب ابن مالك للأمثلة تدخل على اسم ويكون هذا الاسم مرفوعًا؛ فإننا في هذه الحالة نعلم أن الكاف في الحقيقة ليست داخلة على هذا الاسم المرفوع وإلا جرته، ولكنها داخلة على قول محذوف، فحينما يقول ابن مالك: "كزيدٌ" يريد "كقولك: زيدٌ الضارب رأس الجاني" فمن أول المثال وهو قوله: "زيد"... إلى آخر المثال، يكون هذا التعبير مفعولًا به؛ لأنه مقول لقول محذوف. فـ"الضارب" في المثال المذكور اسم فاعل مقترن بـ"أل" وهو مضاف إلى كلمة "رأس"، وهذا المضاف إليه وهو كلمة "رأس" مجرد من "أل"، ولكنه مضاف إلى اسم فيه "أل"، وهو لفظ "الجاني".

ومن الأمثلة على هذه المسألة أيضًا قولنا: يجب أن نعاونَ المؤسسَ نهضةِ البلاد وأن نقدر المحبَّ خيرِ الوطن. لاحظ - أيها الدارس الكريم - أن المضاف في التعبير الأول هو كلمة "المؤسس" قد اقترن بـ"أل"، وأضيف إلى كلمة "نهضة" وهي كلمة مجردة من "أل" ولكنها مضافة إلى لفظ "البلاد"، وهذا اللفظ كما رأينا مقترن بـ"أل" وفي الجملة المعطوفة على الجملة الأولى نلاحظ: أن فيها المضاف وهو لفظ "المحب" قد اقترن بـ"أل"، ولكنه أضيف إلى كلمة مجردة من "أل"، وهو لفظ "خير" الذي أضيف بالتالي إلى كلمة "الوطن" المحلاة بـ"أل".

المسألة الثالثة: يغتفر فيها دخول "أل" على المضاف إذا دخلت "أل" على ما أضيف إلى ضمير ما فيه "أل":

وبالمثال يتضح لنا تصور هذه المسألة، فحينما نقول: المجد أنت المدركُ قيمتِه، والفضل أنت الباذلُ غايتِه، والكرامة أنت الرافع رايتِها. نتأمل المثال الأول "المدرك" وصف مقرون بـ"أل" وهو مضاف إلى اسم مجرد منها وهو لفظ "قيمة"، ولكن هذا المضاف إليه مضاف إلى ضمير، وهو هاء الغائب "قيمته"، وهذا الضمير يعود على اسم مقرون بـ"أل"؛ لأنه يعود على كلمة "المجد"، والمعنى: المجد أنت المدرك قيمته؛ أي: المدرك قيمة المجد.

والمثال الذي يليه: "والفضل أنت الباذل غايته": نجد نفس التصور؛ فـ"الباذل" اسم فاعل، فهو وصف وهو في الوقت نفسه مقرون بـ"أل"، وهو مضاف إلى كلمة "غاية" وهي مجردة من "أل"، لكنها مضافة إلى هاء الضمير، هذه الهاء التي تعود إلى ما فيه "أل"؛ لأنها تعود إلى كلمة "الباذل".

و"الرافع" وصف محلى بـ"أل" لأنه اسم فاعل، وهو مضاف إلى كلمة "راية"، وهذه الكلمة - كما نرى - مجردة من "أل"، ولكنها مضافة إلى ضمير الغائبة "ها"، وهذا الضمير عائد على ما فيه "أل"؛ لأنه يعود إلى الكرامة.

ومن شواهد هذه المسألة في الشعر العربي قول الشاعر:

الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوه ❖ مني، وإن لم أرجُ منكِ نوالا

فـ"المستحقة" اسم فاعل فهي صفة مقرونة بـ"أل"، وهي مضافة إلى لفظ "صفو" وهذا اللفظ - وهو لفظ صفو - مضاف إلى ضمير يعود على ما فيه "أل" وهو: الود.

المسألة الرابعة والمسألة الخامسة: يغتفر فيهما أن يكون المضاف بـ"أل" دون أن تكون "أل" في المضاف إليه، بشرط: أن يكون المضاف مثنًى أو مجموعًا على حدِّ المثنى، والمجموع على حد المثنى هو جمع المذكر السالم؛ لأنه مثل المثنى في أنه

معرب بحرفين وسَلِمَ فيه بناء الواحد، وهو أيضًا مختوم بنون زائدة تحذف للإضافة، فأوجه الشبه بينهما متعددة؛ ولذلك يقال في هذا الجمع - وهو جمع المذكر السالم - : إنه جمع على حدِّ المثنى.

ومن أمثلة هاتين المسألتين الرابعة والخامسة قولنا: أنتما الصانعا معروفٍ، والباسطا يدٍ، والشاهدا عدل، وهم القائلو حقٍّ، والطالبو علمٍ، والمحاربو ظلمٍ.

وقد أشار الناظم إلى هاتين المسألتين بقوله:

وكونُهَا فِي الوصفِ كافٍ إن وَقَع ❖ مُثنًى أو جَمعًا سَبِيلَهُ اتَّبَع

والضمير في قوله: "وكونها" يعود إلى "أل" أي: أن "أل" حينما تكون في الوصف الذي إضافته لفظية، هذا الوجود كافٍ في هذا الوصف وحده إن وقع هذا الوصف مثنًى أو جمعًا، اتبع سبيل المثنى، وهو جمع المذكر السالم.

ومن شواهد المسألة الرابعة قول الشاعر:

إنْ يَغْنِيا عَنِي المُسْتَوْطِنا عَدَنٍ ❖ فإنني لستُ يَوْمًا عَنْهما بغَنِي

فـ"المستوطنا" صفة مضافة إلى "عدن"؛ ولذلك حذفت منها النون، و"عدن" بلد باليمن، فهي علم مؤنث مجازي ثلاثي محرك الوسط؛ فيجوز أن يُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث المجازي إذا أوَّلناه بالبقعة، ويجوز أن يُصرف إذا أريد به المكان كما في البيت، وهذا بدل من أن نقول: إن الشاعر قد صرف الممنوع للضرورة الشعرية، نقول: إن مراد الشاعر لهذا العلم المكان فكأنه علم لمذكر؛ وبذلك نخرجه من حيز الممنوع من الصرف. ونخرج البيت أيضًا من حمله على الضرورة الشعرية.

و"يغنيا" بفتح العين، مضارع "غنِي"، "إن يغنيا" بكسرها، والألف فيه علامة تثنية على لغة "أكلوني البراغيث" مرة أخرى نلاحظ: أن الفعل الماضي "غني" بكسر

العين مضارعه يغنَى بفتحها، و"إن يغنيا" الفعل المضارع هنا من الأفعال الخمسة وقد وقع فعلًا لشرط جازم وهو إن؛ فهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون. والألف فيه علامة تثنية، بمعنى: أن الألف حرف يدل على تثنية الفاعل فقط؛ لأن الفاعل سيأتي ويكون اسمًا ظاهرًا وهو "المستوطنا عدن". وقد جاء هذا التعبير على لغة "أكلوني البراغيث" وهذا أفضل ما تخرج به اللغة حينما نخرجها على أن ألف التثنية في "يغنيا" أو واو الجماعة في "أكلوني" إنما هي علامات تدل على تأنيث الفاعل أو جمعه؛ حتى لا يكون للفعل الواحد فاعلان.

وجواب أداة الشرط الذي بدأ الشاعر بها البيت هو الجملة المقترنة بالفاء: "فإنني لست يومًا عنهما بغني"، فهذه الجملة في محل جزم جواب الشرط.

ومن شواهد المسألة الخامسة قول الشاعر:

ليسَ الأَخِلاَّءُ بالمُصْغِي مَسَامِعِهم ❖ إلى الوُشَاةِ ولَوْ كانُوا ذَوِي رَحِمِ

موضع الشاهد بـ"المصغي مسامعهم" حيث أضاف الشاعر الوصف المجموع جمع مذكر سالمًا وهو لفظ "المصغي" المجرور وعلامة جره الياء، أضافه إلى "مسامعهم"؛ ولذلك حذف منها - أي من لفظ الجمع - حذف منه النون.

علة جواز الجمع بين "أل" والإضافة في كل مسألةٍ من المسائل الخمس المتقدمة على حدة:

المسألة الأولى التي دخلت فيها "أل" على طرفي الإضافة: هي مسألة الصفة المشبهة في الأصل، ومن هنا كان ابن مالك من الدقة بمكان حينما مثَّل لها بمثال يخص أصلها وهو: "الجعد الشعر"، وإنما اشترطت "أل" في المضاف إليه بالدرجة الأولى والمقام الأول مع الصفة المشبهة التي هي أصل هذه المسألة؛ لأنه إذا قيل:

"مررت بالرجل الحسنِ الخلقَ" بنصب المعرَّف بعد لفظ الصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به كان ذلك قبيحًا كما مرَّ.

فرفع هذا القبح إنما يكون عن طريق الإضافة، اللهم إلا إذا جردنا ما بعد الصفة المشبهة من "أل" فإذا نصبناه وقلنا: "مررت بالرجل الحسنِ خلقًا" فهنا لا قبحَ لنصب النكرة على التمييز، فأصل المسألة إذن حينما يكون ما بعد الصفة المقترنة بـ"أل" يكون معرفًا بـ"أل" كان هذا في الصفة المشبهة أولًا، أو في الأصل، ثم حُمل على الصفة المشبهة اسمُ الفاعل، ومن هنا جاءت المسألة الأولى.

المسألة الثانية: فلأن "أل" إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ وحينئذ فكأن هذه المسألة كالمسألة الأولى.

وقد ذكر الشيخ خالد في (التصريح) (١٢٢/٣): أنه لا يجوز في هذه المسألة أن يكون ما بعد الوصف المضاف بـ"أل" وما فيه "أل" أكثر من اسم واحد، فلا يجوز نحو: "هذا المكرم ابنِ أختِ القوم".

كما جاز نحو: "نعم ابنُ أختِ القوم"، على حين أن العلامة الرضي في (شرح الكافية) (٢٣١/٢)، ذكر أنه يجوز أن نقول: "هذا الضاربُ وجهِ فرسِ غلامِ أخي الرجل" فهو يرى إذن أنه لا مانع من أن يكون هناك أكثر من مضاف بين الوصف المضاف المقرون بـ"أل" وما فيه "أل"، بحيث ينتهي الأمر في الأخير منها إلى المقترن بالألف واللام كما مثَّل، ولكنه لم يذكر شاهدًا على ذلك؛ لذلك من الأسلم أن لا نستخدم مثل هذا التعبير الذي أجازه الرضي؛ لأن العبرة بالسماع، ولا دليلَ سماعي.

المسألة الثالثة: هي موضع خلاف بين العلماء؛ فقد نسب أبو حيان في (ارتشاف الضرب) في صـ١٢٢٦، والشيخ خالد في (التصريح) في (٣/ ١٢٠)، نسب إلى المبرد منع هذه المسألة. لماذا؟ قال: لعدم جري ضمير المعرَّف باللام عنده مجرى المعرَّف بها مباشرة.

ولا يوجد هذا الرأي في (المقتضب) أو (الكامل) للمبرد، وأجازها ابن مالك كما ذكر ذلك الرضي في شرحه على (الكافية) (٢/ ٢٣١.) ولم يتعرَّض لها ابن مالك في النظم، كما لم يُشر إليها في (الكافية الشافية) لا نظمًا ولا شرحًا، ولكن من أجازها - وهم ابن مالكٍ والمتأخرون - قد اعتمدوا على جري ضمير المعرَّف باللام عندهم مجرى المعرَّف باللام مباشرة.

المسألتان الرابعة والخامسة: قد قيل: إن النون فيهما لم تحذف للإضافة في الشاهدين الشعريين اللذين سبقا أن أوردناهما، وإنما حذفت النون فيهما لطول الصلة، كما حذفت من الصلة في قول الشاعر:

والحافِظو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ❖ يأتيهم من ورائنا نطف

النطف هو: الذنب.

ويروى:

.... ❖ لا يأتيهم من ورائنا وكف

والوكف هو: العيب والإثم.

والشاهد في هذا البيت قوله: "والحافظو عورةَ" بنصب ما بعد الوصف المقترن بـ"أل" وهو جمع مذكر سالم؛ لأن الأصل: "والحافظون عورةَ" فالمنصوب بعد اسم الفاعل المجموع منصوب على المفعولية على تقدير حذف النون من

"الحافظين" ؛ استخفافًا لطول الاسم لا للإضافة ؛ فلذلك لم يشترط في المضاف إليه فيهما شيء مما تقدم، وبهذه العلة نُخرج هاتين المسألتين، وهما المسألتان الرابعة والخامسة، من حيز الإضافة، فلا إضافة فيهما على هذا القول، والنون هي محذوفة للتخفيف لا للإضافة.

اختلاف العلماء في إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى بقية المعارف

نبدأ الحديث بذكر رأيٍّ منسوب إلى الفراء، وهو: أنه يجوز إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى جميع المعارف، سواء أكان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم بغيرهما، بمعنى أنه يجوز عنده أن يقال: يعجبني المكرمُ زيدٍ، بإضافة الوصف المقرون بـ"أل" إلى العلم المجرد منها، و"المكرم هذا" إضافته إلى اسم الإشارة، و"المكرم الذي اجتهد"، و"المكرمك" إضافته إلى الضمير المتصل الخالي من "أل"، و"المكرم أخيك"، إضافته أيضًا إلى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير مجرد من "أل". قال: إجراءً لسائر المعارف مجرى المعرف بـ"أل"، كذا جاء في (التصريح) (٣/١٢٤)، وفي (شرح الكافية) (٢/٢٢٩).

ذكر الرضي: أن من نسب هذا الرأي إلى الفراء هو ابن مالك، وعقّب على هذا بقوله: والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السّيرافي، فإنه - أي السيرافي - قال: إن الفراء يجيز "هذا الضارب زيد" بإضافته إلى العلم المجرد من "أل"، و"هذا الضارب رجل" بإضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى الاسم النكرة المجرد من "أل". ويزعم - أي الفراء - أن تأويله: "هذا الهو ضارب زيد" و"هذا الهو ضارب رجل" ؛ أي: هذا الذي هو ضارب زيد، وهذا الذي هو ضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجب

كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة. هكذا قال الرضي نقلًا عن السيرافي.

قال السيرافي معلِّقًا على هذا الرأي: هذا قول فاسد - يعني: قول الفراء - ويلزمه - أي الفراء - "هذا الحسن وجهٍ" على تقدير: هذا الذي هو حسن وجهٍ. وهذا الغلام زيدٍ، أي: هذا الذي هو غلام زيد.

انتهى ما قال الرضي نقلًا عن ابن مالكٍ والسيرافي.

ومعنى ما أورده الرضي أن الفراء يجيز إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى سائر المعارف والنكرات، وأنه بنى هذا الرأي على تأويل فاسدٍ، وهو أن "أل" في الوصف موصولة وصلتها جملة اسمية حذف صدرها، وبهذا التأويل خالف المشهور من قول النحويين: إن صلة الألف واللام ينبغي أن تكون جملة فعلية في الأصل، ومن المعلوم أن صلة الألف واللام هي الصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية، كـ"قارئ" و"مقروء" اتفاقًا، و"ظريف" على قول ابن مالك الذي قال في نظم الألفية:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أل ❖ وَكَونُهَا بِمُعرَبِ الأَفعَالِ قَلّ

والصفة الصريحة هي التي لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل؛ ولذلك عملتْ عمله، وصحَّ عطف الفعل عليها وعطفها على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وبذلك أشبهت الجملة الفعلية.

ويقول النحويون: إن صلة الألف واللام جملة فعلية في الأصل، لكنهم جاءوا بها على صورة المشتق استنكارًا لدخول حرف التعريف على الأفعال ولو في

الظاهر، كما أنّ السّيرافي حكم على رأي الفراء هذا بالفساد لفساد ما يؤدي إليه من تراكيبَ لا تجوز، مثل: "هذا الحسن وجهٍ" وهي صورة ممنوعة؛ إذ فيها إضافة الصفة المشبهة المقترنة بـ"أل" إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة، وتلك من الصور الممنوعة - كما سنعرف بالتفصيل إن شاء الله تعالى في حديثنا عن الصفة المشبهة - وقد أشار إليها ابن مالك بقوله:

.... وَلاَ ❖ تَجرُر بهَا مَع أل سُمًا مِن أل خَلَا

مَن إضَافَةٍ لتَالِيهَا.... .... ❖ ....

و"ولا تجرر بها" يعني: بالصفة المشبهة. "مع أل سُمًا" أي: اسمًا. "من أل خلا"، "ومن إضافةٍ لتاليها". يعني: لا تجرر بالصفة المشبهة على سبيل الإضافة اسمًا خلا من الألف واللام ومن الإضافة لمقرون بالألف واللام، كما يلزم الفراء على مذهبه السابق أيضًا صحة أن يُقال: "هذا الغلام زيدٍ" بإضافة ما فيه "أل" إلى العلم الخالي منها، على تأويل ذلك بـ: هذا الذي هو غلام زيد. وهذا التأويل كما نرى ظاهر الفساد فما يؤدي إلى الفاسد فهو فاسد.

وقد أعاد الرضي أشارته إلى مذهب الفراء هذا في شرحه على (الكافية) (٣/١٤، ١٥)، حيث قال في مبحث صلة الألف واللام: وقد توصل - يعني "أل" - في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إن رجلًا أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هو ذا. انتهى ما قال الرضي.

وكما أبطل السيرافي والرضي مذهب الفراء، أبطل ابنُ الحاجب أيضًا قياس الفراء رأيه على قولهم: "المكرمك" ذاكرًا أن هذا القياس لا يجوز؛ وذلك لأن في قولهم: "المكرمك" ونحوه قولين: أحدهما: أنه ليس بمضاف، بل الكاف منصوب على أنه مفعول به؛ فقياس الفراء حينئذٍ على هذا الكلام مندفع من أصله.

ننتقل الآن إلى مذهب آخر، وهو مذهب المازني والرمّاني، هذا المذهب يرى: أن الضمير في نحو قولنا: "المكرمك" و"مكرمك" مما الوصف فيه مقرون بـ"أل" أو مجرد منها في موضع خفض، ونُسب ذلك القول أيضًا إلى المبرّد؛ وعلة هذا الرأي: أن الضمير نائبٌ عن الاسم الظاهر، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضًا بإضافته إليه، فكذلك ما ناب عنه، وهو الضمير.

ونلاحظ: أنّ أصحاب هذا الرأي يوجبون خفض الضمير بالإضافة، أما الفراء فيما سبق فهو يجوِّز ذلك كما يجوز النصب على المفعولية.

ننتقل إلى مذهب آخر، وذهب الأخفش وهشام بن معاوية الضرير - وهو من الكوفيين - إلى أن الضمير في موضع نصب؛ لأن موجب النصب هو المفعولية، وهي محققة، وموجب الخفض هو الإضافة، وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلًا، واستُدل لأصحاب هذا المذهب بقول الله - تبارك وتعالى -: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]. حيث عُطف ما بعد الواو على الضمير المتصل بالوصف وهو كاف الخطاب بالنصب.

وقيل: لولا أن الكاف في موضع نصب ما عُطف عليه بالنصب، وأجيب بأن ما بعد الواو منصوب بتقدير: وننجي أهلك، فالمنصوب إذن مفعول به لفعل محذوف.

وعند سيبويه: الضمير كالظاهر غير المحلى بـ"أل"، وهو أن يكون مضافًا إلى ما فيه "أل" أو إلى مضاف إلى ما فيه "أل". مخفوض في نحو قولنا: "نكرمك" لعدم تنوين الوصف؛ لأن عدم التنوين دليل على الإضافة، ولاقتران الوصف بـ"أل" وعدم تحلية الضمير بها، ويجوز في قولنا: "المكرماك" و"المكرموك" الوجهان: الخفض بناءً على أن النون حذفت للإضافة، والنصب بناء على أن النون حذفت للإطالة.

وذكر صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري في (١٢٦/٣): أن الجرميّ والمازنيّ والمبردَ وغيرهم ذهبوا إلى: أن الضمير فيما كان فيه الوصف المحلى بـ"أل" مثنى أو مجموعًا في محل خفض لا غير؛ لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر؛ فإنَّ ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك.

وذكر محقق (المقتضب) الشيخ محمد بن عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - في تعليقاته على (المقتضب) (٢٤٩/١): أن المبرد في الكتاب الذي صنعه في نقد سيبويه أجاز أن يكون الضمير في "المكرماك" في موضع نصب أو خفض، وعدل عما قاله.

وفي (التصريح) (١٢٦/٣): أن ما نسب إلى العلماء الثلاثة - الجرمي، والمازني، والمبرد - فيه ردٌّ على ابن مالك، ويعني صاحب (التصريح) بذلك ما قاله ابن مالك في (شرح التسهيل) (٨٦/٣): وأما الضمير في نحو: "جاءك الزائرات والمكرموك" فجائز فيه الوجهان بالإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعة. انتهى ما قاله ابن مالك في (شرح التسهيل). ورد (التصريح) موجه إلى قوله: "فجائز فيه الوجهان بالإجماع" فقد ظهر أن هناك من العلماء من يقول: إن الضمير في موضع خفض فقط، وهذا يقدح في ما ادَّعى فيه ابن مالك الإجماعَ عليه.

اكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه، وما شر ـه النحويون لصحة هذا الاكتساب، لا يضاف اسم لمرادفه

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : قد يكتسب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه ٥٥

العنـــصر الثـــاني : لا يضاف اسمٌ لمرادفه ٦٣

قد يكتسب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه

فسنتناول الحديث عن مبحثين من مباحث باب الإضافة:

المبحث الأول: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس، أي: وقد يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره.

والمبحث الثاني موضوعه: لا يضاف اسم لما اتحد به معنى.

نبدأ الحديث عن: مناقشة ما ورد من شواهد اكتساب المذكر التأنيث في الإضافة:

أولًا - قول العرب: "قُطعت بعض أصابعه" فالفعل "قطعت" فعل ماض مبني للمفعول، أي: للمجهول، وتاء التأنيث فيه حرف دال على تأنيث المسند إليه، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و"بعض" نائب فاعله، وقد أنث الفعل المسند إليه؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ لأنه مضاف و"أصابع" مضاف إليه مجرور، وهو وإن كان يشبه الفعل لكونه على صيغة منتهى الجموع هو مضاف إلى ضمير الغائب بعده، فعلامة جره في هذه الحالة هي الكسرة، هو جمع تكسير، وجمع التكسير من المؤنث المجازي لتأويله بالجماعة.

ومن ذلك أيضًا قراءة الحسن ومجاهد وأبي رجاء وقتادة: "تلتقطه بعض السيارة" [يوسف: ١٠] ومن مراجع هذه القراءة (البحر المحيط) (٥/٢٤٨)، و(إتحاف فضلاء البشر) صـ ٢٦٢. فـ"بعض" في القراءة المذكورة فاعل، وقد أنِّث فعله وهو "تلتقط"، وهو فعل مضارع مؤنث بالتاء في أوله.

وقال الأغلب العجلي، وهو من المعمرين:

طول الليالي أسرعت في نقضي

نقضن كلي ونقضن بعضي

وهما بيتان من مشطور الرجز. ويروى البيت الثاني بلفظ :

أخذن بعضي وتركن بعضي

وبعده :

حنين طولي وحنين عرضي

أقعدني من بعد طول النهض

والشاهد في البيت الأول قوله : "أسرعت" ؛ حيث أنث الراجز فاعل هذا الفعل، وهو الضمير المستتر، فأنث الفعل له، مع أنه خبر عن مذكر، وهو لفظ "طول"، وإنما أنثه - أي أنث الطول - لإضافته إلى الليالي في قوله : "طول الليالي"، "والليالي" جمع تكسير، وجمع التكسير - كما عرفنا - من قبيل المؤنث المجازي، فاكتسب المضاف التأنيث من إضافته إلى المؤنث في هذه الإضافة.

ومن شواهد هذه الصورة أيضًا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران : ٣٠] فـ"كل" لفظه مذكر كلفظ "بعض"، لكنه في الآية الكريمة قد اكتسب التأنيث من إضافته إلى كلمة "نفس" وهي مؤنثه، فأُنث الفعل المسند له وهو "تجد" بالتاء في أوله لأنه مضارع. ونظير هذه الآية قوله ﷻ : ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾ [آل عمران : ٢٥] وقوله ﷻ : ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ ﴾ [الزمر : ٧٠].

ومن ذلك أيضًا قول العرب فيما حكاه عنهم سيبويه في (الكتاب) (١/ ٥٣)، قال : "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة". لاحظ أن لفظ "أهل" مذكر، ولكنه حينما أضيف إلى لفظ "اليمامة" وهو مؤنث اكتسب

منه التأنيث، ومن ثَم أسند الفعل له مؤنثًا، فقيل: اجتمعت، والفعل الماضي يؤنث بتاء التأنيث الساكنة في آخره.

أما شواهد اكتساب المضاف المؤنث التذكيرَ من المضاف إليه المذكر:

فمنها قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] لم يقل المولى: "خاضعات"، مع كون هذا الجمع المذكر وقع خبرًا في الأصل عن جمع تكسير، وهو من قبيل المؤنث المجازي؛ لكون التذكير سرى من المضاف إليه، وهو الضمير "هم" إلى المضاف وهو "أعناق" فاكتسب منه التذكير.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوى ❖ وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

الشاهد في البيت المذكور: أن المضاف المؤنث وهو "إنارة" قد اكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر وهو "العقل"؛ بدليل الإخبار عنه بقوله: "مكسوف" بالتذكير، ولم يقل: مكسوفة بالتأنيث.

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) (١٨٢/٢): "ويحتمله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ويبعده: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٢]". انتهى ما قال ابن هشام.

وما أورده ابن هشام الشاهد فيه قوله تعالى: ﴿قَرِيبٌ﴾ الواقع خبرًا لـ"إن" في الحال، ولفظه مذكر، مع كونه خبرًا عن مبتدأ في الأصل وهو لفظ "رحمت" الواقع اسمًا لـ"إن" في الحال ولفظه مؤنث. ومن المعلوم: أن الخبر وصف لمبتدئه في المعنى، ومن شأن الوصف أن يكون مطابقًا للموصوف تذكيرًا وتأنيثًا، وظاهر النص القرآني الكريم أن الموصوف مؤنث والصفة وردت بالتذكير، وقد

أورد الموضح ابن هشام هذا النص على أن فيه احتمال اكتساب المضاف المؤنث التذكيرَ بالإضافة، لكنه عقَّب باستبعاد هذا الاحتمال بمجيء لفظ "قريب" بالتذكير في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] حيث ورد هذا اللفظ بالتذكير في الآية الأخيرة مع أنه لا إضافة فيها. فهذا يفيد: أن تذكير "قريب" في آية "الأعراف" ليس للإضافة، بل ذكِّر فيها؛ لأنه جاء على وزن "فعيل" الذي هو بمعنى: مفعول، وذلك مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا تلحق به تاء التأنيث الفارقة، أي التي تفرق بين المذكر والمؤنث، أو لأنه صفة لمذكَّر محذوف والتقدير: شيء قريب.

وذكر الفراء في كتابه (معاني القرآن) (١/ ٣٨٠) وما بعدها: أنهم - أي العرب - التزموا التذكير في "قريب" إذا لم يرد به قرب النسب قصدًا للفرق. يعني: للفرق بين القرب المراد به النسب والقرب المراد به غير النسب، كالمكان والمسافة مثلًا، وما ورد في آية "الأعراف" في معنى المسافة، فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب، فجعل القريب خلفًا للمكان. فإن كان في معنى النسب فإنه يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث.

وقيل: نقل عن الفراء: أنه إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجبًا مع المؤنث بلا خلاف، تقول: "هذه قريبة فلان"، ولا يجوز لك أن تقول: "هذه قريب فلان"، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث.

واختار العلامة الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) (٢/ ٣٤٤) وما بعدها: أن يكون تذكير "قريب" في الآية على المعنى؛ لأن "الرحمة" بمعنى الغفران والعفو، ورأى أن كل ما قرب من مكان أو نسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التذكير والتأنيث.

ما شرطه النحويون لاكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه:

الشرط الأول: صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة، وقد اقتصر الناظم - وهو ابن مالك - في الألفية على هذا الشرط، فأشار إليه بقوله:

وَرُبَّمَا أُكسِبَ تَانٍ أَوَّلَا ❖ تَأنِيثًا إِن كَانَ لِحَذفٍ مُوهِلَا

لكنه زاد في (التسهيل) وشرحه الشرط الثاني، فقال في (التسهيل) صـ ١٥٦: ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه، إن صح الاستغناء به وكان المضاف بعضه أو كبعضه، وقد يرد مثل ذلك في التذكير. وقال في (شرح التسهيل) (٣/٢٣٧): ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثًا بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه، وكون الأول بعضًا أو كبعض، وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيرًا بالشرط المذكور. انتهى ما قال ابن مالك في الكتابين.

وبناء على ذلك لا يجوز أن يقال: قامت ابن هند، بتأنيث الفعل، بحجة أن المضاف وهو "ابن" قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو "هند". ولا يجوز أيضًا أن يقال: قام امرأة زيد، بتذكير الفعل، بحجة اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه؛ إذ لا يقال: قامت هند، إذا كان القائم ابنها، ولا: قام زيد، إذا كان القائم امرأته.

ومن أجل ذلك رد ابن مالك في كتابه المسمى (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) في الصفحتين الخامسة والثمانين والسادسة والثمانين، قولَ أبي الفتح عثمان بن جني في (المحتسب) (١/٢٣٦) وما بعدها، في توجيه قراءة أبي العالية: "لا تنفع نفسًا إيمانها" [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل "تنفع" بالتاء في أوله. قال ابن جني ما معناه: إن قراءة أبي العالية من باب: "قطعت بعض

أصابعه" أي: هي من باب تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث. وقال ابن جني في المصدر السابق: "وعلى الجملة فقد كثر عنهم - يعني: عن العرب - تأنيث فعل المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه، أو منه، أو به". انتهى ما قال ابن جني.

فرد ذلك التوجيه ابنُ مالك؛ لأن المضاف وهو "إيمان" في الآية الكريمة لو سقط هنا تطبيقًا للشرط الأول بالاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه؛ لقيل: "نفسًا لا تنفع" بتقديم المفعول به على سبيل الوجوب. وبيان ذلك: أن الضمير المضاف إليه وهو "هاء" عندما يحل محل المضاف المحذوف سيصير فاعلًا فيستتر في الفعل "تنفع"، فإذا بقي المفعول به في موضعه وقيل: "لا تنفع نفسًا" أي: لا تنفع هي نفسًا؛ عاد الضمير الواقع فاعلًا على "نفسًا" الواقعة مفعولًا به، وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز. فالمخلِّص من ذلك: أن يُقدم المفعول به وهو "نفسًا" على سبيل الوجوب. لماذا؟.

ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية وكان مضافًا إليه، فإذا قلنا بناء على ذلك: "نفسًا لا تنفع" أي: نفسًا لا تنفع هي، على أن فاعل "تنفع" ضمير مستتر، وتقديره: هي، يعود على "نفسًا"؛ لزم من ذلك الوقوع في محظور أيضًا، وهو تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، بأن يكون الاسم الظاهر وهو "نفسًا"، مفعولًا به للفعل الرافع لضميره المتصل، بمعنى: أنه يلزم من ذلك أن يرفع الفعل "تنفع" ضميرًا مستترًا تقديره: هي، وهو في حكم المتصل، يرفعه على الفاعلية، وينصب اسمًا ظاهرًا وهو نفسًا على المفعولية، والفاعل والمفعول به معًا بمعنى واحد، فمدلول الضمير المستتر هو عينُه مدلول الاسم الظاهر، فكأن فعل الفاعل الواقع ضميرًا متصلًا قد تعدَّى في الوقت نفسه

إلى ظاهر هذا الضمير، أي إلى الاسم الظاهر الذي هو بمعنى هذا الضمير فنصبه على المفعولية ؛ وبذلك يكون الفاعل الضمير المتصل والمفعول الظاهر بمعنى واحد، وذلك لا يجوز ؛ إذ لا يجوز أن يقال : "زيدًا ظلم" على أن فاعل "ظلم" ضمير يعود على "زيد" تريد : "ظلم زيد نفسه"، فتجعل فاعل "ظلم" ضميرًا لا مفسِّر له إلا مفعول فعله، فتصيِّر العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقارًا لازمًا، وتجعل الضمير عائدًا على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك كله فاسد، وما أفضى إلى الفاسد فاسد.

ولو قلت للتعبير عن هذا المعنى : "ظلم زيد نفسه" لجاز ؛ لأن النفس بإضافتها إلى ضمير زيد صارت كأنها غيره ؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

وما دمنا بصدد تخريج هذه القراءة أجد من المناسب أن أورد بعض ما ذكره العلماء في تخريجها، فأقول : قال أبو جعفر النحاس في (إعراب القرآن) (١٠٩/٢) : في هذا شيء دقيق من النحو ذكره سيبويه ؛ وذلك أن "الإيمان" و"النفس" كل واحد منهما مشتمل على الآخر ؛ فجاز التأنيث، وأنشد سيبويه :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ❖ أعاليها مر الرياح النواسم

لأن "المر" و"الرياح" كل واحد منهما مشتمل على الآخر. وفيه قول آخر - وما زال الكلام لأبي جعفر النحاس - وهو أن يؤنث الإيمان لأنه مصدر، كما يذكر المصدر المؤنث، مثل قوله تعالى : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] لأن الموعظة بمعنى الوعظ. انتهى ما قال أبو جعفر النحاس.

وقد طرح لنا تخريجين :

أولهما : أن الإيمان والنفس كل واحد منهما مشتمل على الآخر ؛ فالنفس يشملها الإيمان، والإيمان تشمله النفس، ومعنى الاشتمال : الإحاطة بالشيء،

واستدل أبو جعفر على هذا التخريج بما قاله سيبويه في (الكتاب) (١/ ٥١) وما بعدها، قال: وربما قالوا في بعض الكلام: "ذهبت بعض أصابعه"، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه. ثم قال سيبويه: ومثله قول ذي الرمة:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ❖ أعاليها مر الرياح النواسم

انتهى ما قال سيبويه.

وذو الرمة في البيت السابق يصف جماعة من النساء، فيجعلهن بمنزلة الرماح التي تستخفها الرياح ضعيفة الهبوب فتزعزعها. ثم يطرح علينا النحاس توجيهًا آخر، وهو: أن كون المصدر يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث.

فإذا انتقلنا من النحاس إلى ابن مالك وجدناه في مصدره السابق الذي ردَّ فيه توجيه ابن جني يطرح توجيهًا آخر، فيقول:

وقد يصح قول ابن جني بأن يُجعل لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبب آخر، وهو كون المضاف شبيهًا بما يستغنى عنه، فالإيمان وإن لم يستغنَ عنه في قوله تعالى - في قراءة أبي العالية - : "لا تنفع نفسًا إيمانُها" قد يستغنى عنه في قولنا: "سرتني إيمان الجارية"، فيسري إليه التأنيث بوجود الشبه، كما يسري بصحة الاستغناء عنه. انتهى ما قال ابن مالك.

وأصح ما قيل في تخريج قراءة أبي العالية، مما تطمئن إليه النفس دون تكلف أو تعسف: أن يكون التأنيث فيها مراعاة لمعنى الإيمان؛ إذ هو —أي: الإيمان - بمعنى العقيدة أو الصفة أو الحالة، فهو كقولهم: "فلان لغوب - أي: أحمق - أتته كتابي فاحتقرها" وحينما استنكر السامع هذا التعبير وقال له: أتجعل الكتاب مؤنثًا؟! فقال له: ولم؟ أوليس بمعنى صحيفة ورسالة؟.

لا يضاف اسمٌ لمرادفه

قال ابن هشام في (أوضح المسالك) (١٨٢/٢): "مسألة: لا يضاف اسم لمرادفه، كـ: "ليثُ أسد"، ولا موصوف إلى صفته، كـ: "رجلُ فاضل"، ولا صفة إلى موصوفها، كـ: "فاضلُ رجل"، فإن سمع ما يوهم شيئًا من ذلك يئوَّل". انتهى ما قال ابن هشام.

قد ذكر ابن هشام ذلك شارحًا قول ابن مالك في النظم:

وَلَا يُضَافُ اسمٌ لِما به اتَّحَد ❖ مَعنًى وَأوِّل مُوهِما إذَا وَرَد

ومنطلق ما قال العالمان الجليلان - رحمهما الله تبارك وتعالى - : أن المضاف ينبغي أن يكون مغايرًا للمضاف إليه لا أن يكون متحدًا مع المضاف إليه في المعنى؛ وذلك لأن الغرض الأساسي من الإضافة أن يتعرَّف المضاف بالمضاف إليه أو يتخصص به، فلا بد بداهة أن يكون غيره في المعنى.

ومن ثَم ذهب البصريون إلى عدم جواز أن يضاف اسم لما اتحد معه في المعنى، وأرادوا بالاتحاد ما يشمل الترادف، فلا يجوز أن يقال مثلًا: "هذا قمحُ برٍّ" والقمح هو البر، ولا أن يقال: "هذا أسدُ ليثٍ" والأسد هو الليث.

ودخل في المتحدين معنًى: ما اتحد الطرفان أيضًا لفظًا ومعنًى فلا يقال: "جاء زيدُ زيدٍ" بإضافة "زيد" إلى مثله، بل يقال ذلك بالإتباع على التوكيد؛ لأن إضافة أحد المترادفين إلى الآخر تؤدي إلى عدم الفائدة؛ لأن المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة، فتكون الإضافة حينئذٍ لغوًا، لا جدوى من ورائها ولا فائدة فيها.

ويجوز إضافة ما اتحد لفظًا وغاير معنًى نحو أن يشار مثلًا إلى فوهة عين الماء ويقال: هذه عينُ العينِ، أي: هذه فتحة العين، فالمعنيان متغايران مع اتحاد لفظيهما.

ودخل في عدم الجواز: إضافة الموصوف إلى صفته، فلا يجوز ذلك أيضًا، لا يقال: هذا رجلُ فاضلٍ؛ لأن الصفة موضوعة لتتبع الموصوف في الإعراب، فلو أضيف إليها لكانت مجرورة أبدًا، ولم تتحقق التبعية المفروضة.

ودخل في عدم الجواز كذلك: إضافة الصفة إلى موصوفها، فلا يقال: هذا فاضلُ رجلٍ؛ لأن الصفة يجب أن تكون تابعة مؤخرة، وفي الإضافة لا يمكن ذلك. فإن سمع ما يوهم شيئًا مما منع يؤول، وهذا معنى قول ابن مالك:

.... ❖ ... وَأوِّل مُوهِما إذَا وَرَد

يعني: إذا جاء من كلام العرب ما يُوهم جواز ذلك المحكوم عليه بعدم الجواز وجب تأويله، أي: وجب صرفه عن ظاهره إلى ما يؤدي إلى التغاير بين المتضايفين، فمن ورود الأول وهو إضافة الاسم لمرادفه قولهم: "جاءني سعيدُ كرزٍ" و"الكرز" هو لقب، "وسعيد" علم، وأصل "الكرز" بمعنى: خُرْج الراعي الذي يحمل فيه متاعه. وقيل: هو الجُوالق أو الجِوالق - بضم الجيم وكسرها - الجُوالق أو الجِوالق الصغير، وهو وعاء من صوف أو شعر أو غيرهما، كالغرارة، ويطلق عليه العامة لفظ: شِوَال. فـ"سعيد" العلم و"كرز" اللقب مترادفان، لكونهما لمسمى واحد؛ إذ الشخص المدلول عليه بهما واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر فيما سمع عن العرب، فوجب التأويل، وتأويل ذلك: أن يراد بالأول - وهو المضاف - المسمى، وبالثاني - وهو المضاف إليه - الاسم، أي جاءني مسمى هذا الاسم. وتفسير ذلك: أن الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ، وقصد بالمقدم المسمى؛ لتعرضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ من نداءٍ أو

إسناد، أي: لأننا ننادي على الذات أن تقبل لا على اللفظ، ولأن الفعل إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ، فلزم أن يُقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرةٌ ما، وكأن قائل: جاءني سعيدُ كرزٍ، قد قال: جاءني مسمى كرز، هذا إذا كان الحكم مناسبًا للمسمى كإسناد المجيء في المثال السابق، أو كالنداء في قولنا: يا سعيدَ كرزٍ، وقد نصبنا "سعيد"؛ لأنه منادى منصوب، وهو مضاف، والمنادى إذا كان مضافًا يجب نصبه، فهو مضاف و"كرز" مضاف إليه. قالوا: لأن هذا أو ذاك مناسب للذات كما سبق.

أما إذا كان الحكم مناسبًا للألفاظ، كالكتابة مثلًا، كان الأمر بالعكس؛ أي: كان تأويله: أن يراد بالأول الاسم وبالثاني المسمى، كما إذا قلت: كتبت سعيدَ كرزٍ، فتأويله: كتبت اسم هذا.

ومن ورود الثاني - وهو إضافة الموصوف إلى صفته - قولهم: حبةُ الحمقاء، وهي المسماة بالرِّجْلة، وإنما وصوفها بالحمق مجازًا؛ لأنها تنبت في مجاري السيول، فيمر السيل بها فيقطعها، فتطؤها الأقدام.

ومن ذلك أيضًا قولهم: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامعِ، فـ"صلاة" الموصوف و"الأولى" صفة له، و"مسجد" موصوف و"الجامع" صفة له، ولكنهم أضافوا فقالوا: صلاة الأولى، ومسجد الجامع. وتأويل ذلك: أن يقدَّر موصوف محذوف أضيف إليه المضاف المذكور، فيقدر في الأول اسم عين، وفي الثاني اسم زمان، وفي الثالث اسم مكان، أي: حبةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاةُ الساعةِ الأولى، أي: من الزوال، أو المراد: أول ساعة أُديت فيها الصلاة المفروضة، ومسجدُ المكانِ الجامع.

ومن ورود الثالث مما سمع عن العرب - وهو إضافة الصفة إلى الموصوف - قولهم: جردُ قطيفةٍ، والجردُ هو: الشيءُ الخَلَق البالي. والقطيفة: دثار مخمَل.

وقولهم أيضا: سَحْقُ عمامةٍ، والسَّحْقُ هو: البالي الخَلَق كذلك، والأصل: قطيفةٌ جرداءُ، وعمامةٌ سحقٌ. وتأويل ذلك كسابقه أيضًا؛ بأن يقدَّر موصوف محذوف، ويقدَّر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجرّ جنسها، أي جنس موصوفها بـ"من"؛ لأن الإضافة فيهما على معنى "من"؛ فالإضافة حينئذٍ من إضافة الشيء إلى جنسه، كقولهم: هذا خاتم فضة؛ لأن المضاف إليه جنسٌ للمضاف لا موصوف به؛ إذ الموصوف محذوف - كما ذكرنا - أي: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة، فـ"شيء" موصوف و"جرد" أو "سحق" صفته، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى، وصرح بـ"من" معها لبيان معنى الإضافة.

وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل؛ محتجين بورود ذلك في القرآن الكريم؛ نحو قوله تعالى: ﴿حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] وقوله ﷻ: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤] وغير ذلك...

الأسماء والإضافة (ما تكون صالحة للإضافة، ما تُمنع إضافته، ما تجب إضافته إلى المفرد)

عناصر الدرس

العنصر الأول : الغالب على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد عنها، وما تمتنع إضافته ٦٩

العنصر الثاني : ما تجب إضافته إلى المفرد ٧١

الغالب على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد عنها، وما تمتنع إضافته

الغالب على الأسماء المعربة أن تكون صالحةً للإضافة، وصالحةً أيضًا للإفراد عنها، أي: للتجرد عن الإضافة؛ وذلك لتمكُّنِها في باب الاسمية؛ إذ الإضافة - كما هو معروف ومعلوم - من خصائص الأسماء، ومن أمثلة ذلك: قولنا: رجلٌ وامرأةٌ، وكتابٌ وثوبٌ؛ فالأولان من قبيل العقلاء، والأخيران من قبيل غيرهم، وكل اسم من هذه الأسماء تارة يضاف إلى الظاهر والمضمر؛ فنقول مثلًا: هذا رجل العلم، وهذه امرأة زيد؛ كما نقول: هذا كتابُ خالدٍ، وهذا ثوب علي، بالإضافة إلى الأسماء الظاهرة؛ كما نقول كذلك: العلمُ هذا رَجُلُه.

وزيدٌ هذه امرأته، وخالدٌ هذا كتابه، وعليٌّ هذا ثوبه، أي: بإضافة الأسماء الأربعة المذكورة إلى الضمير، وتارة أخرى تفرد هذه الأسماء عن الإضافة.

ما تمتنع إضافته: لكون الإضافة لا تفيده شيئًا؛ فلا يحتاج إذًا إليها لملازمته التعريف، ولشبهه بالحرف، والحرف لا يضاف.

وهذا النوع يشمل أغلب الأسماء المبنية: كالمضمرات؛ خلافًا للخليل في نحو: "إياك"؛ فإنه يرى أن "إياك" وأخواته ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر، قال سيبويه عن ذلك في (الكتاب) (١/ ٢٧٩): وقال الخليل: "لو أن رجلًا قال: إياك نفسك. لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني مَن لا أتهم عن الخليل أنه - يعني: الخليل - سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب". انتهى ما قال سيبويه - رحمه الله.

ومعنى هذا النص: أن الخليل - عليه رحمة الله ورضوانه - وهو شيخ سيبويه، يرى أن "إيا" وحده ضمير، وأنه يضاف إلى الظاهر والمضمر؛ فلو أن قائلًا قال له: إياك نفسك. لم يكن هذا التعبير للخليل غريبًا؛ لأنه - أي: بناء على مذهبه - يرى أن إيا مضاف، وأن الضمير بعده مضاف إليه مجرور محلًّا، و"نفسِ" - بالجر - تُعرب توكيدًا معنويًّا للمضاف إليه؛ فهو تابع للمؤكد في إعرابه، فمن ثم جاء مجرورًا.

وقد استدل الخليل على صحة ما ذهب إليه بما سمع من الأعرابي من إضافة "إيا" إلى الاسم الظاهر، وهو "الشواب" وهو جمع شابة على وزن فاعلة. ومن المعروف أن كل ما كان على وزن فاعلة؛ فإنه يجمع تكسيرًا جمعًا مطردًا على "فواعل"... هذا هو مذهب الخليل في "إيا" وأخواته.

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب، فقال في (شرح التسهيل) (١/ ١٤٥) - بعد إيراده هذا الرأي - قال: "هذا هو مذهب الخليل، والأخفش، والمازني، وهو الصحيح".

ثم أورد - أي: ابن مالك - ما سوَّغ له هذا الاختيار، وهذا الحكم بالصحة - فراجعه إن شئت.

ومما يمتنع إضافته أيضًا الإشارات، وأما قولهم: ذلك، وأخواته؛ فليست الكاف فيها مضافًا إليه؛ وإنما الكاف في ذلك وأخواته هي حرف خطاب.

ومن المبنيات التي يمتنع إضافتها كذلك: الموصولات الاسمية، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، ما عدا "أيًّا" من الأنواع الثلاثة المذكورة؛ لأن أيًّا في هذه الأنواع مما تجب إضافته إلى المفرد، وإنما أُضيفت "أيٌّ" في الأنواع الثلاثة الأخيرة:

الموصولات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام؛ لضعف شبهها بالحرف، بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه.

ما تجب إضافته إلى المفرد

هو نوعان:

أولهما: ما يُضاف وجوبًا إلى الاسم المفرد الظاهر، أو إلى الضمير، مع جواز قطعه عن الإضافة لفظًا فقط دون قطعه عنها في المعنى.

والآخر: ما يضاف للمفرد وجوبًا، ولكن لا يجوز قطعه عنها لفظًا؛ بل يجب أن يظل مضافًا إلى المفرد أبدًا... وقد أشار الناظم - رحمه الله - إلى هذين النوعين بقوله:

وبعض الأسماء يضافُ أبدا ❖ وبعض ذا قد يأتِ لفظًا مفردا

النوع الأول مفصَّلًا:

مِن الأسماء ما هو واجب الإضافة إلى الاسم المفرد؛ لكن يجوز - مع ذلك - قطعه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى - أعني: مع بقائه مضافًا إلى المفرد في المعنى - وحينئذ يُعوض من حذف المضاف إليه بالتنوين في آخره، ويقال عندئذ: إن التنوين الذي لحقه هو تنوين العوض عن اسم مفرد، وهذا النوع هو المشار إليه في النظم السابق بقول الناظم:

.... ❖ وبعض ذا قد يأتِ لفظًا مفردا

بمعنى: أنه يأتي مفردًا في اللفظ فقط؛ لكن مع بقاء الإضافة في المعنى؛ لأن التنوين حينذاك يقوم مقام المضاف إليه؛ فكأنه ما زال على إضافته؛ وإنما قدمنا الحديث عنه قبل النوع الآخر مخالفين ترتيب ورودهما في الألفية لقلة الحديث عن هذا النوع دون النوع الآخر.

ومن هذا النوع - أي: الذي يقطع عن الإضافة لفظًا دون قطعه عن الإضافة معنى، ويعوض عن المضاف إليه تنوين العوض - منه: كل، وبعض، وأي. فهذه الكلمات الثلاث ملازمة للإضافة إلى الأسماء المفردة؛ قال تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]؛ فـ﴿كُلُّ﴾ في الآية الكريمة: مبتدأ مرفوع وعلامة الرفعة الظاهرة، وهو مضاف، و"الطعام" مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجملة الفعلية المصدّرة بـ﴿كَانَ﴾ وهي: ﴿حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ.

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: ﴿بَعْضَهُمْ﴾: بعضَ مفعول به بالفعل، فَضّلَ: منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، والضمير "هم" مضاف إليه مجرور محلًّا، وقال ﷻ على لسان موسى # : ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]؛ فـ"أي" في الآية الكريمة مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و﴿ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، و"ما" بينهما صلة مؤكدة، وقيل: إنها شرطية مؤكدة، جُمع بينها وبين "أي" الشرطية تأكيدًا، كما يُجمع بين حرفي الجر للتأكيد، وحسّنه اختلاف اللفظ، كقول الشاعر:

فأصبح لا يسألنه عن بما به ❖ أصعد في علو الهوى أم تصوَّبا

فأدخل الشاعر حرف الجر "عن" على الباء الجارة أيضًا تأكيدًا، وجعل "ما" في الآية الكريمة - وهي آية القصص - التي بين المتضايفين صلة مؤكدة، أحسن من كونها شرطية مؤكدة - كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة - وذلك لكثرة مجيئها كذلك في أدوات الشرط، و﴿ قَضَيْتُ ﴾ فعل وفاعل، وقد تأخر الفعل عن مفعوله، وتقدم عليه مفعوله، وهو "أي" على سبيل الوجوب؛ لأنه - أعني: "أيًّا" - اسم شرط جازم، وأسماء الشرط - سواء أكانت جازمة أم غير جازمة - لها صدر الكلام؛ فلا يتقدم عليها ما يعمل فيها إلا عامل الجر.

فقد رأيت أن الأسماء الثلاثة المتقدمة في الآيات الكريمة المذكورة قد أضيف كل منها إلى اسم مفرد؛ لكن قد يُحذف ما تضاف إليه هذه الأسماء، وفي هذه الحالة يستغنى عنه بتنوين العوض الذي يأتي عوضًا ودالًّا على المحذوف، مع إرادة معنى ذلك المحذوف؛ فيكون مقدرًا لحاجة المعنى إليه، ويقال: إن الاسم - في هذه الحالة - مقطوع عن الإضافة في اللفظ فقط، ومضاف إليه في المعنى؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس: ٤٠] وقوله ﷻ: ﴿ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ في آية البقرة السابقة. وقوله سبحانه: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فالأسماء الثلاثة في الآيات الكريمة السابقة قطعت عن الإضافة لفظًا دون أن تقطع عنها معنى، وعُوّض فيها التنوين عن المضاف إليه، والتقدير في آية يس - كما ذكر الزمخشري في (الكشاف) - و"كلهم" والضمير المضاف إليه راجع للشموس والأقمار - هكذا قال الزمخشري - وفي آية البقرة، التقدير: "على بعضهم" بمعنى: فضلنا بعضهم على بعضهم. وفي آية الإسراء التقدير: "أي اسم تسموا به الله ﷻ فله الأسماء الحسنى. فـ"أيًّ" في الآية الكريمة اسم شرط منصوب بـ﴿ تَدْعُوا ﴾ على المفعول به، والمضاف إليه محذوف، وقد عوض منه التنوين.

وينبغي أن ننبه هنا على أمرين:

الأمر الأول: أن لفظ "كلٍّ" إنما يجوز قطعه عن الإضافة لفظًا إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا؛ فإذا وقع نعتًا، نحو قولنا: "هو الرجل كلُّ الرجل". فـ"هو": مبتدأ، والرجل: خبر، و"كلُّ" هذه: نعت للخبر، ومن ثم جاء تابعًا له على الرفع، و"الرجل" بعده: مضاف إليه، وهذا التعبير يدل على أن المنعوت - وهو الخبر - كامل في صفة المضاف إليه.

وكذلك إذا وقع لفظ "كلٍّ" توكيدًا أيضًا لا يجوز قطعه عن الإضافة لفظًا، نحو: "أقبل الطلاب كلهم" "أَقْبَلَ": فعل ماض، "الطُّلابُ": فاعلٌ مرفوع، "كل": توكيد للفاعل، وهو تابع له على الرفع، وهو مضاف، والضمير "هم": مضاف إليه؛ فكما نرى أن المضاف إليه في الموقعين مذكور، وهذا الذكر واجب بالنسبة للمضاف إليه؛ إذ لا يجوز أن نقطع المضاف وهو "كل" عن الإضافة في اللفظ في هذين الموقعين - كما قلت.

الأمر الآخر: أن "كلًّا" و"بعضًا" عند قطعهما عن الإضافة لفظًا - كما سبق - يُعدان مع ذلك معرفتين بنية الإضافة عند سيبويه والجمهور، ما زالا على تعريفهما مع عدم وجود المعرف وهو المضاف إليه، ولكن هناك ما ناب عنه، وهو تنوين العوض، والدليل على ذلك: "أنهما ما زالا معرفتين بنية الإضافة - عند سيبويه والجمهور - : الدليل: مجيء الحال منهما: كقولهم: "مررتُ بكل قائمًا، وببعض جالسًا"؛ فقد ذكر سيبويه في (الكتاب) (٢/ ١١٤) أن "قائمًا" في قولهم: مررت بكل قائمًا. و"جالسًا" في "مررت ببعض جالسًا" يعربان حالين، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة.

وهذا دليل على أن لفظ "كل"، ولفظ "بعض" مع قطعهما عن الإضافة ما زالا على تعريفهما، وكأن المضاف إليهما ما زال مذكورًا على الرغم من حذفه،

والتعويض عنه بالتنوين ؛ ولذلك منعوا إدخال "أل" عليهما... قالوا : لأن المُعرف لا يعرف ؛ ولذلك قال علماء اللغة : "قول بعضهم : "الكل" و"البعض" يُعدُّ هذا القول لحنًا".

وذهب الفارسي إلى أنهما حينئذ - يعني : حين قطعهما عن الإضافة - نكرتان لا معرفتان كما قال سيبويه ، وألزم الفارسي من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا وسدسًا وثلثًا ونحوها ، معارف كذلك ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع ، ورُد قول الفارسي بأن العرب تحذف المضاف إليه ، وتريده إذا كان المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، ومن ذلك "كل" و"بعض" ؛ فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، كما يحذفون المضاف إليه وهم لا يريدونه ، إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه. ومن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي من كلمات إذا حذف المضاف إليه منها لا يلقى له بال.

النوع الثاني :

ما يلزم الإضافة لفظًا. بمعنى : أنه لا يجوز قطعه عن الإضافة - كالنوع الذي ذكرناه - وهذا النوع هو المشار إليه بقول الناظم :

وبعض الأسماء يضافُ أبدا ❖ ....

أي : بعض الأسماء يضاف دائمًا لفظًا ومعنى ، وهذا على خلاف الأصل ؛ فإن الأصل في الاسم أن يُستعمل مضافًا مرة ، وغير مضاف أخرى...

وهذا النوع في نفسه يكون ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يُضاف للظاهر مرة وللضمير أخرى ؛ كالكلمات : "كلا" و"كلتا" و"عند" و"لدى" و"قُصارى الشيء" و"قُصاراه" - بضم القاف فيهما - أي : غايته ، وبالمعنى نفسه أيضًا حُمادى الشيء ، ويُضاف كذلك : سِوى.

وأمثلة ذلك نوردها فيما يلي نقول: "كلا الرجلين حاضر أو حاضران". و"الرجلان كلاهما حاضر أو حاضران". فـ"كلا" في المثال الأول: مضافة إلى الاسم الظاهر، وفي المثال الآخر: مضافة إلى الضمير؛ كما نقول: "كلتا المرأتين حاضرة، أو حاضرتان". و"المرأتان كلتاهما حاضرة، أو حاضرتان".

ونقول أيضًا: "عند زيد عِلمٌ" بالإضافة إلى الاسم الظاهر، و"عندك عِلمٌ" و"لدى الأمينِ تُصانُ الودائع" و"لديك تُحفظُ الأسرار". و"قُصارى جهد المنافق كسب مؤقت وخسارة دائمة". و"قصاراك ألا تنخدع بظاهره"، و"حمادى المنافق كسبٌ سريعٌ وبلاءٌ مقيمٌ". وإن شئت فقل: "حماداه ربحٌ عاجلٌ وضياعٌ آجل"، وتقول: "لا أبتغي سوى مرضات الله ﷻ فكل شيء سواها يهون".

القسم الثاني: ما يختص بالإضافة إلى الظاهر دون المضمر:

كـ"أولي" بمعنى أصحاب، و"أولات" بمعنى صاحبات. و"ذي" بمعنى صاحب، و"ذات" بمعنى صاحبة، قال تعالى: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [النمل: ٣٣]، أي: أصحاب قوة وأصحاب بأس شديد، وقال ﷻ: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: صاحبات الأحمال. وقال سبحانه: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا﴾ [الأنبياء: ٨٧]. أي: اذكر صاحب النون - أي: صاحب الحوت - وهو يونس # وقال - عز من قائل -: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، أي: حدائق صاحبة بهجة.

القسم الثالث: ما يختص بالإضافة إلى الاسم المضمر دون الظاهر:

وإليه أشار الناظم بقوله:

وَبَعضُ مَا يُضَافُ حَتمًا امتَنَع ❖ إِيلاَؤُهُ اسمًا ظَاهِرًا حَيثُ وَقَع

قال محقق (التصريح) - رحمه الله - في الحاشية الرابعة (٣/١٣٩): "يعني: أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى؛ يمتنع أن تضاف إلى الظاهر؛

فيجب إضافته إلى المضمر، وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين: لزوم الإضافة، وكون المضاف إليه مضمرًا". انتهى ما قال المحقق - رحمه الله.

وهذا القسم نوعان:

أحدهما: ما يضاف لكل مضمر متكلم، أو مُخاطب، أو غائب، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا:

وذلك لفظ: "وحده" وهو مصدر الفعل "وَحَدَ، يَحِدُ" وهو عن البصريين منصوب على المصدرية في كل حال، وعند الكوفيين منصوب على الظرفية، وذكر السيوطي في (همع الهوامع) (٢/ ٥٠) عن هذا المصدر: أنه لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه؛ حكى الأصمعي: وَحَدَ الرجلُ يَحِدُ: إذا انفرد، وقيل: لم يُلفظ بفعله: كالأبوة والأخوة والخئولة، وقيل: محذوف الزوائد، يعني: السيوطي: كأنك قلت: أوحدته برؤيتي إيحادًا، أي: لم أرَ غيره، ثم وضعت "وحده" هذا الموضع.

وهذا المصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور، وقد يثنى شذوذًا، أو يجر بـ"على"؛ سُمِعَ "جَلَسَ على وَحْدِه" أي: منفردًا، و"جَلَسا على وحديهما" أي: جلسا منفردين، أو يُجر بإضافة نسيج أو قريع؛ فيقال في المدح: هو نسيج وحده، وهو قريع وحده، إذا قُصد قلة نظيره في الخير، والقريع: هو السيد. أو يُجر بإضافة جُحَيْشٍ أو عُيَيْرٍ إليه، والجحيش: مصغر الجحش: وهو ولد الحمار، والعُيَيْر، مصغر عير: وهو الحمار؛ فيقال في الذم: هو جحيش وحده، وهو عيير وحده. إذا قصد قلة نظيره في الشر، يذم بهما المنفرد باتباع رأيه دون اعتماد على مشورة الجماعة؛ فهو لا يشاور أحدًا كما أنه لا يُخالط أحدًا. وفيهما - مع ذلك - مهانة وضعف.

- ومن إضافة هذا المصدر إلى ضمير الغائب: قوله تعالى - مخاطبًا الكفار عليهم لعنة الله - : ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ ﴾ [غافر: ١٢].

- ومن إضافته إلى ضمير المخاطب: قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكنت إذ كنت إلهي وحدكا ❖ لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا

وهما بيتان من مشطور الرجز، وكان ومضارعها فيهما: تامتان، و"إلهي" في البيت الأول: منادى؛ حذف منه حرف النداء لدلالة المنادى في البيت الثاني عليه. ومن إضافته إلى ضمير المتكلم: قول الربيع بن ضبع الفزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ❖ أملك رأس البعير إن نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به ❖ وحدي وأخشى الرياح والمطرا

قال الشاعر ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمائة عام - على ما قيل - والشاهد قوله في البيت الثاني: "وحدي"؛ حيث أضاف المصدر "وَحْدَ" إلى ضمير المتكلم.

- ومن أمثلة هذا المصدر: قولك: "رباه عليك وحدك أعتمد، ومن اعتمد عليك؛ فلن يكون وحده، فلا تتركني وحدي يا إلهي".

النوع الثاني: ما يختص بالإضافة إلى ضمير المخاطب دون غيره من الضمائر، وهو مصادر مثناة لفظًا، ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين؛ وإنما جعلوها مثناة في اللفظ لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا - أي: علامة على ذلك - لأنها - أي: التثنية - أول تضعيف العدد وتكثيره، وهي: "لبيك" بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة. من "أَلَبَّ" بالمكان إذا أقام به، وأصله أُلِبٌّ لك إلبابين؛ فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه؛ فصار "إلبابين لك" ثم حُذفت زوائده، وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك يسرع المجيب إلى سماع خطاب من يناديه. وقيل: يجوز كونه من: "لَبَّ" بمعنى "أَلَبَّ" أي: أقام؛ فلا يكون محذوف الزوائد، ويقال في الباقي نظير ذلك.

والمراد بالتثنية التكرير: أي أقيم على طاعتك وإجابتك إلبابًا كثيرًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]؛ فالمراد بالكرتين في الآية: كرات، وليس المراد به مرتين فقط؛ إذ لا ينقلب البصر خاسئًا وهو حسير - أي: مزدجرًا وهو كليل - من كرتين فقط؛ فالمراد إذًا من التثنية في كرتين ونظائرها: التكثير؛ فهي - على هذا - ملحقة بالمثنى، أي: كانت مثناة بحسب الأصل، ثم قُصد بها التكرار، وانسلخت عن التثنية، وألحقت بالمثنى في الإعراب نظرًا إلى الأصل.

- ومن هذه المصادر أيضًا: "سعديك" بمعنى: إسْعَادًا لك بعد إسعاد. ولا تُستعمل سعديك إلا بعد لبيك؛ لأن "لبيك" هي الأصل في الإجابة، و"سعديك" كالتوكيد لها. قال سيبويه في (الكتاب) (١/ ٣٥٠): "كأنه أراد بقوله: "لبيك وسعديك" إجابة بعد إجابة؛ كأنه قال: كلما أجبتك في أمر؛ فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا.

- ومن هذه المصادر كذلك: "حنانيك" بمعنى: تحننًا عليك بعد تحنن. قال سيبويه في (الكتاب)، (١/ ٣٤٨، ٣٤٩) - معلقًا على قول طرفة بن العبد يخاطب عمرو بن هند حين أمر بقتله -:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا ❖ حنانيك بعض الشر أهون من بعض

- ومن هذه المصادر: "دواليك" بمعنى: تَدَاولًا لك بعد تداول. قال صاحب (التصريح) - رحمه الله - (٣/ ١٤٢): "وهذا أنسب من قول ابن الناظم في شرحه على الألفية صـ٣٨٩: "إدالة بعد إدالة"؛ وقال معللًا: لأن الإدالة الغلبة، يُقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه.

وقال الشيخ الصبان - رحمه الله - في حاشيته على (شرح الأشموني) (٢/ ٢٥١) - في تعليقه على تفسير دواليك بمعنى تداولًا لك بعد تداول - : وقال

جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة. والأمران متقاربان. وكلاهما أحسن من قول بعضهم: "بمعنى إدالة بعد إدالة".

- ومن هذه المصادر كذلك: "هذاذيك" بمعنى إسراعًا لك بعد إسراع؛ قال العجاج:

ضربًا هذاذيك وطعنًا وخضًا

البيت من مشطور الرجز، والمعنى: اضرب ضربًا يَهُذُّ هذًّا بعد هذّ، أي: يقطع قطعًا سريعًا، على التكرير، واطعن طعنًا يترك الخصم جائفًا، أي: يصل إلى الجوف، وعامل "هذاذيك" و"لبيك" من معناهما على حد: قعدت جلوسًا. والتقدير: "أسرع وأجيب"، وعامل البواقي من ألفاظها، والتقدير: أُسْعِدُ: مضارع أسعد الرباعي، أي: ساعد وعاون، و"أتحنن" و"أتداول"، وجوز سيبويه في (الكتاب) (١/ ٣٥٠) في "هذاذيك" في رجز العجاج السابق، وفي "دواليك" في قول سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شُق برد شُق بالبرد مثله ❖ دواليك حتى كلنا غير لابس

جَوّز فيهما سيبويه أن يكونا منصوبين على الحالية، وجَوّز الأعلم في كتابه (تحصيل عين الذهب) صـ٢٢٠ في بيت سحيم، ما جوزه سيبويه من النصب فيهما على الحالية، وقال: والكاف للخطاب، ولا حظّ لها في معنى الإضافة؛ فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالًا، وذكر أن معنى بيت سُحيم أن الرجل إذا كان أراد تأكيد المودة بينه وبين من يُحب، واستدامة مواصلته شق كل واحد منهما بُرد صاحبه، يرى أن ذلك أبقى للمودة. كما جوز الأعلم في "هذاذيك" في رجز العجاج أن يكون صفة لضربًا أو بدلًا منه، أو حالًا من النكرة قبله.

تابع الأسماء والإضافة
(تابع ما يجب إضافته للمفرد، ما يضافُ إلى الجُمَلِ)

عناصر الدرس

العنصر الأول : تابع ما تجب إضافته للمفرد: المصادر المثناة لفظًا ٨٣
العنصر الثاني : ما تجب إضافتُه إلى الجُمَلِ ٨٨

تابع ما تجب إضافته للمفرد: المصادر المثناة لفظًا

فبيان موقف ابن هشام والشيخ خالد الأزهري من مذهبي: سيبويه، والأعلم الشنتمري في المصادر المثناة المراد بها التكرار:

ضَعّفَ ابن هشام في (أوضح المسالك) (١٨٨/٢) ما ذهب إليه سيبويه، واختاره الأعلم الشنتمري من حمل المصدرين المذكورين في الشاهدين الشعريين، بتقدير: نفعله متداولين، وهاذِّين بمعنى: أنهما حملًا المصدرين على الحالية، وهما: "دواليك" و"هذاذيك". وعلل ابن هشام لحكمه بالضعف على ذلك؛ بكون المصدرين معرفين بالإضافة إلى ضمير المخاطب، أي: والأصل في الحال أن يكون نكرة، كما أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولًا مطلقًا.

ورد صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري (١٤٤/٣): بأن المصدر قد يكون مؤولًا بالنكرة كما في نحو: جَاءَ زَيْدٌ وحده. يعني: أن المصدر وهو لفظ "وَحْدَه" في المثال المذكور منصوب على الحالية، على الرغم من أنه مُعَرّف بالإضافة إلى الضمير؛ لأنه في تأويل النكرة، بمعنى: جَاءَ زَيدٌ مُنْفَردًا، وأن كون المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير مجيئه مفعولًا مطلقًا - كما ذكر ابن هشام - يحتاج ذلك إلى استقراء تامٍّ، وفي ذلك عُسر، يعني: أن الاستقراء التام خارج عن طوق البشر.

كما رد ابن هشام أيضًا تجويز الأعلم في "هذاذيك" في رجز العجاج الوصفية "لضربًا"؛ لأن "ضربًا" نكرة، أما المصدر المذكور فمعرفة، ولا يصح أن يقع وصفًا للنكرة.

كما رَدّ ابنُ هشامٍ قول الأعلم: "إن الكاف في المصدر المذكور وأخواته" - وهو: "لبيك" و"سعديك" و"حنانيك" و"دواليك" - لمجرد الخطاب، شأنها شأن الكاف في اسم الإشارة "ذلك"، يعني: أنها حرف خطاب، وليست ضمير المخاطب.

وأسس ابن هشام رده ذلك على ثلاث علل:

الأولى: أنه - أي: قول الأعلم - مردود لقول العرب: "حنانيه" بالإضافة إلى ضمير الغيبة، وقولهم: "لبيْ زيد" بإضافته إلى الاسم الظاهر. يعني: فتعين أن تكون الكاف في "هذاذيك" وأخواته اسمًا؛ لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم مقام مثله، وبذلك يطَّرد الباب على وتيرة واحدة.

الثانية: حذفهم النون لأجل هذه الكاف، ولم يحذفوها في "ذانك" و"تانك" من أسماء الإشارة، وهذا دليل قاطع على أن الكاف في هذه المصادر المثناة المراد بها التكثير للإضافة وليست حرفًا للخطاب، كما ادعى الأعلم.

الثالثة: أن "لبيك" وأخواتها ليس مما يشبه الحرف، وأن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف؛ وإنما تلحق الأسماء التي تشبه الحرف؛ كأسماء الإشارة في نحو: "ذلك" و"تلك" و"ذانك" و"تانك"، ومثل الضمائر أيضًا في نحو: "إياك".

فهذه ثلاث علل أوردها ابن هشام للرد على الأعلم القائل بأن: الكاف في "لبيك" وأخواته حرف خطاب... علتان من هذه العلة وجوديتان، وعلة عدمية.

بيد أن هذه العلل التي أوردها ابن هشام لم تَرُق للشيخ خالد الأزهري - رحمه الله - فقال في شرحه على (أوضح المسالك) في كتابه الموسوم بـ(التصريح بمضمون التوضيح) (١٤٦/٣):

الجواب عن العلة الأولى: أن "حنانيه" و"لبيْ زيد" شاذان وخارجان عن القياس - كما سيأتي - فلا يصلحان للرد. وقول أبي حيان في (الارتشاف) (١٣٦٤/٢) قوله: "ودعوى الشذوذ فيهما باطلة" ضعيفٌ.

وأجاب عن العلة الثانية، فقال: وعن العلة الثانية - وما زال الكلام للشيخ خالد - : أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة، كما صرح به الأعلم في نفس المسألة، وكما في قولهم: "اثنيْ عشر" وإنما لم تُحذف في "ذانك" و"تانك" - وهذا جواب عن العلة الثالثة - للإلباس بالمفرد". انتهى ما قال الشيخ خالد - رحمه الله.

والخلاصة: أن ابن هشام ضَعَّفَ مذهبَ سيبويه الذي جوَّز حمل المصدرين المذكورين على الحالية، وَرَدَّ تجويز الأعلم الوصفية في "هذاذيك" في رجز العجاج؛ كما رَدَّ حمله الكاف في المصادر موضوع الدراسة، على أنها حرف خطاب، بَيْدَ أن صحاب (التصريح) لم يُسَلِّم له رده حرفية الكاف، وذكر أجوبة لرد ابن هشام إياها.

حكمُ إضافةِ لَبَّيْ إلى ضمير الغائب، وإلى الاسمِ الظاهرِ:

حَكَمَ النحويون بالشذوذ على إضافة أحد المصادر السابقة إلى ضمير الغائب؛ كقول الراجز:

إنَّكَ لو دَعَوْتَني ودُوني ❖ زَوْرَاءُ ذاتُ مَزْرَعٍ بَيُونِ

قلتُ لَبَيْه لِمن يَدْعُوني ❖ ....

هذه أبيات ثلاثة من مشطور الرجز، ولا يُعْلَم قائلها، وقوله: و"دوني زوراء": الواو واو الحال، والجملة بعد هذه الواو في محل نصب على الحال من ياء المتكلم

في "دعوتني"، و"الزوراء": هي الأرض البعيدة، و"ذات مترعٍ" صفتها، والمُترع: البحر الممتلئ، من قولهم: "تَرِعَ" الإناءُ تَرَعًا؛ فهو تَرِعٌ وتَرِيع، ويُقال أيضًا: حَوْضٌ تَرَعٌ بالوصف بالمصدر، أي: ممتلئ، والبيون: واسعة الأطراف.

ومعنى الأبيات: أنه يخاطب آخر فيقول له: إني لا أتقاعس عن تلبية دعوتك؛ فلو دعوتني في أي وقت لبادرت بالاستجابة لدعوتك، ولو كان بيني وبينك بئر عميقة، وأرض ممتدة واسعة الأطراف.

والشاهد في البيت الثالث من هذه الأبيات في قوله: "لبيهِ". حيث أضاف الراجز "لبَّيْ" إلى ضمير الغائب شذوذًا، وكان مقتضى القياس أن يقول: "لبيك"؛ لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

كما شَذّ إضافة ما سبق إلى الاسم الظاهر في نحو قول أعرابي - من بني أسد استعان بآخر اسمه مسورٌ في دفع غرامة مالية فادحة في دية لزمته؛ فأعانه؛ فأراد الأعرابي الأسدي المستعين أن يكافئه على معروفه وحسن صنيعه؛ فوعد بتلبية يدي مسورٍ إذا ما دعاه لأمر يهمه - فقال:

دَعَوْتُ لِما نابني مِسْوَرًا ❖ فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

و"مسورًا" في البيت: علم منصوب على المفعولية بـ"دعوت"، و"نابني": بمعنى أصابني، وجملته لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة لـ"ما" الموصولة المجرورة محلًّا باللام، والجملة "فلبى": معطوفة على جملة "دعوت"، والأصل؛ فلباني، أي: قال لي: "لبيك"، فَحُذِفَ المفعول وهو "الياء"، والمعنى: دعوتُ مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا؛ فلباني.

وخص الأعرابي الأسدي يد من أعانه بالذكر ؛ لأنهما هما اللتان قدمتا له ما أعانه...

قال الناظم - موردًا بعض المصادر المثناة المقصود بها التكرار، ومشيرًا إلى الحكم في نحو البيت السابق - قال:

كَوَحَدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعدَى ❖ وشَذَّ إيلاَءُ يَدْ لِلبَّيْ

وقال سيبويه في (كتابه) (١/ ٣٥١): "وزعم يونس أن "لبيك" اسم واحد ؛ ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: "عليك". يقول سيبويه: إن يونس قد ادعى أن "لبيْ" اسم واحد، أي: مُفرد عن الإضافة، وأما أصله لبى ؛ فهو اسم مقصور بمنزلة على، أي: ينتهي بألف بعد الموحدة على وزن فَعْلَى بسكون العين ؛ فقلبت ألفه ياء ؛ لأجل الضمير، كما قلبت في لدى وعلى عند اتصال الضمير بهما في لديك وعليك...

وقد رد سيبويه في (الكتاب) نفسه هذا المذهب بقوله: "ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم ؛ تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك ؛ لأنك لا تقول: "لبى زيدٍ" و"سعدى زيدٍ"، ثم استشهد ببيت الأعرابي الأسدي السابق على ذلك. والشاهد فيه قوله: "فلبيْ يديْ" ؛ حيث أثبت الشاعر الياء التي للتثنية ؛ فهو رد على يونس في زعمه المذكور ؛ إذ لو كان المصدر "لبيك" بمنزلة "عليك" لأثبت الشاعر الألف كما تقول: "على زيدٍ" و"لدى البابِ" ببقاء الألف على حالها.

وما قاله ابن الناظم بدر الدين في (شرحه على الألفية) صـ٣٩٠: من أن خلاف يونس جارٍ في "لبيك" وأخواته وَهْمٌ، أي: غلط، وإنما هو خاص بـ"لبيك" وحده، كما صرح بذلك سيبويه في مصدره السابق.

مـا تجـب إضـافتُهُ إلى الجُمَـلِ

قال الناظم:

وألزَمُوا إضَافَةً إلَى الجُمَل ❖ حَيثُ وإذ ....

أي: من الواجب الإضافة إلى الجمل مطلقًا - اسمية كانت هذه الجمل أو فعلية - "إذ" من أسماء الزمان، و"حيث" خاصة من أسماء المكان، وقد شَمِل إطلاق الناظم الجملة الاسمية والجملة الفعلية، قال: "وألزَمُوا إضَافَةً إلَى الجُمَل" ولم يُقَيّد

- فأما "إذ" فنحو: قول الله - تبارك وتعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، بإضافة ﴿إِذۡ﴾ الواقعة مفعولًا به للفعل "اذكر" إلى جملة: ﴿أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ وهي جملة اسمية - مبتدأ وخبر - في محل جر بإضافة ﴿إِذۡ﴾ إليها.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٨٦].

فالجملة الفعلية ﴿كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ في محل جر بإضافة ﴿إِذۡ﴾ إليها، و﴿إِذۡ﴾ في محل نصب على المفعولية كالآية السابقة، وزعم الجمهور إعرابها - فيما تقدم ونحوه - في محل نصب على الظرفية الزمانية وليست على المفعول به؛ فهي في الآيتين ونحوهما - عند الجمهور - مفعول فيه، ظرف زمان؛ أما المفعول به فمحذوف، والتقدير: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض... واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا فكثركم.

وعلى مذهب الجمهور يتعين في قوله ﷻ: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠] كون ﴿إِذۡ﴾ في الآية الكريمة ظرفًا

لـ﴿نِعۡمَةَ﴾، و﴿نِعۡمَةَ﴾ هي المفعول به. أما على مذهب غيرهم؛ فيجوز هذا الإعراب، ويجوز كونها بدل كل من كل من ﴿نِعۡمَةَ﴾.

وقال سيبويه في (الكتاب) (١/١٠٧): "وأما "إذ"؛ فيحسن ابتداء الاسم بعدها، تقول: "جئت إذ عبد الله قائم". و"جئت إذ عبد الله يقوم"، إلا أنها في فعل قبيحة، نحو قولك: "جئت إذ عبد الله قام". انتهى ما قال سيبويه.

ولذلك قال الشيخ خالد الأزهري في (التصريح) (٣/١٥١): "وشرط الاسمية ألَّا يكون خبر المبتدأ فيها فعلًا ماضيًا، نصّ على ذلك سيبويه". انتهى ما قال صاحب (التصريح).

أما الفعلية بعدها؛ فشرطُها أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا كآية "الأعراف" السابقة، أو يكون ماضيًا معنًى مضارعًا لفظًا؛ كقوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]. وقد اجتمع إضافتها إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية بقسميها - أي: الفعلية الماضوية والمضارعية - في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ﴾ أضيفت ﴿إِذۡ﴾ إلى الجملة الفعلية الماضوية، أي: التي فعلها ماض وفي: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ أضيفت إلى الجملة الاسمية وفي ﴿إِذۡ يَقُولُ﴾ أضيفت إلى الفعلية المضارعية.

وقد يُحذف ما أضيفت إليه إذ من الجملة بأثرها للعلم به؛ فيؤتى بالتنوين عند ذاك عوضًا منه - أي: من المضاف إليه الجملة - ويقال عنه: إنه تنوين عوض من جملة؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] أي: "ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون" فحذفت الجملة الفعلية المُصدرة بماضٍ مبنيٍّ

للمفعول، وأُتِيَ عوضًا منها بتنوين العوض، وكُسرت الذال من "إذ" لالتقائها ساكنة مع نون التنوين الساكنة، مع بقاء "إذ" على البناء على السكون المقدر، الذي منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين - على الأصح.

وفي (شرح التسهيل) (٢/٢٠٧) قال ابن مالك - رحمه الله - : "وزعم الأخفشُ أن كسرة "إذ" - يعني في نحو: "يومئذ" في الآية الكريمة السابقة - كسرة إعراب للإضافة؛ قال ابن مالك: "وأظن حامله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة؛ فلما زالت - أي: الجملة - من اللفظ صارت مُعربة". ثم ذكر ابن مالك أن ذلك من الأخفش غير مرضي؛ ذلك لأن سبب بنائها أمران: أحدهما: وضعها على حرفين، والآخر: لزوم افتقارها إلى جملة، أو عوض منها، وهو: التنوين. وليس ناشئًا عن إضافتها إلى الجملة...

وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:

.... وإن يُنون يُحتمل ❖

.... إذ إفراد ❖

أي: وإن لَحِق "إذ" تنوين في آخره؛ يستجاز إفراده - أي: قطعه عن الإضافة - فيبقى دون مضاف إليه لفظًا استغناء عنه، أي: عن المضاف إليه بالتنوين.

- **"حيث":** هي ظرف مكان، قيل: وقد ترد للزمان، قال أبو علي الفارسي في (كتاب الشعر) (١/١٨٢): "وقد زعم أبو الحسن - يعني: الأخفش - أن "حيث" قد يكون اسمًا للزمان، وأنشد:

للفتى عقلٌ يعيش به ❖ حيث تهدي ساقَه قدمُه

فجعل "حيث" حينًا، قال الفارسي: "فإن قلت: فهل يجوز على هذا أن يكون موضع الجملة بعد "حيث" جرًّا لإضافة "حيث" إليه، كما تضاف أسماء الزمان

إلى الجمل؟!: فإن ذلك لا يمتنع فيه إذا كان زمانًا". انتهى ما قال الفارسي في (كتاب الشعر).

وأورد ابن هشام قول الشاعر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ ❖ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وعلق بقوله: "وهذا البيت دليل عندي على مجيئها - يعني: على مجيء "حيث" - للزمان.

قال الشيخ الدسوقي في (حاشيته) عليه، قوله: "دليل..." إلى آخر ما قال، أي: لأن قوله: "في غابر الأزمان" دليل على أن المعنى: أيَّ وقت تستقم يُقدر لك الله سلامة في الأزمان المستقبلة، والغابر يُطلق على المستقبل - كما هنا - وعلى الماضي. قال الدسوقي: وردّه الشارحُ - أي: الدماميني - وهو شارح (مغني اللبيب) بأن قوله: "في غابر الأزمان" لا يعين أن "حيث" ظرف زمان، سواء عُلق بـ"يُقدر" أو جُعل "متعلقًا" بمحذوف صفة لـ"نجاحًا" لاحتمال أن المعنى: أيَّ مكان تستقم فيه يُقدر لك الله في غابر الأزمان نجاحًا، أو يُقدر الله نجاحًا في غابره. وأجاب الشمني: بأن هذا المعنى بعيد، ورُدّ بأن الدليل إذا طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال. انتهى. في (مغني اللبيب بحاشية الدسوقي) (١/١٩٧).

وخلاصة القول: أن الصحيح بقاء "حيث" على الظرفية المكانية، وهي مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل، وتُبنى على الضم تشبيهًا لها بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كَلَا إضافة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر، وقد تبنى أيضًا على الكسر، على أصل التقاء الساكنين، وقد تُبنى كذلك على الفتح للتخفيف، ففي ثائها إذًا الحركات الثلاث؛ لكن الأشهر بناؤها على الضم، وبنو فقعس يُعربونها.

وإذا اتصلت بها "ما" ضمنت معنى الشرط ؛ فجزمت فعلين ؛ كالبيت السابق الذي أورده ابن هشام في (مغني اللبيب) ، ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها ، وتضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر. وشرط إضافتها إلى الجملة الاسمية : ألا يكون خبرها فعلًا ؛ نصّ على ذلك سيبويه في (الكتاب) (١٠٧/١).

ومن أمثلتها :

- قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾ [البقرة : ٥٨].
- وقول الشاعر :

وقد يَهْلك الإنسان من بابِ أمْنِهِ ❖ وَيَنْجُو بإذْنِ اللهِ مِنْ حَيْثُ يَحْذَرُ

- وقول بعض الأدباء : هنا تطيب الحياة ؛ حيث الشمل ملتئم ، وفيض الود غامر ، وحيث الجمع مؤتلف ، وإخوان الصفاء كثير.

ويبيح فريق من النحويين إضافتها إلى المفرد مع بقائها مبنية على الضم في الأشهر مثل قولهم : أنا مقيم حيث الهدوء ، وحيث الاطمئنان ، ومن ذلك قول الشاعر :

ونطعنهم حيث الحُبَى بعد ضربهم ❖ ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم

"الحُبَى" جمع حُبْوة أو حَبْوة أو حِبْوة ؛ فهو مثلث الفاء ، كما في (المعجم الوسيط) ومعناه : أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته ، وقد يحتبي بيديه ، وبيض المواضي : هي السيوف القواطع ، وليُّ العمائم : شدها على الرءوس ، وقد تكرر الشاهد في هذا البيت على الرواية المذكورة ، فجاء مرتين : مرة في الصدر ، في قوله : "حيث الحُبى" وأخرى في العجز في قوله : "حيث ليِّ" وفيه ما أضيفت حيث إلى اسم مفرد.

- ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

أما ترى حيث سُهيلٍ طالعًا ❖ نجمًا يضيء كالشهاب لامعًا

الشاهد في هذا الرجز: إضافة "حيث" إلى المفرد وهو "سهيل": وهو اسم نجم في السماء عند طلوعه تنضج الفواكه، وينقضي القيظ، و"الشهاب": شعلة من نار ساطعة، أي: مرتفعة.

وهذا الرأي - وهو إضافة "حيث" إلى المفرد - الأوْلَى تركه، ومحاكاة الأسلوب الفصيح، وإن كان في هذا الرأي تيسير وتسمُّح؛ لكن حَكَم الجمهور على ما ورد منه بالشذوذ أو الندرة، وحاول بعض النحويين أن يخرِّجوا بعض هذا المسموع على الوجه القوي؛ فقالوا: إن الرواية في البيت السابق الأخير، برفع "سُهيل" على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره موجود.

بعض ما يلزم الإضافة إلى الجمل الفعلية على وجه الخصوص:

- **"لَمَّا" الوجودية أو الحينية** عند من قال بـ "اسميتها" من النحويين:

كابن السراج الذي قال في (الأصول) (١٥٧/٢) "وتقول: "لما جئت" فتصير ظرفًا". انتهى ما قال ابن السراج.

وتبعه الفارسي الذي تلمذ له، وتبعهما ابن جني تلميذ الفارسي، وتبعهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني شارح (إيضاح الفارسي) في كتابه الموسوم بـ(المقتصد في شرح الإيضاح) وسار على منوالهم جماعة من النحويين المتأخرين، وعلى رأسهم ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) (١٠١/٤). وفي (شرح الكافية الشافية) صـ١٦٤٤.

قالوا: إنها اسم، فقال بعضهم: هي ظرف بمعنى "حين". وقال ابن مالك: هي ظرف بمعنى "إذ". واستحسن ابن هشام في (مغني اللبيب) (٢٨٠/١) قول ابن مالك هذا؛ لأنها مختصة بالماضي، وأيضًا مختصة بالإضافة إلى الجملة، و"إذ"

كذلك في الأمرين؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]، والصحيح عند سيبويه: أنها حرف وجود لوجود، واستدل بعضهم على حرفيتها - كما ذهب سيبويه - بقول الله - تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١٤].

ووجه الاستدلال بهذه الآية: أنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب؛ لأنها - في هذه الحالة - ستكون في محل نصب على أنها مفعول فيه.

وذلك العامل في الآية الكريمة أحد أمرين: إما أن يكون ﴿قَضَيْنَا﴾، وإما أن يكون ﴿دلهم﴾ أي: إما أن يكون هو الفعل "قضى" وإما أن يكون هو الفعل "دَلّ"، وكلاهما لا يصلح أن يكون عاملًا، وبيان ذلك أن الفعل "قضى" في ﴿قَضَيْنَا﴾ لا يصلح أن يكون عاملًا في "لَمّا" لأن القائلين بـ" اسميتها" يرون أنها مضافة إلى ما يليها؛ فتكون "لما" مضافًا، والجملة التي تليها تكون في محل جر مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

ومعنى هذا: أن "لَمّا" إذا قيل: إنها ظرف زمان في محل نصب على الظرفية بحكم أنها اسم وهي ظرف؛ تكون مضافًا، والجملة الفعلية: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ في محل جر مضاف إليه. ومن المعلوم أن المضاف يكون عامل الجر في المضاف إليه، وبهذا يحدث نوع من التعامل فتكون "لَمّا" جارة بحكم كونها مضافًا وتكون الجملة بعدها مجرورة...

وفي الوقت نفسه يُقال: إن الفعل "قضى" هو عامل النصب في "لَمّا"؛ فيكون المضاف إليه عاملًا في المضاف النصب، في حين أن المضاف يكون عاملًا في جملة المضاف إليه الجر، وبهذا لا يمكن أن تحدث هذه المعادلة...

كذلك لا يصلح أن يكون الفعل "دَلّ" عاملًا فيه؛ لأنه منفي بـ"ما" النافية: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ ومن المعلوم أن "ما" النافية لها صدر الكلام،

ومعنى أن لها صدر الكلام: أن ما بعدها لا يصح أن يعمل فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل، لا هذا ولا ذاك؛ تعين أنه لا موضع لها من الإعراب. وثبت أنها حرف؛ لأن ذاك هو مقتضى الحرف.

قال صاحب (التصريح) (٣/١٥٤): "ويجاب بأن العامل ﴿قَضَيْنَآ﴾ بمعنى أن: هذا الفعل هو الذي عمل النصب في "لَمّا" الحينية على القول باسميتها، قال: وكونه مضافًا إليه ممنوع؛ فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها، قال: وقد صرح - أي: ابن هشام - في (المغني) بذلك في "إذا" على قول المحققين، إنّ العامل فيها شرطها؛ فقال - يعني: ابن هشام - في (مغني اللبيب) (١/٩٦): لأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة، كما يقول الجميع فيها إذا جزمت". انتهى ما قاله ابن هشام، وما قاله الشيخ خالد.

ومعنى ما دلل به الشيخ خالد: أنه لا مانع أن يكون العامل في "لَمّا" الحينية على القول بـ اسميتها: هو الفعل "قضى"، وإن قيل: بأنه لا يجوز أن يكون ذلك الفعل عاملًا بحكم أنها عاملة في جملته؛ فإن القائلين بأنها اسم لا يقولون بأنها مضافة إلى ما بعدها، في هذه الحال.

كما قال ابن هشام في (المغني) في مبحث "إذا" على قول المحققين: إن العامل فيها شرطها، أي: إن الناصب لها على الظرفية هو شرطها؛ فإذا اعترض عليه بأنها تعمل في شرطها الجر؛ لكونها مضافةً، والجملة التي بعدها - وهي الجملة الشرطية - في محل جر مضاف إليه؛ فرد على ذلك ابن هشام بقوله: "لأن إذا عند هؤلاء - أي: القائلين بأن العامل فيها شرطها - غير مضافة في هذه الحالة؛ كما يقول جميع النحويين في "إذا"؛ إذا جزمت، فإذا جزمت لا تكون مضافة". انتهى ما قال الشيخان.

تابع ما تجب إضافته إلى الجمل
(اسم الزمان المبهم بعامل معاملة "إذ" أو "إذا")

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : إضافة "إذا" إلى خصوص الجمل الفعلية ٩٩

العنـــصر الثـــاني : ما كان بمنزلة "إذ" أو "إذا" في كونه اسمَ زمانٍ مبهمٍ ١٠٦

إضـافة "إذا" إلى خـصوص الجمـل الفعليـة

ذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) (١٩٤/٢)، تبعًا لسيبويه والجمهور: أن "إذا" الظرفية تضاف إلى جُمَلِ الأفعال خاصةً؛ نظرًا إلى تضمنها غالبًا معنى الشرط؛ إذ من المعلوم أن أدوات الشرط جازمةً كانت أم غيرَ جازمة تختص بالدخول على الجمل الفعلية؛ ليليها فعل الشرط؛ وإنما لم تعمل "إذا" الظرفية الشرطية الجزم إلا في الشعر، اعتمادًا على الضرورة الشعرية؛ يقول الشاعر:

استغنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالغِنَى ❖ وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَتَحَمَّلِ

وفي رواية "فتجمل".

لماذا لم تعمل "إذا" الظرفية الشرطية الجزم إلا في الشعر؟.

لمخالفتها لبقية أخواتها - أدوات الشرط الجازمة - وذلك لتحقق وقوع ما بعدها غالبًا، ومن هنا قالوا: إن إذا الظرفية الشرطية خاصة بالمتيقن أو المضمون، ومقتضى الشرط: التعليق المتضمن عدم تحقق الوقوع، فبينهما تنافٍ - بين تحقق الوقوع غالبًا، وعدم تحقق الوقوع الذي هو مقتضى أدوات الشرط الجازمة - وتضاف "إذا" إلى الجمل الفعلية الماضوية كثيرًا - أي: التي فعلها ماضٍ - وإلى الجمل الفعلية المضارعية قليلًا - أي: التي فعلها مضارع - وقد اجتمع إضافتها إلى الجملتين - الماضوية، والمضارعية - في قول أبي ذؤيب الهذلي:

والنفسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها ❖ وإذا تُرِدُّ إلى قليلٍ تَقنَعُ

وإلى إضافة "إذا" إلى جمل الأفعال خاصة أشار الناظم بقوله:

وألزموا إذا إضافة إلى ❖ جملِ الأفعالِ كَهُنْ إذَا اعْتَلَى

وأصل ترتيب هذا البيت: ألزموا إذا إضافةً إلى جمل الأفعال، "فإذا" في البيت مفعول به أول لـ"ألزم" و"إضافةً" مفعوله الثاني، ومثَّل الناظم لذلك بقوله: هُنْ إذا اعتلى. ومعنى هذا المثال: كن متواضعًا إذا تكبر غيرك، وقد قالت العرب: إذا عز أخوك فهُن.

ويقع شرط "إذا" وجوابها ماضيين - كما تقدم من أمثلة - ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٣]؛ فشرطها "أنعم" من قوله: ﴿ أَنۡعَمۡنَا ﴾ وهو فعل ماضٍ، وجوابها: ﴿ أَعۡرَضَ ﴾ وهو فعل ماضٍ أيضًا.

- كما يقع شرطها وجوابها مضارعين؛ كقوله ﷻ: ﴿ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، فعل الشرط ﴿ يُتۡلَىٰ ﴾ وهو فعل مضارع، وجواب الشرط: ﴿ يَخِرُّونَ ﴾ وهو فعل مضارع أيضًا..

كما يقع شرطها وجوابها مختلفين: بأن يكون فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجواب مضارعًا، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾ [المائدة: ٨٣]، فعل الشرط "سمع" من ﴿ سَمِعُواْ ﴾، وهو ماضٍ، وجواب الشرط ﴿ تَرَىٰٓ ﴾، وهو فعل مضارع أو أن يكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدٗا وَبُكِيّٗا ﴾ [مريم: ٥٨]. فعل الشرط تتلى، وهو فعل مضارع، وجواب الشرط "خرَّ" من قوله: ﴿ خَرُّواْ ﴾ وهو فعل ماضٍ.

ويأتي أيضًا شرطها ماضيًا والجواب أمرًا؛ كقوله ﷻ: ﴿ ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] فعل الشرط "طَلَّقَ" من ﴿ طَلَّقۡتُمُ ﴾، وهو فعل ماضٍ، وجواب الشرط هنا مقترن بالفاء، وصدره فعل أمر ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ الفعل "طَلِّقْ" وهو فعل أمر.

وإنما دخلت "إذا" الظرفية الشرطية على الاسم في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]؛ لأن الاسم بعدها فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده؛ فالأصل: إذا انشقت السماء انشقت، ثم حذف الفعل الرافع للفاعل لدلالة الفعل الواقع بعده عليه، أي: حذف من الأول لدلالة الثاني عليه؛ لأنّ الأصل أن الكلام إذا تضمن إفهامًا وإبهامًا؛ تقدم الإبهام وتأخر الإفهام؛ ليأتي الإفهام بعد ذلك والنفس متشوقة إليه؛ فذلك عند سيبويه والجمهور مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] هي مثلها في التأويل فـ﴿أَحَدٌ﴾ - في آية التوبة - فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعده؛ على أن الأصل - كما قالوا - : "إن استجارك أحد استجارك"؛ فحذف الفعل من الأول لدلالة الفعل الثاني عليه.

و ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ في سورة "الانشقاق"، و﴿أَحَدٌ﴾ في سورة "التوبة" ليسا مبتدأيْن، وليس ما بعدهما خبرين، هذا عند سيبويه والجمهور؛ خلافًا للأخفش والكوفيين، الذين أجازوا دخول "إذا" هذه على الجمل الاسمية.

واعترض الشيخ خالد في (التصريح) (١٥٥/٣) هذا القياس، فقال: وفي هذا القياس نظر؛ لأن شرط المقيس عليه: أن يكون متفقًا عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك؛ لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن قوله: ﴿أَحَدٌ﴾ في الآية - يعني في آية التوبة - يتعين أن يكون فاعلًا بفعل محذوف وهو المقيس عليه، بل يجيزون ابتدائيته؛ لأن "إن" الشرطية - وهي أم باب أدوات الشرط - لا تختص عندهم بالدخول على الأفعال كما قاله الموضح - أي: ابن هشام - وغيره، فلا فرق عندهم بين "إذا" و"إن" في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية. انتهى ما قال الشيخ خالد.

وفي (الخصائص) (١/١٠٤): نسب ابن جني المذهب المقابل لمذهب سيبويه والجمهور إلى الأخفش وحده، وكذلك فعل ابن مالك في (شرح التسهيل) (٢/٢١٣)، وأيداه دون رأي سيبويه والجمهور؛ فقال ابن جني: ومن ذلك أن نستدل بقول ضيغم الأسدي - يعني: على تأييد مذهب الأخفش بقول ضيغم -:

إذا هو لم يَخْفِني في ابن عمي ❖ وإن لم أَلْقَهُ الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد "إذا" الزمانية بالابتداء؛ ألا ترى أن "هو" من قوله: "إذا هو لم يخفني": ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة؛ فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء - كما قلنا - أو بفعل مضمر، فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيلَه؛ لم يجز إضماره؛ فإن قلت: فَلِمَ لا يكون قوله: "لم يخفني في ابن عمي الرجلُ الظلومُ" تفسيرًا للفعل الرافع لهو؛ كقولك: إذا زيد لم يلقني غلامُهُ فعلت كذا. فترفع "زيدًا" بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له؟! قيل: هذا فاسد من موضعين:

وملخص موضعي الفساد الذين ذكرهما ابن جني: أن ضمير الشأن لا يعمل فيه عامل يحتاج إلى التفسير، وأن جملة "لم يَخْفِني" هي تفسير لضمير الشأن لا للعامل فيه، وانتهى ابن جني إلى قوله: "فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه؛ علمتَ وتحققتَ أن "هو" - أي: في البيت - مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر. وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن - يعني: الأخفش - في إجازته الرفع بعد "إذا" الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] وقوله ﷻ: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]. انتهى ما قال ابن جني.

واختار ابن مالك ما اختاره ابن جني ؛ فقال -في (شرح التسهيل) (٢/٢١٣): ولا يليها -يعني: "إذا"- عند سيبويه إلا فعلٌ ومعمولُ فعلٍ ؛ فإن كان اسمًا مرفوعًا ؛ وجب عنده أن يرفع بفعلٍ مقدرٍ موافقٍ لفعلٍ ظاهرٍ بعده ؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير: ١، ٢] ؛ فـ﴿ٱلشَّمْسُ﴾ مرفوع بـ﴿كُوِّرَتْ﴾ مضمرًا، و﴿ٱلنُّجُومُ﴾ مرفوع بـ﴿ٱنكَدَرَتْ﴾ مضمرًا.. وكذا ما أشبهها لا يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه.

وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد "إذا" مبتدأ، وبقوله أقول". وعلل: "لأن طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن" ؛ بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام.

فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة ؛ لا يلزم بعد "إذا" ؛ ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد ؛ فَظُنَّ به خيرًا.

- ومنه قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظليةٌ ❖ له ولدٌ منها فذاك المُذَرَّعُ

فجعل بعد الاسم الذي ولي "إذا" ظرفًا، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل.

- ومما يدل على صحة مذهب الأخفش ؛ قول الشاعر:

فأمهلَهُ حتى إذا أنْ كأنَّهُ ❖ مُعَاطي يدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

فأولى الشاعر "إذا": "أن" الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بمختصٍّ بالفعل.

وأورد ابن مالك ما أنشده ابن جني لضيغم الأسدي، وذكر تعليق ابن جني عليه، ثم قال: قلت: ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر:

وأنت امرؤٌ جَلْطٌ إذا هي أرسلت ❖ يمينُكَ شيئًا أمْسَكَتْهُ شِمَالُكَا

لأن "هي" ضمير القصة. انتهى ما قال ابن مالك. والجلط: هو الكاذب أو القليل الحياء.

فمجموع ما استدل به ابن جني وابن مالك من الشواهد الشعرية على تأييدهما لمذهب الأخفش والكوفيين - إن صحت نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين أيضًا - أربعة شواهد شعرية، ولم يُجِبْ ابن هشام الذي اختار رأي سيبويه والجمهور إلا على شاهدٍ واحدٍ منها. وهو قول الشاعر:

إذا باهليٌّ تحته حنظليةٌ ❖ لَهُ ولدٌ منها فذاكَ المُذرَّعُ

والباهلي: هو الرجل المنسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة، والحنظلية: هي المرأة المنسوبة إلى حنظلة، وهي قبيلة من تميم، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم؛ حتى ليقال: هم حنظلة الأكرمون. والمُذَرَّعُ: هو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه.

قال ابن هشام في (أوضح المسالك) (٢/ ٩٤) وما بعدها: وأما قوله: "إِذَا بَاهِلِيٌّ..." البيت، فعلى إضمار "كان" كما أضمرت "هي" وضمير الشأن في قوله:

فَهَلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ❖ ....

انتهى ما قال ابن هشام.

فقوله: "إذا باهلي..." إلى آخر البيت، ليس بعد الاسم المرفوع الذي ولِيَ "إذا" فعل يصلح أن يكون مفسرًا لفعلٍ محذوفٍ يليها؛ يكون الاسم الواقع بعدها في اللفظ فاعلًا له في التقدير، كما في آية الانشقاق مثلًا، وكما هو مذهب سيبويه والجمهور.

وقد خرجه ابن هشام على إضمار "كان" ؛ فـ"باهلي" عنده مرفوع بـ"كان" المضمرة على أنه اسمها ، والجملة بعده تكون خبرها ، والتقدير : إذا كان باهلي تحته حنظلية. والقول بإضمار "كان" معهود في العربية ؛ كما أضمرت "هي" وضمير الشأن في قول قيس بن الملوح أو غيره :

وبُدِّلْتُ ليلى أُرْسِلَتْ بشَفَاعَةٍ إليَّ ❖ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا

فـ"نفس ليلى" خبر مقدم ، و"شفيعها" مبتدأ مؤخر ، والخبر هنا واجب التقديم لا محالة ، لماذا؟ لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظًا ورتبةً ، والجملة خبر "كان" المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن. والتقدير : فهلا كان هو - أي : الشأن.

وأضاف الشيخ خالد إعرابين آخرين لبيت الشاهد ، نقل أولهما بنصِّهِ عن (مغني اللبيب) لابن هشام (١/ ٩٣)، وهو : قيل : حنظليةٌ فاعل بـ"استقر" محذوفًا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية - يعني : أن الأصل إذا استقر باهلِيٌّ استقرت تحته حنظلية ؛ فـ"باهلي" فاعل بـ"استقر" المحذوف ، و"تحته حنظلية" ، "تحته" هذا الظرف متعلق بـ"استقر" محذوفًا أيضًا ، وجملة "استقرت تحته حنظلية" صفةٌ لـ"باهلي" من منطلق أن الجمل بعد النكرات صفات ؛ كما أن جملة "له ولد منها" كذلك على هذا القول.

قال ابن هشام : ويرده - يعني : ويرد هذا الإعراب - : أن فيه حذف المفسِّرِ والمُفَسَّرِ جميعًا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسِّر ؛ فكأنه لم يُحْذَفْ ، انتهى ما قال ابن هشام.

وقوله : "ويسهله أن الظرف يدل على المفسِّر" يريد : أن الظرف متعلقٌ بعاملٍ هو ذلك المفسِّر ، وهذا الظرف مذكور وموجود ؛ فكأن المفسِّرَ مذكورٌ وموجودٌ ولم يحذف ؛ تنزيلًا لذكر الدَّالِّ منزلة ذكر المدلول عليه. وقيل - كما ذكر الشيخ

خالد - : التقدير: فَهَلَّا شفعت نفسُ ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيسُ، و"شفيعها" - على هذا - : خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها.

وقد رجح الشيخ خالد هذا الإعراب الأخير من وجهٍ آخرَ، وهو أن ضمير الشأن - في الإعراب السابق - موضوع لتقوية الكلام؛ فلا يناسبه الحذف، قال: ويجاب عنه: بأنه حُذِفَ تبعًا للفعل، أي كان، فاغتفر، أي: اغتفر حذفه.

ما كان بمنزلة "إذ" أو "إذا" في كونه اسمَ زمانٍ مبهمٍ

ويعني النحويون بما كان اسم زمان مبهمٍ: ما كان دالًّا على زمنٍ ماضٍ، كما أن "إذ" كذلك، وبما كان كـ"إذا" أي: في كونه للزمن المستقبل، كما أن "إذا" كذلك؛ فحكم ذلك كله حكمُ ما أشبهه فيما يضاف إليه لكن على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب.

قال ابن هشام في (أوضح المسالك): فصل: وما كان بمنزلة "إذ" أو "إذا" في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي؛ فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه. انتهى ما قال ابن هشام. يعني: ما كان في كونه ظرفًا مبهمًا، أي: ليس محدودًا فهو كـ"إذ" يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية إذا كان ماضيًا لكن على سبيل الجواز، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... وما كإذ معنًى كإذ ❖ أضِفْ جوازًا نحو حِيْنَ جَا نُبِذْ

وذلك مثل: "حين، ووقت، وزمان، ويوم، وعصر، ولحظة، وبرهة، وساعة" بشرط ألا يُراد بواحد مما سبق ونحوه مدة زمنية محدودة بساعاتٍ محصورةٍ أو أوقاتٍ محدودةٍ؛ فحكم هذه الأسماء ونظائرها: أنها حين تكون بمعنى "إذ" - أي: في الدلالة على المضي - يجوز أن تضاف إلى ما تضاف إليه "إذ" من الجملة

بنوعيها، كما يجوز أن تضاف إلى الاسم المفرد أو لا تضاف مطلقًا؛ لكنها إذا أضيفت إلى الجملة؛ يجب أن يتحقق في هذه الجملة - أيًّا كان نوعها - كل ما يجب تحققه حين يكون المضاف هو "إذ" بأن يكون معنى الجملة ماضيًا، ومما تقدم تعلم: أن بعض أسماء الزمان قد يشبه "إذ" في الدلالة المعنوية وفي الإضافة وفي آثارها؛ مع مراعاة أن هناك فروقًا بينهما، وأهمها: الفروق الثلاثة الآتية:

الفرق الأول: أن "إذ" لا تكون في الأغلب الأعم إلا في محلِّ نصبٍ على الظرفية، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠]، أو في محلِّ جرٍّ مضافًا إليها اسم زمان، نحو: يومئذ، وحينئذ، وهي عند الجمهور لا تخرج عن هذين الموقعين.

الفرق الثاني: أن إضافة "إذ" الظرفية إلى إحدى الجملتين واجبةٌ لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط مع تنوين العوض - كما تقدم - أما إضافة ما أشبهها إلى إحدى الجملتين؛ فجائز، لا واجب.

الفرق الثالث: بناءُ "إذ" واجب في جميع أحوالها؛ بسبب افتقارها المتأصل إلى الإضافة للجملة، أما ما أشبهها؛ فقد يُبنى أو يُعرب على حسب ما يقتضيه الأسلوب.

ومن أمثلة استعمال بعض ما كان بمنزلة "إذ" مضافًا إلى الجملتين: قولنا: لقد قرأتُ عن الأمس وما فيه، زمن الحجاج أميرٌ حين كان العلم أملًا بعيدًا، يوم لم تكن أسبابُهُ ميسرةً". ففي قولنا "زمنَ الحجاجُ أميرٌ" أضيف ما كان بمنزلة "إذ" وهو لفظ "زمن" إلى جملة اسمية "الحجاج أمير" مبتدأ وخبر. وفي قولنا: "حين كان العلم أملًا بعيدًا" أُضيف ما كان مشابهًا، أو بمنزلة "إذ" إلى جملةٍ فعليةٍ ماضويةٍ لفظًا ومعنًى؛ إذ أضيفت كلمة "حين" إلى جملة "كان العلم أملًا بعيدًا".

وفي قولنا: "يوم لم تكن أسبابه ميسرة" أضيف ما كان بمنزلة "إذ" - وهو لفظ "يوم" - إلى جملة فعلية ماضوية معنًى فقط؛ لأنها مُصدَّرَةٌ بفعلٍ مضارعٍ مجزومٍ بـ"لم".

أما ما كان بمنزلة "إذا" في كونه ظرفًا مبهمًا، أي: ليس محدودًا، وكان مستقبلَ المعنى؛ فلا يعامل معاملةَ "إذ" - أي: لا يضاف إلى الجملة الاسمية - لأنه حينئذٍ بعيد الشبه بـ"إذ"، ولأنه لم يُسْمَع، بل يعامل معاملة "إذا"؛ فلا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية خاصة، لكن على سبيل الجواز كذلك.

فيقال مثلًا: آتيك زَمَنَ يقدمُ الحاجُّ - أي: الحجاج - فـ"زمن" مضاف للجملة الفعلية، والناصب له الفعل "آتيك"؛ لأنه مستقبل المعنى، ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل، ويمتنع أن يقال: "آتيك زمنَ الحاجُّ قادمُ" برفع ما بعد زمنٍ على الابتداء والخبر؛ لأن لفظ "زمن" في المثال المذكور بمنزلة "إذا"، و"إذا" لا تضاف إلى الجمل الاسمية؛ فكذلك ما كان بمعناها... هذا قول سيبويه في مشبه "إذ" و"إذا".

قال في آخر باب: ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء في (الكتاب) (١١٩/٣): جملة هذا الباب: أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر - يعني: إلى الجملة الاسمية - لأنه في معنى "إذ"؛ فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذ" وإذا كان لما لم يقع، أي: للمستقبل لم يضف إلَّا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى "إذا"، و"إذا" هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال. انتهى ما قال سيبويه.

ووافقه ابن مالك في مُشْبِهِ "إذ"، واقتصر عليه في نظمِ البيتِ السابقِ من الألفية، ولم يوافقه في عدم إضافة مُشْبِهِ "إذا" إلى الجملة الاسمية، وأجاز ذلك على قلة؛ محتجًّا بوروده في نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات: ١٣]؛ حيث

أضيف يوم، وهو مشبه "إذا" في الاستقبال إلى الجملة الاسمية، وهي قوله: ﴿هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾، كما احْتَجَّ بقولِ سواد بن قارب الأزدي > :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذو شَفَاعَةٍ ❖ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَن سوادِ بن قَارِبِ

ووجه الاستدلال في الآية الكريمة وقول الصحابي: أن "يوم" في كل من الآية والبيت بمنزلة "إذا"؛ لأن المراد به يوم القيامة، ومع ذلك أضيف فيهما إلى الجملة الاسمية.

والشاهد في البيت قوله: "يوم لا ذو شفاعة"؛ حيث أضاف يوم إلى جملة "لا" العاملة عمل "ليس" مع اسمها وخبرها، أو أضافه إلى جملة اسمية مكونةٍ من مبتدأٍ وخبرٍ على أن "لا" مهملة غير عاملة.

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) (١٩٨/٢) - ردًّا على ما ذهب إليه ابن مالك -: وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبل؛ لتحقق وقوعه منزلةَ ما قد وقع ومضى. انتهى ما قال ابن هشام.

يعني: أن لفظ "يوم" في الآية والبيت مشبه لـ"إذ"، لا لـ"إذا"؛ فلذلك أضيف فيهما إلى الجملة الاسمية؛ فالقول ما زالَ قول سيبويه، فلو كان الزمان محدودًا بأسبوع، ويومين، وشهر، وحول؛ لم يضف إلى الجمل؛ خلافًا لبعض النحويين المغاربة؛ لعدم السماع أولًا، ولمخالفته "إذ" و"إذا" بالدلالة على العدد صريحًا ثانيًا، كما قال ابن مالك في (شرح التسهيل) (٢٥٤/٣).

ما يجوز في الزمان المحمول على "إذ" أو "إذا":

- ما يجوز في الزمان المحمول على "إذ" أو "إذا" من الإعراب أو البناء عند إضافته إلى الجملة:

ذكر ابن هشام وغيره: أنه يجوز في الزمان المحمول على "إذ" أو "إذا" الإعراب على الأصل في الأسماء، كما يجوز فيه البناء؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى الجملة؛ حملًا عليهما. وقد اعْتُرِضَ جوازُ البناء بالقياس عليهما. فقيل: إن شرط القياس: وجود علة الحكم في الفرع المقيس، وعلة البناء في المقيس عليهما: افتقار المتأصل إلى الجملة، وهذه العلة غير موجودة في الفرع المقيس؛ فالعلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه مفقودة؛ فالقياس إذًا لا يصلح.

وأجيب: بأن ذلك إنما اشترط في القياس الموجِبِ للحكم لا المجوِّزِ له، كما هنا، ومع جواز الوجهين الإعراب والبناء؛ فالأرجح البناء فيما أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنيٌّ بناءً أصليًّا بأن يكون ماضيًا، أو بناء عارضًا بأن يكون مضارعًا متصلًا بإحدى النونين، كما قال الناظم:

وَابنِ أوَ اعرِب مَا كإذ قَد أجرِيَا ❖ واختَر بِنَا مَتلُوَّ فِعلٍ بُنِيَا

ولعلنا قد لاحظنا: أن ابن مالك قد اقتصر في النظم على المُشْبِهِ "إذ" دون الإشارة إلى المشبه "إذا" بناءً على مخالفته السابقة لما ذهب إليه سيبويه.

وقد اختلف في علةِ ترجيحِ البناءِ؛ فقال البصريون: للتناسب، وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل) (٣/٢٥٧): أن السبب هو شبه الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرةً إليه وإلى غيره. فإمَّا قُمْتَ من قولك: "حين قمتَ قمتُ، وإن قمتَ قمتُ" كان كلامًا تامًّا قبل دخول "حين" و"إن عليه"؛ وبدخولهما عليه حدث له افتقار إليهما وإلى ما بعدهما؛ فشبَّه - يعني هذا الافتقار - "حين" وأمثاله بـ"إن". انتهى ما قال ابن مالك.

- ومن أمثلةِ البناءِ الأصلي قوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا ❖ وقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

- ومن أمثلة البناء العارض قوله:

لَأَجْتَذِبَنّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ❖ عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيْمِ

- يُروى بخفض "حين" على الإعراب وبفتحه على البناء؛ لكونه مضافًا إلى مضارعٍ مبنيٍّ على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة. و"يستصبين": يعددنه صبيًّا، وإن كان ما وليه فعلًا مضارعًا معربًا أو جملة اسمية؛ فالإعراب أرجح عند الكوفيين والأخفش، وواجب عند جمهور البصريين.

واعترض دعواهم الوجوب بقراءةِ نافعٍ قوله تعالى: "هَـٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم" [المائدة: ١١٩]، بفتح "يَوْمَ" على البناء مع أنه خبر لاسم الإشارة الواقع مبتدأ؛ فالإشارة إلى اليوم، وخرجه البصريون على أنه منصوب على الظرفية؛ فالإشارة ليست لليوم، وإنما لما يحدث فيه، كـ"صمت يوم الخميس".

واعترض دعواهم أيضًا بنحو قول الشاعر:

تَذَكَّر مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَى ❖ على حينَ التواصلُ غيرُ داني

يروى بفتح "حينَ" على البناء على الفتح مع كونه مضافًا لجملة اسمية.

وأجيب: بأنه على إضمار "كان" الشانية واسمها، وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش؛ فقال في النظم:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا ❖ أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

يعني: فَلَن يُغَلَّط.

من الأسماء الملازمة للإضافة: "كِلَا"، و"كِلْتَا"، و"أيٌّ"

عناصر الدرس

العنصر الأول : من الأسماء الملازمة للإضافة: "كِلا"، و"كِلتا" ١١٥
العنصر الثاني : من الأسماء الملازمة للإضافة: "أيّ" ١١٩

من الأسماء الملازمة للإضافة: "كِلا"، و"كِلتا"

لقد عرفنا - مما سبق - أن "كِلَا" و"كِلْتَا" من الأسماء التي تلزم الإضافة إلى الاسم المفرد الظاهر أو المضمر، ونضيف إلى ما تقدم: أنهما مفردان لفظًا مثنيان معنًى، وأن "كِلَا" يدل بصيغته على اثنين مذكرين و"كِلْتَا" يدل بصيغته على اثنتين من الإناث، ويجوز في خبريهما، وفي كل ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما، يجوز الإفراد تبعًا للفظيهما والتثنية تبعًا لمعنييهما، والأفصح الإفراد؛ وذلك نحو قولنا: كِلَا طرفي الأمور حميدٌ، أو كِلَاهُمَا ذميمٌ. ونحو قولنا: كِلْتَا الخصلتين حميدةٌ أو ذميمةٌ، بإفراد الخبر في ذلك كله.

كما يجوز لنا أن نقول: كِلَا الأمرين محمودان، وكِلْتَا الخصلتين مذمومتان؛ بالتثنية... كل ذلك جائز؛ قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف: ٣٣]، فقال سبحانه: ﴿ ءَاتَتْ ﴾ بالإفراد حملًا على اللفظ.

وقال الشاعر:

كِلَا أخوينا ذو رجالٍ كأنهم أسودُ ❖ الشَّرَى من كلِّ أغلبَ ضيغمِ

فقال: "ذو" بمعنى: صاحب، بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو أراد التثنية حملًا على المعنى، لقال: ذَوَا رجالٍ، و"الشَّرَى" موضع تنسب إليه الأسود، و"الأغلب" و"الضيغم" كِلَاهُمَا بمعنى الأسد، والشواهد على ذلك كثيرة جدًّا.

وقد جمع الشاعر الآخر بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قوله:

كِلَاهُمَا حين جدَّ الجَرْيُ بينهما ❖ قد أقلعا وكِلَا أنفيهما رَابِي

والاستشهاد بالبيت في قوله: "كِلَاهما قد أقلعا" بالتثنية؛ حملًا على المعنى، وفي قوله: "وكِلَا أنفيهما رابي"، أي: منتفخ، بالإفراد مراعاةً للفظ، والكلام قيل في وصف الشاعر لفرسين، وقيل: في وصفه لزوجين رجل وامرأته.

لكن لا بد أن ننبه هنا على أن كون "كِلَا" و"كِلْتَا" مفردين لفظًا مثنيين معنًى ليس باتفاق النحويين؛ بل هو مذهب البصريين، وخالفهم في ذلك الكوفيون؛ فرأوا أنهما مثنيان لفظًا ومعنًى معًا. وقد أفاض أبو البركات الأنباري في ذكر هذا الخلاف في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، المسألة الثانية والستين (٢/٤٣٩)، وما بعدها.

ولا بد في المضاف إليه بعدهما أن تتوافر فيه شروط ثلاثة، أشار إليها الناظم بقوله:

مُفْهِمِ اثنين معرف بلا ❖ تفرق أضيف "كِلْتَا" و"كِلَا"

وقد تضمن هذا النظم الشروط الثلاثة:

أولها: التعريف:

فلا يضافان لنكرة مطلقًا، فلا يجوز أن يقال: "كِلَا رجلين حاضرٌ، أو حاضران"، ولا "كِلْتَا امرأتين جاءت، أو جاءتا"، وهذا عند البصريين، وخالفهم في ذلك الكوفيون؛ فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة؛ فيجوز عندهم أن يقال: "كِلَا رجلين عندك محسنان"؛ فإن "رجلين" وهو المضاف إليه قد تخصصا بوصفهما بالظرف "عندك"، واحتجوا بما حكوا عن بعض العرب "كِلْتَا جاريتين عندك مقطوعة يدها"، وهذا التعبير كناية عن كونها تاركةً للغزْل. ومن العجيب أن هذا الذي حكوه عن بعض العرب يشهد للبصريين في كونهما مفردين لفظًا مثنيين معنًى، وإلا لقال العرب: "كِلْتَا جاريتين عندك مقطوعتا يداهما" بتثنية الخبر.

ثانيها: الدلالة على اثنين أو اثنتين:

إما بالنص مضمرًا كان نحو: كِلَاهُمَا وكِلْتَاهُمَا، أو مظهرًا نحو: كِلَا البستانين، وكِلْتَا الجنتين، أو بالاشتراك بين المثنى والجمع.

نحو قول الشاعر:

كِلَانَا غنيٌّ عن أخيه حياتَهُ ❖ ونحن إذا متنا أشدُّ تَغَانِيَا

والشاهد في البيت قوله: "كِلَانَا"؛ حيث أضاف "كِلَا" إلى الضمير "نا" وهو مشتركٌ بين الاثنين والجماعة، أي: أنه صالحٌ للتعبير به عن المثنى، وعن الجمع أيضًا، وإنما صح قول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى ❖ وكِلَا ذلك وجْهٌ وقَبَل

البيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أُحد قبل إسلامه. وقوله: "مدى" أي: غاية ينتهي إليها. والوجه: هو مستقبل كل شيء. والقَبَلُ - بفتحتين - يطلق على أمور منها: الجهة الواضحة.

يقول عبد الله: إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها ويقفان عندها، وكِلَاهُمَا أمر يستقبله الإنسان ويعرفه، وضبط بعضهم القَبَل في البيت بكسر القاف وفتح الباء، "القِبَل" على أنه جمع "قِبلة" بمعنى: أن الخير والشر كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي.

والشاهد قوله: "وكِلَا ذلك"؛ فالمضاف إليه "كِلَا" اسم الإشارة "ذا"، واللام فيه للبعد، والكاف حرف خطاب، إلا أن "ذا" وإن كان حقيقة في الواحد إلا أنه مثَّنى في المعنى؛ لأنه مشار به إلى اثنين - وهما الخير والشر - وقد اتسعت العرب في

اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد، فاستعملته للمثنى؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين الفارض والبكر. والفارض: هي المسنة الهرمة. والبكر: الفتية التي لم تحمل. وقيل: ما ولدت بطنًا واحدًا، والعوان: النصف، وهو التوسط بين الشيئين.

بل إن العرب قد اتسعت في اسم الإشارة المتقدم، فاستعملته للجمع أيضًا؛ قال تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، أي: وما كلُّ مَا ذُكِرَ إلا مَتَاع الحياة الدنيا والإشارة هنا متجهة إلى كل ما في الحياة من أمتعة.

ثالثها: أن يكونا كلمة واحدة:

فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين، وهذا معنى قول الناظم: "بلا تفرق"؛ فلا يجوز أن يقال: كِلَا زيد وعمرو فاضل، أو فاضلان؛ لأن "كِلَا" موضوع لتأكيد المثنى الدال على التثنية بلفظ واحد، ومثله "كِلْتَا"؛ فأما قوله:

كِلَا أخي وخليلي واجدي عضدا ❖ في النائبات وإلمام الملماتِ

بإضافة "كِلَا" إلى متفرق، وهما أخي وخليلي؛ فمن الضرورات الشعرية النادرة، والخليل هو الصديق صافي المودة الذي يسمح له بتخلل أسرار صديقه، والعضد: الساعد، وهو من المرفق إلى الكتف، وكنى به الشاعر عن الإعانة والتقوية، و"كِلَا أخي": مبتدأ ومضاف إليه. و"واجدي": خبره والياء للمتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول. و"عضدًا": مفعوله الثاني و"النائبات": هي المصائب - أعاذنا الله منها - والإلمام: الإتيان والنزول، والملمات: هي النوازل والكوارث.

من الأسماء الملازمة للإضافة: "أيّ"

الحديثُ عن "أيٍّ": أنواعِها، وأحكامها في الإضافة:

"أيٌّ" وأنواعها وما تضاف إليه:

لقد تناول الناظم "أيًّا" وما يتعلق بها من أحكام في هذا الباب الذي معنا - وهو باب الإضافة - في ثلاثة أبيات من أبيات الألفية قال فيها:

وَلاَ تُضِف لِمُفرَدٍ مَعَرَّفِ ❖ أيًّا وَإن كَرَّرتَها فَأَضِفِ

أو نَوِ الاجزَا واخصُصَن بالمَعرِفه ❖ مَوصُولَةً أيًّا وَبالعَكسِ الصِّفَه

وَإن تَكُن شَرطًا أو استفهامَا ❖ فمطلقًا كَمِّلْ بها الكلامَا

وتفصيل الأحكام التي اشتملت عليها هذه الأبيات نوردها فيما يأتي:

أولًا: أنواع "أيٍّ" الملازمة للإضافة خمسة، كل نوع منها مبهم؛ لأنه صالح لكل شيء من الأمور الحسية والمعنوية، ولا ينتفع إبهامه إلا بذكر المضاف إليه، وهذه الأنواع هي: "أيٌّ" الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، والوصفية، والحالية، وهناك نوع سادس لا علاقة له بالإضافة، وهو "أيٌّ" الوُصْلِيَّة، وهي التي تكون وُصْلَةً لنداء ما فيه "أل" وحديثه في باب النداء لا في باب الإضافة.

- ومثال "أيٍّ" الاستفهامية، قولنا: أيُّ عمل تختاره؟ أيُّ الرجالِ المهذبُ؟ أيُّ الناسِ تصفو مشاربُهُ؟.

- ومثال "أيٍّ" الشرطية: قولنا: أيَّ كتابٍ تقرأ تستفد؛ وأيَّ نفعٍ يلتمسه الإنسانُ بضررٍ يعود على غيره؛ ينقلبْ وبالًا عليه.

- ومثال "أيٍّ" الموصولة: يعجبني السباقون وسأصافح أيَّهُم هو أسبق، بمعنى: الذي هو أسبق.

- ومثال "أيٍّ" الواقعة صفة، قولنا: إن الصادق عظيم أيُّ عظيم.

- ومثال التي تكون للحال: قولنا: قبلت كلامَ الناصح الأمين أيَّ ناصحٍ أمين.

وكل واحدة من الثلاثة الأولى - وهي: الاستفهامية، والشرطية، والموصولة - ملازمة للإضافة معنًى فقط، أي: أنها قد تقطع عن الإضافة في اللفظ، وحينئذ يعوض عن المضاف إليه التنوين؛ فيمكن أن تقول في الاستفهامية: الأعمال كثيرة؛ فأيٌّ تختاره؟ وفي الشرطية: أيًّا تقرأ تستفد. وفي الموصولة: يعجبني السباقون، وسأصافح أيًّا هو أسبق. أما النوعان الأخيران - وهما الوصفية والحالية - فملازمان للإضافة لفظًا ومعنًى.

الأحكام المتعلقة بأنواع أي الخمسة في باب الإضافة:

- "أيٍّ" الاستفهامية:

إنها - دون بقية أسماء الاستفهام - معربة: لملازمتها للإضافة لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط؛ قال تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]؛ فـ"أيُّ" في الآية الكريمة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و﴿ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنًّى. و﴿أَحَقُّ﴾: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ولفظها أبدًا مذكر، أما معناها فبحسب ما تضاف إليه، وهي تضاف للنكرة وللمعرفة على النحو الآتي: إن أضيفت إلى النكرة كانت بمعنى "كل"، وهي تضاف

للنكرة مطلقًا، أي: سواء أكانت لمتعدد أم لغير المتعدد، فيشمل ذلك النكرة الدالةَ على الإفراد، والنكرة الدالة على التثنية، والنكرة الدالة على الجمع بنوعيهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٨٥]؛ ومثل قولنا: أيُّ طالبٍ فاز بالأولوية؟ وأي طالبين فازا بها؟ وأيُّ طلابٍ فازوا بها؟ وأي طالبةٍ فازت بها؟ وأي طالبتين فازتا بها؟ وأيُّ طالبات فُزْنَ بِهَا؟.

- ومن إضافتها إلى المفرد قول الشاعر:

أتجزعُ مِمَّا يحدث الدهر للفتى ❖ وأيُّ كريمٍ لم تُصِبْهُ القوارعُ

وقد اجتمعت إضافتها للنكرة المفردة والمجموعة معًا في قول الشاعر الذي يتحسر على لياليه الخوالي:

آهًا لها من ليالٍ هل تعود كما ❖ كانت وأيُّ ليالٍ عَادَ مَاضِيْهَا

لَمْ أنْسَهَا مُذْ نَأتْ عَنِّي بِبَهْجَتِهَا ❖ وأيُّ أُنسٍ مِنَ الأيَّامِ يُنْسِيْهَا

فـ"أي" الاستفهامية إن أضيفت إلى نكرة كانت اسمًا عامًّا لجميع الأوصاف، وكانت مطابقةً لما أضيفت إليه في المعنى؛ لأنها معه بمنزلة "كلٍّ" لصحة دلالة المنكر على العموم، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا، بحسب ما يراد من العموم - كالأمثلة السابقة.

وإن أضيفت إلى معرفة؛ كانت مع المعرف بمنزلةِ كلمةِ "بعض"، أو تُعَدُّ كأنها مضافة لكلمة محذوفة تقديرها: "أجزاء"، وكانت لتعميم أوصاف بعض ما هو متشخصٌ بأحد طرق التعريف، وامتنع أن تطابقه في المعنى؛ لعدم صحة دلالة المعرف على العموم؛ ولذلك وجب كون المضاف إليه مثنًّى أو مجموعًا أو مكررًا مع "أيٍّ" بالعطف بالواو؛ لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع، وهذا معنى قول الناظم:

وَلاَ تُضِف لِمُفرَدٍ مَعرَّفٍ ❖ أيًّا وَإن كَرَّرتَها فَأَضِفِ

أو تَنوِ الاجزَا .... ❖ ....

وهو معنى قوله في (شرح التسهيل) (١/٢٢٢): وتضاف -أي: "أي"- إلى معرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع، ثم قال: فإن كانت المعرفة التي أضيف إليها مفردة اللفظ والمعنى؛ لم يضف إليها إلا مقصودًا أجزاؤها أو معطوفًا عليها بالواو. انتهى ما قال ابن مالك في (شرح التسهيل). فمثال إضافتها لمتعددٍ حقيقي: قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١] وقوله ﷻ: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

ومن إضافتها إلى متعددٍ تقديري: وهو ما يدل على مفرد له أجزاءٌ متعددة أو أنواع متعددة؛ فيكون المضاف إليه مفردًا في ظاهره ولفظه؛ ولكنه متعددٌ في التقدير بسبب تلك الأجزاء التي يتكون منها، ويكون المعنى على أساس ملاحظتها، وتقدير وجودها. نحو قولنا متسائلين: أيُّ العلمِ أنفعُ؟ أي: أي مواد العلم أنفع؟ ونحو قولنا متسائلين أيضًا: أيُّ الوجهِ أجملُ؟ أي: أي أجزاء الوجه أجمل؟ ونحو: أيُّ الكسبِ أطيبُ؟ بمعنى: أيُّ أنواعِ الكسب أطيبُ؟... وهكذا.

وقد يتحقق التعدد بالعطف بالواو أيضًا؛ وذلك بأن يعطف على المفرد المعرفة مفردٌ معرفةٌ آخر بحرف العطف -وهو الواو خاصة دون غيره من حروف العطف- فينشأ من العطف: التعدد المطلوب، مثل قولنا: أيُّ زراعةِ القطن وزراعةِ الفاكهة أربح؟ تريد أيهما أربح، بمعنى: أي واحدة من زراعة القطن والفاكهة أربح؟. ومثل ذلك قول الشاعر:

ألَا تسألونَ الناسَ أيِّي وأيُّكُم ❖ غداةَ التقينا كان خيرًا وأكرَمَا

ونحن نلاحظ أن "أيِّي" قد عُطِفَ عليها، و"أيكم" بالرفع؛ لأنهما: الأولى: مبتدأ، والثانية: معطوف عليها؛ لأن الاستفهام يعلق الفعل عن العمل.

- من ذلك القول الآخر:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمَنْ ❖ أيِّي وأيُّكَ فارسُ الأحزابِ

أي: مبتدأ، وأيك: معطوف عليه بالرفع أيضًا، و"فارس الأحزاب": "فارس": خبر، وهو مضاف و"الأحزاب": مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر: "أيِّي وأيُّكَ فارسُ الأحزاب" سدت مسد مفعولي علم، ونلاحظ أن الاستفهام قد علق الفعل عن العمل. والمعنى في البيتين: أينا كان خيرًا وأكرَمَا، بالنسبة للبيت الأول. وأينا فارس الأحزاب، بالنسبة للبيت الثاني.

- **"أيٌّ" الشرطية:**

هي اسمُ شرطٍ جازمٍ يجزم فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، كسائر أسماء الشرط الجازمة، وهي معربة وأختها الاستفهامية دون بقية أسماء الشرط كذلك؛ لأن جميع أسماء الاستفهام مبنية ما عدا "أيٍّ" الاستفهامية، ومثل ذلك جميع أسماء الشرط مبنية ما عدا "أيًّا" الشرطية؛ وذلك لملازمتهما للإضافة، والإضافة تعارض الشبه الحرفي؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء. على الرغم من شبه كليهما بالحرف في المعنى، ولكن لوجود هذه المعارضة عادت بهما هذه المعارضة إلى ما هو الأصل فيهما، وهو الإعراب.

و"أيٌّ" الشرطية اسمٌ عامٌّ مبهمٌ، صالحٌ لأن يراد منه كلُّ أمر من الأمور الحسية أو المعنوية؛ ولذلك فهو مفتقر افتقارًا لازمًا إلى المضاف إليه؛ ليزيل إبهامه، ويحدد المراد منه، وهذا هو سر ملازمته للإضافة لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط مع تنوين العوض.

وما سبق ذكره مع "أيٍّ" الاستفهامية يتحقق هنا أيضًا مع "أيٍّ" الشرطية، فـ"أيٌّ" الشرطية تضاف إلى النكرة، وتكون أيضًا بمعنى "كل"، وتضاف كذلك إلى المعرفة، وتكون بمعنى "بعض" كذلك. فـ"أيٌّ" الشرطية كـ"أيٍّ" الاستفهامية في جميع ما تقدم من أحكام، وهي مثلها في أن لفظها مفرد مذكر دائمًا، ومعناها يختلف بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى نكرةٍ؛ جاز في خبرها وفي الضمير العائد إليها وفي كل ما يحتاج للمطابقة معها؛ جاز في ذلك كله مراعاة لفظها، وجاز مراعاة المضاف إليه، وهو الأحسن، وإذا أضيفت إلى معرفة؛ وجب في الرأي الأرجح مراعاة لفظها دون المضاف إليها.

- أيٍّ الموصولة:

وهي اسم مبهم، بمعنى: "الذي" أو "التي" بحسب ما تضاف إليه، وذلك نحو قولنا: أصاحب من الزملاء أيهم هو أكرم خُلقًا. أصاحب: فعل مضارع، والفاعل أنا ضمير مستتر، "من الزملاء": جار ومجرور متعلق بالفعل "يصاحب"، "أيَّ": مفعول به منصوب؛ فهي معربة منصوبة، "أيَّ" مضاف والضمير هم مضاف إليه، "هو": مبتدأ، "أكرم": خبر، و"خلقًا": منصوب على التمييز، الجملة من المبتدأ والخبر، أي: "هو أكرم"، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة "أيٍّ" الموصولة. والمعنى: أصاحب من الزملاء الذي هو أكرم خلقًا.

ونحو قولنا: أكرم من الفتيات أَيَّهُنَّ هي أطيبُ سلوكًا، بمعنى: التي هي أطيب سلوكًا، وإعراب هذه الجملة كإعراب الجملة السابقة عليها.

و"أيٌّ" تكون معربة في جميع أحوالها حتى لو قطعت عن الإضافة أو أضيفت، إلا في حالة واحدة تكون فيها مبنية - عند سيبويه - : وهي ما إذا كانت مضافة

وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا ؛ كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٦٩] فالتقدير - عند سيبويه - : أيهم هو أشد ، فـ"أيٌّ" موصولةٌ بمعنى الذي ، وصلتها : هو أَشَدُّ : "هو" : مبتدأ ، و"أشد" : خبر ، وقد حذف صدر الصلة وهو "هو" الضمير الواقع مبتدأ ، وحركة "أيٍّ" في الآية الكريمة - وهي الضمة - حركة بناء وليست حركة إعراب ، وهذه هي الحالة الوحيدة التي تبنى فيها "أيٌّ" الموصولة ؛ لخروجها عن النظائر في أن لها مُعَرِّفَيْنِ : المضاف إليه ، وجملة الصلة ، في حين أن بقية الأسماء الموصولة معرفة بجملة الصلة ؛ كما هو الراجح.

وأيضًا تخالف نظائرها في : جواز حذف صدر صلتها وهو عمدة مرفوع لأنه مبتدأ ؛ حتى ولو لم تطل الصلة ، في حين أن بقية الموصولات لا يحذف صدر صلتها إلا إذا طالت الصلة ؛ فهي في الآية الكريمة مبتدأ مبنية على الضم في محل رفع ، و﴿ أَشَدُّ ﴾ خبر المبتدأ المضمر ، والجملة من المبتدأ المضمر وخبره الذي هو ﴿ أَشَدُّ ﴾ الخبر لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول. والجملة من "أيٍّ" وصلتها في محل نصب ؛ لأنها مفعول بها بقوله : "ننزعن".

- ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ ❖ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ

في رواية : "أيُّهُم" بضم "أيّ" ، فـ"أيٌّ" في البيت مبنية على الضم في محل جر ؛ لأنها مجرورة بـ"على" ، و"أفضل" خبر لمبتدأ محذوف : على أيهم هو أفضل ، والجملة من "هو أفضل" ، أي : من المبتدأ والخبر ، لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة "أيّ" ، والمعنى : فسلم على الذي هو أفضل ، فلا تضاف "أيٌّ" الموصولة إلا لاسم معرفة ؛ لأنها - كما ذكرنا - بمعنى "الذي" أو "التي" ، وهي أسماء موصولة

معرفة ؛ فلا يجوز أن تضاف إلى النكرة، كأن يقال: أكرم أيَّ رجلٍ هو أفضل. بالإعراب، أو: أكرم أيُّ رجل أفضل. بالبناء مع حذف صدر الصلة.

وأجاز بعضهم إضافتها إلى النكرة ؛ فأجازوا: يعجبني أيُّ رجلٍ عندك، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجالٍ، وأيُّ امرأةٍ، وأيُّ امرأتين، وأيُّ نساءٍ. ومنع الجمهور ذلك كله ؛ وإنما تضاف إلى المعرفة بشرط أن تدل المعرفة على متعدد حقيقي أو تقديري، أو تكرر بالعطف بالواو على الوجه الذي سلف.

ومن أمثلة ذلك: يعجبني أيُّكُم هو حريص على أداء الصلاة في أوقاتها، وأصلح أيَّ الخطِ هو معيب، أي: أجزاء الخط، وَاقْتَنِ أيَّ القلمِ وأيَّ الثوبِ هو أنظفُ... ولا بد في المطابقة من مراعاة لفظها.

"أيٌّ" المنعوت بها:

وهي اسم معرب مبهم يزيل المضاف إليه إبهامه ؛ ولذلك تكون ملازمةً للإضافة لفظًا ومعنًى، ولا يجوز قطع "أيٍّ" من هذه عن الإضافة، ولكنها على العكس من "أيٍّ" الموصولة ؛ لا تضاف إلا إلى الاسم النكرة، وهذا معنى قول الناظم:

.... واخصُصَن بالمَعرِفه ❖ مَوصُولَةً أيًا وبالعَكسِ الصِّفَه

فهي تخالف ما مرَّ من الأنواع الثلاثة في أنها:

أولًا: لا يجوز قطعها عن الإضافة

ثانيًا: أنها لا تضاف إلا إلى الاسم النكرة في حين أن الاستفهامية والشرطية تضافان إلى المعرفة والنكرة ؛ أما الموصولة: فهي لا تضاف إلا إلى المعرفة المتعددة.

وتسمى "أيٌّ" هذه بـ"أيٍّ" الكمالية ؛ لأنها تدل على بلوغ المنعوت بها أقصى درجات الكمال البشري مدحًا أو ذمًّا، مثل قولنا في المدح: مررت بفارسٍ أيِّ

فارس، ونلاحظ أن شأنها شأن سائر النعوت تتبع ما قبلها في الإعراب، فـ"مررت" فعل وفاعل، و"بفارس" جار ومجرور، و"أيٍّ" هذه: نعت لكلمة "فارس"، وهي تابعة له في الجر، أي: مضاف و"فارس" مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والمعنى: "بفارس" بلغ الغاية في الفروسية.

- وعمر بن عبد العزيز خليفة أموي أيُّ خليفة"؛ فنلاحظ أيضًا: أن النعت وهو لفظ "أي" جاء مرفوعًا تبعًا لمنعوته، وهو كلمة أموي، وهو مضاف، و"خليفة" مضاف إليه. - ومن ذلك قول الشاعر:

دعوت امرأ أيَّ امرئٍ فَأَجَابَنِي ❖ وَكُنْتُ وَإِيَّاهُ مَلَاذًا وَمَوْئِلَا

فقوله: "أيَّ امرئٍ" نعت لـ"امرأ" فجاء تابعًا له منصوبًا مثله.

- ومن استعمالهم إياها في الذم: قوله: بئس فلان؛ فإنه كاذب أيُّ كاذب، واحترس من فلان؛ لأنه خائنٌ أيُّ خائن، وأودى الظلم بكثيرٍ من الدولِ، وقضى على أهلها ما انغمسوا فيه من ترف، وما انتشر بينهم من فساد؛ فلقد كان ظلمًا أيَّ ظلم، وترفًا أيَّ ترف، وفسادًا أيَّ فساد.

وننبه هنا على أن "أيًّا" هذه إن أضيفت إلى نكرة وكانت النكرة اسمًا مشتقًا كان المقصود من المدح أو الذم مقصورًا على الوصف الذي اشتق منه الاسم المضاف إليه؛ كالأمثلة السابقة التي كان المضاف إليه فيها اسمًا مشتقًّا؛ فقد أثنيت فيها على من مررت به بالفروسية خاصة، وأثنيت على الخليفة عمر بالخلافة خاصة، وذممت الكاذب بالكذب خاصة، والخائن بالخيانة خاصة... وهكذا.

أما إن كان المضاف إليهم نكرة غير مشتق؛ فهي للثناء عليه، أو ذمه بكل صفة يمكن أن يثنى بها عليه، أو لذمه بكل صفة ذم يمكن أن يذم بها، فإذا قلت: لقيت رجلًا أيَّ رجلٍ؛ فقد أثنيت عليه بما في كل ما يمدح به الرجل، ومثال ذلك في الذم؛ وإنما لم توصف بها المعرفة؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة؛ لكانت بعضًا مما

تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة، والغالب ذكر النكرة الموصوفة بـ"أيٍّ"، ومن النادر حذفها؛ كما في قول الشاعر:

إِذَا حَارَبَ الحجاجُ أيَّ منافِقٍ ❖ عَلاَهُ بِسَيْفٍ كُلَّمَا هُزَّ يَقْطَعُ

أيْ: منافقًا أيَّ منافق؛ لأن المقصود بالوصف بـ"أيٍّ" التعظيم أو التحقير، والحذف مناف لأيِّ غرضٍ من هذين الغرضين.

- **"أيٍّ" الحالية:**

وهي اسم معرب يدل على ما تدل عليه الحال من بيان هيئة صاحبها. وهي كالوصفية في وجوب إضافتها إلى النكرة، ووجوب ملازمتها للإضافة لفظًا ومعنًى، ولا تخالفها إلا في كون صاحبها ينبغي أن يكون معرفةً - كما هو الأصل في صاحب الحال - وفي كونه منصوبًا دومًا على الحالية.

أما الوصفية: فهي - كما ذكرنا - بحسب موصوفها، فيقال هنا - في الحالية -: مررت بزيدٍ أيَّ فارسٍ، بنصب "أيٍّ" الحالية على الحال، ومعنى "أيَّ فارس": أنه كامل في الفروسية.

والخلاصة: أن "أيًّا" الاستفهامية واجبة الإضافة لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط، وأنها تضاف إلى النكرة فتكون بمعنى "كل"، وإلى المعرفة فتكون بمعنى "بعض"؛ ولذا ينبغي أن تكون المعرفة متعددة، أو تكون "أيٌّ" مكررة بالعطف بالواو، ومثلها "أيٌّ" الشرطية.

وأما "أيٌّ" الموصولة؛ فهي بمعنى "الذي" أو "التي"، ولا تضاف إلا إلى المعرفة المتعددة - على النحو الذي سبق تفصيله - وبالعكس منها "أيٌّ" الوصفية والحالية، فلا يضافان إلا إلى النكرة.

تابع الأسماء الملازمةِ للإضافةِ: "لَدُنْ" ، و "مَعَ"

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : من الأسماء الملازمة للإضافة: "لَدُنْ" ١٣١
العنـــصر الثـــاني : من الأسماء الملازمة للإضافة: "مَعَ" ١٤١

من الأسماء الملازمة للإضافة: "لَدُنْ"

"لَدُنْ" ولغاتها، وعلاقتها بالظرف "عند" اتفاقًا وافتراقًا:

"لَدُنْ": نطق العرب بها بلغاتٍ كثيرة؛ فقالوا فيها: "لَدُنْ" "لَدَنْ" "لَدِنْ" بفتح اللام، وضم الدال وفتحها وكسرها، وسكون النون، وجاءوا بها على وزن "جيري" فقالوا: "لدني"، وعلى وزن "قُلتِ"، وهو ماضي المخاطبة؛ قالوا: "لُدْنِ"، وعلى وزن "قُلنَ"، وهو فعل أمر من القول فقالوا: "لُدْنَ"، وقالوا: "لُدْنُ" بضم اللام والنون وبينهما دال ساكنة، و"لُدُنْ" بضمتين وسكون النون، و"لَدْ" كـ"كم"، و"لُد" كـ"مُز"... إلى غير ذلك من اللغات.

والذي يعنينا بالدرجة الأولى والمقام الأول إنما هو اللغة المشهورة.

وهي ظرفٌ ملازمٌ في معظم حالاته للإضافة لفظًا ومعنًى معًا، ومعناها: أول غاية زمانية أو مكانية، أو هي مبدأ الغاية الزمانية أو المكانية، وبيان ذلك:

أنك لو سافرت مثلًا من مكة إلى المدينة المنورة فقلت: سافرت من مكة إلى المدينة المنورة؛ لدلّ الفعل "سافرَ" على أنك قد انتقلت من مكانٍ إلى مكان، وعلى أن هذا الانتقال له نقطة مكانية بدأتَ منها السفر، ونقطة مكانية انتهى إليها سفرُك، وهاتان النقطتان محدودتان وبينهما مسافة محصورة.

فإذا أردتَ أن تستعمل الظرف "لَدُنْ" أدخلته على بداية المسافة التي اصطلح النحويون على تسميتها بالغاية المكانية، فقلتَ: سافرتُ من لَدُنْ مكة إلى المدينة المنوّرة، وهذا معنى قولهم: "لَدُنْ" ظرفٌ يدل على أول غاية مكانية.

ولو قلتَ: سافرتُ من لَدُنْ الصبح إلى العصر؛ لكانت "لَدُنْ" ظرفًا دالًّا على أول غاية زمانية، فالغاية إذًا هي المقدار المكاني أو الزماني الذي له ابتداء وانتهاء، ويتفق معها الظرفُ "مع" في الدلالة على أول الغاية المكانية أو الزمانية.

ولذلك ذكر الشيخ خالد في (التصريح) (١٧٥/٣) تبعًا لابن هشام:

أن "لَدُنْ" مما يُلازم الإضافة، وهي بمعنى "عند"، فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه، كما أن "عند" كذلك؛ يعني: أنك تقول: مشيتُ من لَدُنْ الجبل إلى النهر؛ من مكانٍ إلى مكان، وقضيتُ في مشينا من لَدُنْ الصبح إلى الضحى؛ من بداية زمانٍ إلى زمان، كما قلت ذلك تقول أيضًا: مشيتُ من عند الجبل إلى النهر، فاستعملت "عند" في بداية مكانٍ إلى مكان، ومشيت من عند الصبح إلى الضحى؛ من بداية زمانٍ إلى زمان؛ بوضع الظرف "عند" موضع الظرف "لَدُنْ"، فكلاهما إذًا معناه أول غاية مكانية أو زمانية، أو كما عبر الشيخ خالد: اسمٌ لمكان الحضور وزمانه. وقد حرص الشيخ خالد على أن يعبّر عن كليهما - أي: عن "لَدُنْ وعند" - بالاسمية؛ ليشير إلى أن مسماهما نفس أول المكان والزمان؛ وبهذا فارقا "مِن"؛ فإنها لابتداء المكان أو الزمان، ومن ثمّ كانت حرفًا.

ومع هذا الاتفاق المعنوي بين "لَدُنْ" و"عند" تفترق الأولى - وهي "لَدُنْ" - عن الثانية - "عند" - في أنها تختص بأمور ستة عن "عند"، وهذه الأمور هي:

الأمر الأول:

أن "لَدُنْ" ظرف ملازم لمبدأ الغايات المكانية والزمانية، فلا يُستعمل عند الجمهور للدلالة على مجرد الحضور. أما "عند" فيستعمل كثيرًا في الدلالة على بدأ الغايات، وأيضًا في الدلالة على الحضور المجرد، ولكنه لا يُلازم الدلالة على ابتداء الغايات

كـ"لَدُنْ"، فهما - "لَدُنْ" و"عند" - يتعاقبان - أعني: يتداولان - على الدلالة على مبدأ الغاية، فيخلُف كل منهما الآخر، وذلك إذا دخل على "عند" "مِن" الابتدائية؛ نحو قولنا: جئت من عنده، وجئت من لدنه، وقد اجتمع في التنزيل في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

ولو جيء بـ"عند" فيهما أو "لَدُنْ" لصحّ ذلك في غير القرآن الكريم، ولكنه في القرآن الكريم تُرك دفعًا لتكرار اللفظ، وذلك بخلاف نحو قولنا: جلست عندك. لاحظ عدم وجود "مِن" فإن تحقق معنى الجلوس لا يقتضي ابتداءً مكانيًّا معينًا؛ بمعنى: أنه لا يستلزم تعيين نقطة البدء المكانية؛ إذ لو كان له ابتداء مكاني لكان له انتهاء مكاني أيضًا، والسبب في هذا: عدم وجود ابتداء بغير انتهاء، فالمراد إذًا: جلست في مكانٍ قريب منك.

ولا يجوز لك أن تقول: جلست لدُنك؛ لعدم معنى الابتداء هنا؛ لأن حرف الابتداء وهو "مِن" غير موجودٍ.

الأمر الثاني:

أن الغالب في "لَدُنْ" استعمالها مجرورةً بـ"من"؛ حتى إنها لم تأتِ في التنزيل إلا كذلك، وقد تأتي في العربية مجردةً للظرفية، فتكون مبنية على السكون في محل نصب؛ كقول الشاعر عمرو بن حسان - أو غيره -:

فإن الكُثر أعياني قديمًا ❖ ولم أُفتر لدن أني غلام

يقول: كنت متوسطًا في أول أمري، فطلبت الغنى، فلم أبلغ ما في نفسي منه - يعني: لم أحصله - فلا تأمرني بطلب المال وجمعه وترك تفريقه، فأنا لم أفتقر افتقارًا شديدًا منذ كنت غلامًا.

والشاهد فيه قوله: "لدن أني غلام"؛ حيث جاء الشاعر بـ"لَدُنْ" مجردة للظرفية.

ومن ذلك أيضًا قول كُثيّر:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتُها ❖ لكالهائم المُقصَى بكل مكان

والشاهد فيه قوله: "لدن أن عرفتها"، والقول فيه كالقول في الذي قبله.

- أما "عند" فاستعمالها مجرورة بـ"من" دون جرّ "لَدُنْ" في الكسرة، والكثير فيها أن ترِد منصوبة على الظرفية.

الأمر الثالث:

أن تكون مبنية على السكون، فهي من الظروف غير المتمكنة؛ أي المبنية، وعِلة بنائها توغلها في شبه الحرف بالجمود؛ أي عدم التصرف، ولزوم استعمال واحد وهو الظرفية، أو لأن من لُغَاتها ما وُضِعَ على حرفين كـ "لَدْ" بفتح فسكون كـ"كم"، فحُمِل بقية لغاتها عليه؛ بمعنى أنها بُنيت للشبه الحرفي في الوضع بالنسبة لهذه اللغة الثنائية، ثم حُمل بقية اللغات على هذه اللغة.

فهي مبنية إلا في لغة قيس من مدر العدنانية، وتسمّى: قيس عيلان، ومنها قبائل مشهورة مثل: ثقيف، وهوازن، وسُليم، وغَطفان؛ فإن "لَدُنْ" معربة عندهم؛ تشبيهًا لها بـ"عند".

وخص ابن مالك في (التسهيل) صـ٦٧؛ خص إعرابها عندهم بلغتها المشهورة، وهي "لَدُنْ" بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وتبعه السيوطي في (همع الهوامع) (١/ ٢١٥)، وبِلُغتهم قرأ عاصم في رواية أبي بكر عنه كما في السبعة لابن مجاهد صـ٣٨٨ "مِنْ لَدْنِهِ" [الكهف: ٢٦] بإسكان الدال وإشمامها الضم، وكسر النون والهاء، ووصل الهاء بياءٍ في الوصل.

وفي (أمالي ابن الشجري) (١/ ٣٤٠) وما بعدها قال أبو علي - يعني: الفارسي - : فأما ما روي عن عاصمٍ من قراءته: "مِنْ لَدُنِّهِ" فالكسرة فيه - يعني كسرة النون - ليست كسرةَ جر؛ يعني: ليست كسرة إعراب، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين؛ وذلك أن الدال أُسكنت كما أسكنت الباء من "سَبُع"، والنون ساكنة، فلما التقيا كُسر الثاني منها. انتهى ما قاله ابن الشجري نقلًا عن الفارسي.

ومعنى ما ذكر أبو علي الفارسي فيما نقله عنه ابن الشجري: أن القراءة المذكورة جاءت أيضًا على اللغة العامة، وليست على لغة قيس وبيان ذلك: أن كثرة النون في القراءة ليست للإعراب، وإنما هي كسرة التخلُّص من التقاء الساكنين؛ إذ التقت النون ساكنة مع الدال التي أُسكنت تخفيفًا، كما أسكن الحرف الثاني المضموم للتخفيف في نحو قولهم: "سَبُع" و"عَضُد"، فقالوا فيهما تخفيفًا: "سبْعٌ" و"عضْدٌ"، فالتقى ساكنان: النون والدال، فحرِّك الثاني منهما وهو النون بالكسر، كما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

ويؤيد هذا الرأي إشمام الدال الضمة؛ يرشد إلى أن الأصل في الدال الضم، فالإشمام جاء تنبيهًا على الأصل، فكسرة النون إذًا ليست كسرة جرٍّ وإعراب، والكلمة في القراءة المذكورة ما زالت مبنية على السكون المقدر منع من ظهوره حركة التخلص من التقاء الساكنين في محل جرٍ بـ"من"، فظهر بهذا أن الراجح أن "لَدُنْ" مبنية دائمًا، بخلاف "عند" فإنها معربة دائمًا.

الأمر الرابع:

جواز إضافتها إلى الجمل بنوعيها - الاسمية والفعلية - وإذا أضيفت إلى الجملة كانت مقصورة على بداية الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الراجح أن الظروف المكانية لا يضاف منها شيء إلى الجمل إلا "حيث".

ومن إضافة "لَدُنْ" إلى الجملة الفعلية قول الخطامي:

صريعُ غوانٍ راقهن ورقنه ❖ لدن شبَّ حتى شابَ سود الذوائب

فأضاف "لَدُنْ" إلى جملة "شب سود الذوائب"، والصريع: هو المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة، وغوانٍ: جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت؛ أي: استغنت بحسنها عن الحلي، وراقهن ورقنه أي: أعجبهن وأعجبنه، والذوائب: جمع الذؤابة من الشعر، بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد، وكان حقها أن تثبت في الجمع، فيقال في الجمع: الذآئب، ولكنهم استثقلوا وقوع ألفٍ بين همزتين؛ لأن في ذلك شبه اجتماع ثلاث ألفات، فأبدلوا الهمزة الأولى واوًا.

وقال صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري (١٧٨/٣) قال: وهذا البيت لا دليل فيه؛ إذ يحتمل - أي: يجوز - أن يكون على إضمار "أن"؛ بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا. قال ابن الشجري: ويؤيده تقدير سيبويه في "لدُ شولًا": أن كانت شولًا. ورُدّ بأن فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته. انتهى.

ومعنى ما قاله صاحب (التصريح): أن الاستشهاد بالبيت السابق "لَدُنْ" على إضافة "لَدُنْ" إلى الجملة الفعلية ليس قطعي الدلالة، لماذا؟ لاهتمام أن يكون تالي "لَدُنْ" فيه هو "أن" المصدرية المضمرة، وحينئذٍ يكون الظرف مضافًا إلى مصدرٍ مؤولًا من أن والفعل والمصدر المؤول كما هو معروف في قوة الاسم المفرد.

وعليه فلا شاهد في البيت.

ونقل الشيخ خالد عن ابن الشجري في النص السابق: أن تقدير سيبويه لهذا البيت يؤيد هذا الاحتمال، انظر في ذلك (الأمالي الشجرية) (٣٣٨/١). وقد أورد سيبويه في (الكتاب) (٢٦٤/١) قول الراجز:

من لدُ شولًا فإلى إتلائها

وعلق عليه بقوله: نصب - أي: الراجز - لأنه أراد زمانًا، والشول لا يكون زمانًا ولا مكانًا، إلى أن قال: كأنك قلت: من لدُ أن كانت شولًا. انتهى ما قاله سيبويه.

وقال الأعلم في (تحصيل عين الذهب) وهو الكتاب الذي شرح فيه الشواهد الشعرية لما ورد في كتاب سيبويه، صـ١٨٥، قال: الشاهد فيه نصب "شول" على إضمار "كان"، لوقوعها في مثل هذا كثيرًا، والتقدير عنده - يعني: عند سيبويه - : من لد أن كانت شولًا. انتهى ما قاله الأعلم.

وللوقوف على معنى هذا الرجز نقول: الشول - بفتح الشين المعجمة وسكون الواو - : اسم جمع شائلةٍ - بالتاء - وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، واسم كان المقدرة ضمير النوق في كلامٍ تقدم قبله. وقيل: "شولًا" هنا مصدر شالت الناقة بذنبها للقاح؛ أي: رفعته للضراب، فهي شائل بغير تاء، والجمع شوّل كراكع وركّع، فيكون التقدير: من لد شالت شولًا، فليس فيه حذف كان مع اسمها، بل هو من حذف عامل المصدر المؤكِّد، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كـ: جئتك صلاة العصر. وقيل: الأشبه أن يكون المصدر في نحو هذا القول على وزن "فَعَلَان" بالتحريك؛ فلذلك - يعني لّما لم يأتِ على هذا الوزن - لم يقويه سيبويه. راجع في ذلك (خزانة الأدب) (٤/٢٤).

ونقل ابن هشام في (مغني اللبيب) (١/٤٢٢) عن ابن الدهان في الغرة: أن سيبويه إنما قدّره: من لدُ أن كانت؛ يعني بالإضافة إلى المصدر المؤول من "أن والفعل كان"؛ لأنه لا يرى إضافة "لَدُنْ" إلى الجمل. انتهى ما قال ابن هشام في (مغني اللبيب).

وقال ابن هشام في كتابه المسمى (تخليص الشواهد) صـ٢٦٦ :

واعلم أن سيبويه قدّر: من لد أن كانت شولًا، ورد بأن فيه حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها من غير ضرورة. وأجيب: بأنه تقدير معنًى لا إعراب.

يريد ابن هشام أن يقول: إن تقدير سيبويه قد رُد، بأنه يترتب عليه حذف الموصول الحرفي، وهو أن المصدرية وصلته وهو كان واسمها وبقاء معمول الصلة وهو خبر كان. وقد أجيب على هذا الرد: بأن تقدير سيبويه تقدير معنًى لا تقدير إعراب، وأضاف ابن هشام في مصدره السابق نفسه: وقال ابن الدهان الحامل له على هذا التقدير أن لدن لا تضاف عنده إلى الجمل ويلزم من هذا التأويل الذي ذكره أن يقدر سيبويه "أن" في قوله:

صريع غوان راقهن ورقنه لدن ❖ شبّ حتى شاب سود الذوائب

ونحوه، وهو كثير وذلك بعيد. انتهى.

وقال الراوي في (شرح الكافية) (٢/١٥٢):

وقد جاءت كان الناقصة محذوفة بعد "لَدُنْ" وأخواته؛ يعني: ولغاته، نحو: رأيتك لدن قائمًا؛ أي: لدن كنت قائمًا، قال - أي الراجز - : "من لد شولا فإلى إجلائها"؛ أي: من لد كانت شولا. انتهى ما قال الراوي.

والإتلاء: أن تلد الناقة فتصير ذات تل، فالإتلاء مصدر: أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، ومعنى الرجز: من زمن كونها شولًا إلى زمن كونها متلوة بأولادها.

ومن أمثلة إضافة لدن إلى الجملة الاسمية قوله: وتذكر نُعماه لدن أنت يافع.

وخلاصة هذا الأمر: أن "لَدُنْ" يجوز إضافتها إلى الجمل عند الجمهور، وإذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان دون المكان، أما "عند" فلا يضاف للجملة،

وإنما يضاف للمفرد، وعلى هذا يكون المضاف إليه بعد "عند" مجرورًا لفظًا إن كان اسمًا معربًا، ومحلًّا إن كان اسمًا مبنيًّا.

الأمر الخامس:

جواز إفرادها عن الإضافة قبل الغدوة، والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس؛ يقال: أتيته غدوةَ بالمنع من الصرف؛ لأنها معرفة كـ"سحر"، ولكنها تصرف مع "لَدُنْ"؛ ولذلك ذكر سيبويه في (الكتاب) في غير موضع أن ل"لَدُنْ" مع "غدوة" حالًا ليست في غيرها من الأسماء تنصب بها، وذلك قولك: "من لدن غدوةً"، وإنما صرفوا "غدوةً" مع "لَدُنْ" لكثرة الاستعمال؛ لأنهما لما كثر استعمالهم إياه أشد تغييرًا، ولأنهم لو لم يصرفوها لقالوا: "لدن غدوةَ" فلا يُعلم أمنصوبة هي أم مجرورة؟ فصرفوها لإزالة الشبهة عن السامع وحملوا المرفوعة والمجرورة على النصب. انظر: (سر صناعة الإعراب) (٢/٥٤٣) وما بعدها.

وللعرب في استعمال "غدوة" بعد "لَدُنْ" ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: "لدن غدوةٍ" بجر غدوةٍ منوّنة، وهو الغالب في الاستعمال والجاري على القياس.

الوجه الثاني: "لدن غدوةً" بنصب غدوةٍ منونة، وهذا هو الوجه الذي اختصت به "لَدُنْ" عن "عند"، ومن شواهد هذا الوجه قول الشاعر:

وما زال مُهري مَزجر الكلب منهم ❖ لدن غدوةً حتى دنت لغلوبي

بنصب غدوةٍ، وهذا الوجه وجهٌ نادر ومخالف للقياس، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

وألزموا إضافة "لَدُنْ" فجرّ ❖ ونصب "غدوة" بها عنهم نضر

وقد وجّه النحويون نصب "غدوةٍ" بعد "لَدُنْ" بثلاثة توجيهات:

أحدها: أن تكون "غدوة" منصوبة بـ"لَدُنْ" على التمييز:

لأن "لدن" في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر، وكما ذكر في لغتها وقد تحذف نونها، فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدّلها، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها؛ فصارت "لدن غدوة" في اللفظ كـ"رقود خلًّا" في قولهم: عندي رقود خلًّا، والرقود هو الدم الكبير العميق، فنصب غدوةٍ بـ"لَدُنْ" كنصب "خلًّا" بـ"رقودٍ"، فهو من تمييز المفرد، ووجهه أن "لَدُنْ" اسم لأول زمان مبهم، ففسر بـ"غدوة".

الثاني: أن تكون "غدوة" منصوبة بـ"لَدُنْ" أيضًا لكن على التشبيه بالمفعول به؛ في نحو: قارئ درسًا؛ تشبيهًا لنون "لَدُنْ" في ثبوتها تارةً وحذفها أخرى بتنوين اسم الفاعل، الذي يثبت تارة ويحذف أخرى، وتشبيهًا لدالها لتعاود حركات الثلاث عليها بحركات الإعراب.

الثالث: أن تكون منصوبة على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها: أي: لدن كان الوقت غدوةً.

الوجه الثالث: "لدن غدوةٌ" برفع "غدوة" حكاية عن الكوفيين، وخُرِّجت على الفاعلية بـ"كان" التامة المحذوفة؛ أي لدن كانت غدوةٌ، أو على التشبيه بالفاعل بناء على تشبيه "لَدُنْ" باسم الفاعل "قائم"، في نحو: أقائمٌ زيد، أو على الخبرية لمبتدأ المحذوف؛ أي: لدن وقتٍ هو غدوةٌ.

الأمر السادس:

إنها لا تقع إلا فضلة؛ لأنه ظرفٌ غير متصرف، فهو مقصور على النصب على الظرفية، أو الخروج منه إلى شبه الظرفية وهو والجر بـ"من". بخلاف "عند"؛ فإنها قد تكون عمدة، تقول: السفر من عند البيت، فالجار والمجرور "من عند" هما أو متعلقهما المحذوف خبر المبتدأ، ولما كان الخبر عمدة وكلمة "عند" جزء مما سدّ مسد الخبر العمدة وقد اشتركت في تكوينه؛ صارت تبعًا لذلك مشتركة في صفة العمدية، ولا يصح أن يقال: السفر من لدن البيت؛ لأن ذلك يخرج "لَدُنْ" عما استقر لها من ملازمة الفضلية.

من الأسماء الملازمة للإضافة: "مَعَ"

"مَعَ": معناها، وأحكامُها من حيث الإعرابُ والبناءُ والإضافةُ:

لكلمة "مع" أوجه استعمال ثلاثة؛ تضاف في اثنين منها، وتفرد عن الإضافة في واحدٍ:

الوجه الأول: "الظرفية":

بأن تكون ظرفًا لمكان الاجتماع؛ أي: الاصطحاب، أو لزمانه أو ظرفًا محتملًا للأمرين عند عدم القرينة على تعيُّنه لأحدهما فقط. فمثال دلالته على المكان وحده، قولهم: التواضع مع التكلف زهر مصطنع، لا في العيون نضر، ولا في الأنوف عطر.

وقولهم: لا راحة لراضٍ مع ساخط، ولا لكريم مع دنيء.

ومثال الدلالة على الزمان وحده، قولهم: يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر، ويعود إليه مع إقبال الليل.

وليس من اللازم عند استعماله في الزمان أن يكون الاجتماع أو الاصطحاب متصلين فعلًا، وإنما يكفي أن يكون الأمران مجتمعين بالتقارب بينهما غاية التقارب، حتى كأنهما متصلان من شدة التقارب الزماني، مع أنهما غير متقاربين في الواقع؛ كقولهم للصديق الحزين الضائق ذرعًا بأحواله: لا تحزن؛ فإن مع العسر يسرًا، وإن مع اليوم أخاه الغد؛ يقبل بالخير والإسعاد إن شاء الله تعالى. فالعسر واليسر لا يجتمعان في زمن واحد لإنسان، وكذلك اليوم والغد.

وكقولهم في وصف حركات الحصان السريع: إنها كرّ مع فرّ، وإقبال مع إدبار. فاجتماع الكر والفر في زمانٍ واحد محال، وكذلك اجتماع الإقبال والإدبار، فالمراد من الاجتماع في ذلك كله شدة التقارب.

ومثال صلاحه للأمرين قولهم: احتفينا بالعلماء الأجانب مع علمائنا، وكرمناهم مع النابغين من رجالنا. وكلمة "مع" بدلالتها السالفة ظرف غير متصرف، ملازم في الأغلب للإضافة لفظًا ومعنى، وقد يفرد عن الإضافة فينوّن، نحو: جاءا معًا وذهبا معًا. وهو معرَب، فهو منصوب على الظرفية، إلا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وهو أبو قبيلة، وفي لغة غنم بن ثعلب بن وائل، وهو أبو حي؛ فتبنى على السكون؛ لتضمُّنها معنى حرف وضع المصاحبة، وُضع أو لم يوضع، كقول الراعي أو جرير:

فريشي منكمو وهواي معكم ❖ وإن كانت زيارتكم لمامًا

الرواية بتسكين عين "معْكم"، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة، بل حكم عليه بالضرورة في كتابه، وخالفه المتأخرون؛ محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، نُقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت معْ أخيك، وجئت معْ أبيك. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والريش في البيت السابق: اللباس الفاخر، ولمامًا: وقتًا بعد وقت.

وإذا لقي "مع" الساكنة العين ساكنٌ آخر: جاز كسرها على أصل التقاء الساكنين، وفتحها استصحابًا للأصل أو إتباعًا، نحو: مع القوم أو معَ القوم؛ بكسر العين أو فتحها، وقد أشار إلى ذلك الناظمُ فقال:

ومع "مع" فيها قليل ونُقل ❖ فتحٌ وكسرٌ لسكون يتصل

الوجه الثاني: أن تكون ظرفًا بمعنى "عند"، ومرادفة لها في إفادة معنى الحضور المجرد:

فهي فيه ظرف، لا دلالة فيه على الاجتماع - أي المصاحبة - وتكون فيه معربة، مضافةً، واجبةَ الجر بـ"مِن" الابتدائية.

حكى سيبويه في (الكتاب) (١/ ٤٢٠): "ذهب من معِهِ".

وفي (المحتسب) لابن جني، (٢/ ٦١) ذكر ابن جني قراءة يحيى بن يعمُر وطلحة بن مصرِّف: "هذا ذكرٌ مِن مَعِي وذكرٌ مِن قبلي" [الأنبياء: ٢٤]، بالتنوين في "ذكر"، وكسر الميم من "من"، وقال أبو الفتح: هذا أحد ما يدل على أن "مع" اسم، وهو دخول "مِن" عليها، حكى صاحب (الكتاب) - يعني سيبويه - وأبو زيد ذلك عنهم: "جئت من معِهم" أي من عندِهم، فكأنه - أي النبي محمدًا ﷺ - قال: هَذَا ذِكْرُ مِنْ عندي وَمِنْ قَبْلِي؛ أي: جئت أنا به كما جاء الأنبياء من قبلي، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٤] انتهى.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: "الكفيل على اليتيم يرعاه ويصون ماله، وإذا أراد البذل والإنفاق فلينفق من مَعِه، لا من مَع اليتيم".

الوجه الثالث: أن تفرد عن الإضافة؛ فتنوّن، وتصير بمعنى: جميعًا، فتُنصب على الحال:

نحو: جاءا معًا. وقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكًا:

فلما تفرقنا كأني ومالكًا ❖ لطول اشتياقٍ لم نَبت ليلةً معًا

وقول الخنساء:

وأفنى رجالي فبادُوا معًا ❖ فأصبح قلبي بهم مستفزّا

تعني: منزعجًا.

والصحيح: أن فتحة "معًا" إذا نُونت فتحة إعراب؛ كفتحة "دال": صافحت يدًا، وأن الكلمة ثنائية كحال إضافتها، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، خلافًا لمذهب يونس والأخفش: أن فتحتها كفتحة تاء فتًى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور.

انظر: (الكتاب) (٣/٢٨٧)، و(المساعد على تسهيل الفوائد) (١/٥٣٦).

تابع من الأسماء الملازمة للإضافةِ: "غيْرُ"، و"قبلُ"، و"بعْدُ"

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : من الأسماء الملازمة للإضافة: "غيرُ" ١٤٧

العنـــــصر الثـــاني : من الأسماء الملازمة للإضافة: "قبلُ"، و"بعْدُ" ١٥٤

من الأسماء الملازمة للإضافة: "غيرُ"

غيرُ: نوعُها، ومدلولُها، وأحكامُها من حيثُ الإعرابُ والبناءُ والإضافةُ:

غير: اسم محض، لا ظرفية فيه، دالٌّ على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده:

إما بذات نحو قولنا: مررت برجل غيرك، والحيوان غير النبات؛ أي: مررت برجل ذاته مخالفة لذاتك، والحيوان ذاته وحقيقته الأصلية مخالفة لذات النبات وحقيقته الأصلية.

وإما بالصفات العرَضية التي تطرأ على الذات، مثل: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به، ونظر للأمر بعين غير التي كان ينظر بها، فليس المراد أن ذات الوجه وحقيقته قد تغيرت، ولا أن ذات العين وحقيقتها قد استحالت فصارت شيئًا مغايرًا للأولى مغايرة تامة. وإنما المراد أن صفة عرَضية قد طرأت على الوجه، كالسرور والانشراح، وأن أمرًا جديدًا عرضيًّا قد طرأ على العين كالثبات، والصفاء، وعدم الحركة الزائغة المضطربة.

و"غير" اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها في اللفظ، لكنه في أكثر أحواله يكون ملازمًا للإضافة لفظًا ومعنًى، كالأمثلة السابقة، وكقول القائل: غيري على السلوان قادر.

فإذا وقع هذا الاسم بعد أداة النفي "ليس" وعُلِمَ المضاف إليه؛ جاز ذكره، أي: ذكر المضاف إليه، وذلك نحو: قبضت عشرة ليس غيرُها أو ليس غيرَها. برفع "غير" على أنه اسم "ليس"، وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرُها مقبوضًا، وبنصبه على أنه خبر "ليس"، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرها،

ويجوز حذف ما أضيف إليه "غير" بالشرطين السابقين في جواز ذكره ؛ وهما أن يكون ذلك بعد أداة النفي "ليس" ، وأن يكون المضاف إليه معلومًا ، وحينئذٍ يُضم "غير" من غير تنوين ، تقول : قبضت عشرة ليس غير.

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه الضمة ؛ أضمة بناء هي أم ضمة إعراب؟.

فقال المبرد وأبو عمر الجرمي وأكثر المتأخرين : إنها ضمة بناء لا إعراب ؛ لأن "غيرًا" شُبّهت بالغايات كـ"قبل" و"بعد" بجامع الإبهام في كلٍّ ؛ لأن الغايات ظروف غير محصورة ، و"غير" معناه غيرُ معين ، فكما أن "قبل" - مثلًا - معناه شائع في كل قبل ، فكذلك "غير" معناه شائع في كل غير ؛ لأن معناه غير مختصٍّ ؛ إذ مغايرة المخاطب في نحو : "رأيت رجلًا غيرك" لا تختص بذات دون أخرى ، كما أن معنى الغايات كـ"قبل" و"بعد" غير محدودة ، ففي كلٍّ الإبهام ؛ أي : الشيوع وعدم الحصر والتعيين والتحديد ، أو بجامع أن كلًّا صار غاية لما قبله بعد أن حذف ما بعده الذي كان هو الغاية ، وبجامع القطع عن الإضافة ونية معناه دون لفظه.

قال المبرد في (المقتضب) (٤/٤٢٩) : هذا بابُ ما حذف من المستثنى تخفيفًا واجتزئ بعلم المخاطب ، وذلك قولك : عندي درهمٌ ليس غير. أردتَ ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ، كما ضممت قبل وبعد ؛ لأنه غاية. انتهى ما قال المبرد.

وقد نُسب هذا الرأي إلى سيبويه ، الذي قال في (الكتاب) (٢/٣٤٤) وما بعدها : هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافًا ، وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني. انتهى ما قال سيبويه.

فعلى هذا الرأي يحتمل غير ، أي يجوز أن يكون اسمًا لـ"ليس" فهو في محل رفع ؛ أي : أنه مبني على الضم في محل رفع ، ويجوز أن يكون خبرًا لـ"ليس" ، فهو في

محل نصب ؛ أي : أنه مبني على الضم في محل نصب ، والجزء الآخر محذوف ، والتقدير على الرفع : ليس غيرُ ذلك مقبوضًا ، وعلى النصب : ليس المقبوض غيرَ ذلك ، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم. وقد اختار الناظم هذا الوجه فقال في الألفية :

واضمم بناءً غيرًا إن عدمت ما ❖ له أضيف ناويًا ما عُدما

أي : اضمم لفظ "غير" ضمة بناء ، إن حذفت ما أضيف إليه ونويت معناه دون لفظه ، ويُفهم من هذا النظم أن ضم كلمة "غير" في الحالة السالفة الذكر – وهي التي تقع فيها بعد ليس ، ويحذف فيها المضاف إليها المعلوم لفظًا وينوى معناه دون لفظه – هي ضمة بناء.

فإذا انتقلنا إلى الرأي المقابل لهذا الرأي – وهو رأي الأخفش – وجدناه بالعكس من هذا الرأي ؛ فهو يرى أن ضمة "غير" في نحو : قبضت عشرة ليس غير – ضمة إعراب لا ضمة بناء ، وأن عدم التنوين فيها إنما هو لنية لفظ المضاف إليها ، لا لمجرد نية معناه ، فالتنوين محذوف للإضافة المقدّرة ؛ لأن المضاف إليه ثابتٌ في التقدير عندهم ، يعني : أن المضاف إليه قد حُذف لدليل يدل عليه ، ونوي لفظه للحاجة إليه ؛ أي : لوحظ نصّ لفظه حرفًا حرفًا ، دون غيره من الألفاظ ، فكأنه ملفوظٌ به مذكورٌ في الكلام ، فتستحق "غيرٌ" أن تعرب بحسب موقعها من جملتها ، ولا يدخلها التنوين ؛ لأنها كالمضافة لفظًا ، وإنما رآها هنا معربة ؛ لأنها اسمٌ كـ"كلٍّ" و"بعضٍ" في جواز القطع عن الإضافة لفظًا ، وليست ظرفًا للزمان كـ"قبل وبعد" ولا للمكان كـ"فوق وتحت" ، ولا يصح حذف المضاف إليه ونية معناه إلا إذا كان المضاف من الظروف الزمانية أو المكانية ، و"غيرٌ" ليست منها ولا تلحق بها ؛ فلا ينوى فيها معنى المضاف إليه أصلًا ، فهو في المثال المذكور ونحوه :

اسم لـ"ليس" مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة، لا خبرٌ؛ لأن خبر ليس لا يرفع، ومعنى نية معنى المضاف إليه دون نية لفظة أنه يُلاحظ في التقدير وجود أي لفظ ولو كان لفظًا آخر يؤدي معنى المضاف إليه، نحو: شرُّ الأصدقاء المعتدي ليس غير، أي: ليس غير المعتدي، أو ليس غير الآثم، أو ليس غير الجاني... إلى آخره.

أما نية لفظ المضاف إليه فتقتضي التقيُّد بنص لفظه كما سبق، أما ابن خروف فقد جوّز الوجهين السابقين في الضمة؛ أي: جوّز أن تكون الضمة في نحو: قبضت عشرة ليس غير - للبناء، كما رأى المبرد والجرمي والمتأخرون، وأن تكون للإعراب كما رأى الأخفش، ويجوز قليلًا - في المثال السابق ونحوه - الفتح مع التنوين، والضم مع التنوين كذلك، أي يجوز أن نقول: قبضتُ عشرةً ليس غيرًا، أو ليس غيرٌ؛ لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، وهي في هذه الحالة تكون معرَبةً منونةً نكرةً.

وعليهما، فالحركة إعرابية: لأن التنوين إما أن يكون للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، وإما أن يكون للتعويض من المضاف إليه المحذوف، فكأن المضاف إليه مذكور ومع ذكره يتعيّن الإعراب، وفي حالة النصب يكون الاسم مضمرًا في "ليس"؛ أي: ليس هو - أي: المقبوض - غيرًا، وفي حالة الرفع يكون خبر "ليس" محذوفًا؛ أي: ليس غيرٌ مقبوضًا، كما يجوز أيضًا على قلة فتحها من غير أن تكون منوّنة، تقول: قبضتُ عشرة ليس غير، وذلك لقطعها عن الإضافة، على نية ثبوت لفظ المضاف إليه، فكأنه موجودٌ مذكورٌ، وتعدُّ فتحتها في هذه الحالة أيضًا حركة إعراب، فتُعرب خبرًا لـ"ليس"، واسم ليس يكون محذوفًا، والتقدير: ليس المقبوضُ غيرَ.

والخلاصة: أن لكلمة "غير" من ناحية الإعراب والبناء أربع حالات:

تبنى في حالة واحدة، وتعرب في ثلاث حالات منها.

أما الحالة الوحيدة التي تُبنى فيها وجوبًا: فحين تكون مضافة والمضاف إليه محذوف، قد لحظ ونوي ثبوت معناه دون لفظه.

وفيما عدا هذه الحالة تُعرب ولا تبنى، وما عداها ثلاث حالات، وهي:

الحالة الأولى: أن تكون مضافة لفظًا ومعنى، وتضبط في حالة إعرابها بالرفع أو بالنصب أو بالجر، على حسب موقعها في جملتها، كقولك: ما غير الله باقيًا، فـ"ما" حجازية، "غير" اسمها؛ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، و"باقيًا" هو خبر "ما" الحجازية التي تعمل عمل "ليس"، وكقولك: إن غير المعروف لا يدوم، وقعت كلمة "غير" اسمًا لـ"إن"، فجاءت منصوبة، وقولك: بغير توفيق الله لا يأتي النجاح، جاءت كلمة "غير" مجرورة بالباء، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة... وهكذا.

الحالة الثانية: إذا حُذِفَ المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه؛ نحو: قبضت عشرةً ليس غيرُ، أو ليس غيرَ، أي: بالضم من غير تنوين، على أنها اسم "ليس" والخبر محذوف، أو بالفتح من غير تنوين أيضًا، على أنها خبر "ليس" واسمها مضمر في ليس على النحو الذي سبق تفصيله.

الحالة الثالثة: هي التي تُقطع فيها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، فيحذف المضاف إليها من غير نية لفظه ولا معناه، فكأنه لم يوجد ألبتة، وتكون "غيرٌ" في هذه الحالة معربة منوّنة منكّرة.

وقيد ابن هشام في (أوضح المسالك) (٢/٢١١)، حذف ما يُضاف إليه لفظ "غير" بقوله: بعد "ليس"؛ بناءً على أنه لا يجوز بعد "لا" النافية، كما صرح بذلك في

(مغني اللبيب) (١٥٧/٢)، ذاكرًا أن قولهم: "لا غيرُ" لحنٌ، وبالغ في الإنكار على قائل ذلك في كتابه (شرح شذور الذهب) صـ١٠٩، فقال: ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه "غير" إلا بعد "ليس" فقط. كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: "لا غيرُ" فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا "لا" على "ليس"، أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة. انتهى ما قال ابن هشام في (شرح شذور الذهب).

لكن الشيخ خالدًا ذكر في (التصريح) (١٩١/٣) وما بعدها: أن هذا الرأي - أي: الذي ارتآه ابن هشام - مردود؛ لورود استعمال ما أنكره ابن هشام في مؤلفات بعض أعلام النحويين، فكان أبو العباس المبرد يقول: "لا غيرُ" وكذا قال الزمخشري - يعني في كتابه (المفصَّل) في صدر باب الظروف صـ١٤٦ - وكذا قال ابن الحاجب - يعني: في (الكافية) - انظر ما قال الرضي في شرحه على (الكافية) (١٦٧/٣، ١٧٠) وما بعدها.

وقال ابن مالك كذلك، وأنشد عليه في باب القسم من شرح (التسهيل) (٥١٤/٢) قول الشاعر:

جَوابًا به تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنا ❖ لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْألُ

وتبعهم صاحب (القاموس المحيط) يعني في مادة الغين والياء والراء، قال عن "غير": وهو اسمٌ ملازم للإضافة في المعنى، ويُقطع عنها لفظًا إن فهم معناه وتقدَّمت عليها "ليس". قيل: وقولهم: "لا غيرُ" لحنٌ وهو غير جيد، أي: الحكم على هذا القول بأنه لحن.

قال (صاحب القاموس): لأنه مسموع في قول الشاعر: "جوابًا به تنجُو" إلى آخر البيت. وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح (التسهيل)، وكأن قولهم:

"لحن" مأخوذ من قول السيرافي: الحذف إنما يستعمل إذا كانت "إلا" و"غير" بعد "ليس"، ولو كان مكان "ليس" غيرها من ألفاظ الجحد - يعني من ألفاظ النفي - لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. انتهى كلام السيرافي. وأضاف صاحب (القاموس): وقد سُمع، انتهى كلام الفيروزآبادي صاحب (القاموس المحيط).

وفي ضوء ما يطمئن إليه الضمير العلمي أرى جواز أن يقال نحو: قرأت من الكتب سبعة لا غيرُ. كما جاز لنا أن نقول: ليسَ غيرُ.

وفي حالة استعمالك "لا" النافية جاز لك أن تعتبرها نافية للجنس تعمل عمل "إن"، أو نافية للوحدة تعمل عمل "ليس"، أو عاطفة نافية؛ أي: واردة لإفادة النفي المطلق مع عطف ما بعدها على ما قبلها، وتعامل "غيرًا" بعدها بما تستحقه من بناء أو إعراب في ضوء المعلومات التي ذكرتها لك، على أن تضع في حسبانك أن الأرجح أن تعامل "غيرًا" بعدها على أنها مضافة؛ سواء جعلتها مضافة لفظًا ومعنًى، أو حتى لو استعملتها مقطوعةً عن الإضافة في اللفظ مع نيتك ثبوت المضاف إليه لفظًا فقط أو معنًى فقط، أو مع قطعك "غيرًا" عن الإضافة لفظًا ومعنى معًا.

وقد عرفتَ الآن - بحمد الله - ما تستحقه "غير" من بناء أو إعراب، مما يُغني عن إعادة ذكره.

وقال أبو الحسن الأشموني: والفتحة في "لا غير" فتحةُ بناء؛ كالفتحة في "لا رجلَ". انتهى.

وعلَّق الشيخ الصبان في حاشيته على قوله: كالفتحة في "لا رجل" فقال: مقتضاه - يعني: مقتضى ما قال أبو الحسن الأشموني - أن "غير" - يعني: في "لا

غير" - ليست مضافةً تقديرًا، بل هي مفردة. والظاهر: جوازُ كونها مضافةً تقديرًا، والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه، ومقتضاه أيضًا: أن "لا" الداخلة على "غير" المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس؛ سواءٌ فُتحت أو ضُمّت. ولعل وجهه أن عمل "لا" عمل "ليس" قليل، حتى منعه الفراء ومَن وافقه، وخصّه ابن هشام في (القطر) بالشعر، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم "غيرٍ" عاملة عمل "ليس"، وضمة "غير" حينئذٍ إعرابٌ إذا نوِّنت وقطعت عن الإضافة بالكلية، أو لم تنوّن ونوي لفظ المضاف إليه، وبناءٌ إذا لم تنون ونوي معنى المضاف إليه، ولا يبعُد جواز كونها عاطفةً في نحو: "قبضت عشرة لا غيرَ" بالنصب بلا تنوين؛ لنية لفظ المضاف إليه، أو بتنوينٍ للقطع عن الإضافة، أو بالضم لنية معناه، ونحو: "جاءني عشرةٌ لا غيرُ" بالرفع أو بالضم. فاعرف.

انتهى ما قال الصبان في حاشيته على (شرح الأشموني) (٢٦٧/٢).

من الأسماء الملازمة للإضافة: "قبلُ، و"بعْدُ"

قبلُ، وبعْدُ: نوعُهما، وأحكامُهما من حيث الإعرابُ والبناءُ، والإضافةُ، والتعريفُ والتنكيرُ:

من الأسماء الملازمة للإضافة نوعٌ يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية، ويدل على ما يسمى بالغاية، ومنه الظروف التي تسمى: ظروف الغايات، ومن هذه الظروف: "قبلُ" و"بعدُ"، وتنطبق عليهما الأحوالُ الخاصة بالإعراب والبناء التي تنطبق على "غير"، فيجب إعرابهما بالنصب على الظرفية أو بالجر بـ"من" في ثلاث صور، وبناؤهما على الضم في صورة واحدة؛ ولذلك يقول الناظم: "قبل كغير بعد".

ومعنى الظرف "قبل": الدلالة على سبق شيء على آخر، وتقدمه عليه في الزمان أو المكان الحسي أو المعنوي، فهو من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة في أغلب استعمالاتها للإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، ونحو قولك: قدِّر لرجلك قبل الخطو موضعَها، ونحو: داري قبل النهر بخُطوات، ونحو: الخُلق الكريم قبل المال.

ومعنى الظرف "بعد": الدلالة على تأخر شيء عن شيء آخر في الزمان أو المكان؛ سواءٌ أكان هذا التأخر حسيًّا أم كان معنويًّا، فهو كالقبل من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة للإضافة في أغلب استعمالاتها، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

أما صور إعرابهما فبيانها على النحو الآتي:

الصورة الأولى: أن يُصرّح بذكر المضاف إليه كالأمثلة السابقة، ونضيف إليها الأمثلة الآتية:

- فمثال مجيء "قبل" منصوبة على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩].

- ومثال مجيئها مجرورة بـ"من" قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

- ومثال مجيء "بعد" منصوبة على الظرفية قول المولى ﷻ: ﴿قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

- ومثال مجيئها مجرورة بـ"من" قوله - عز من قائل -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩].

ومن أمثلة ذلك أيضًا أن تقول: جئتك بعد الظهر، وقبل العصر، ومن بعده، ومن قبله.

الصورة الثانية: أن يُحذف المضاف إليه لظهور معناه؛ وينوى ثبوت لفظه لقوة الدلالة عليه، فيبقى إعراب المضاف الذي كان يستحقه مع وجود المضاف إليه، ويُترك التنوين كما لو كان المضاف إليه مذكورًا، وذلك كقول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابةٍ ❖ فما عطفت مولى عليه العواطف

ويروى:

ومن قبل نادى كل مولى قرابةً ❖ ....

بخفض "قبل" بلا تنوين؛ على نية ثبوت لفظ المضاف إليه، أي: من قبل ذلك. فحذف ذلك وقدّره ثابتًا، و"المولى" يأتي لمعان كثيرة، والمراد به هنا: ابن العم. والمعنى: نادى كل ابن عم قرابته، وصرخ فيهم؛ ليعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به، فما عطف عليه أحدٌ منهم، ولا استجاب لدعائه أحد. وقرئ في الشواذ: "لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ" [الروم: ٤] بالخفض من غير تنوين؛ أي: من قبل الغلب ومن بعده، وهي قراءة الجحدري والعُقيلي.

الصورة الثالثة: أن يُحذف المضاف إليه، ويقطع الظرفان عن الإضافة لفظًا ومعنًى؛ أي: لا يُنوى شيء، لا لفظ المضاف إليه ولا معناه؛ فيبقى للمضاف الإعراب الذي كان عليه مع وجود المضاف إليه بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ"من"، ولكن يرجع التنوين الذي كان قد حُذف للإضافة لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ والتقدير؛ كقراءة بعضهم: "لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ" بالخفض مع التنوين، وقول عبد الله بن يعرب - وكان له ثأرٌ فأدركه -:

فساغ لي الشراب وكنت قبلًا ❖ أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب "قبلًا" على الظرفية، وقد حذفَ المضاف إليه منه، ولم ينوِ لفظه ولا معناه، فلذلك أعربه، ومعنى "ساغ لي الشراب": طاب وهنأ وسهل انحداره في الحلق. و"أغصّ" - بفتح الهمزة والغين المعجمة - : من باب فرح. و"الفرات": هو العذب.

ومن ذلك قول رجل من بني عقيل:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية ❖ فما شربوا بعدًا على لذة خمرا

بنصب "بعدًا" على الظرفية، و"الأُسد" بضم الهمزة: جمع الأسد، و"أسد خفية": علم على موضع بعينه.

وذكر صاحب (التصريح) (٣/١٩٥) بعد إيراده البيتين الأخيرين: أنه يحتمل - أي: يجوز - أن يكون التنوين في هذين البيتين للضرورة الشعرية؛ يعني: يجوز أن يكونا مما حذف فيه المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه وبقي على نصبهما على الظرفية، كما لو كان المضاف إليه مذكورًا، ونوّن للمحافظة على الوزن.

ثم أردف ذلك بقوله: قال المرادي: مسألة: إذا نُوِنَت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعًا، وعليه قوله: "فما شربوا بعدٌ على لذةٍ خمرًا". ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبًا كقوله: "فساغ لي الشراب وكنت قبلًا". انتهى ما قاله الشيخ خالد نقلًا عن المرادي.

و"قبل" و"بعد" في الصورة الأخيرة نكرتان؛ لعدم إضافتهما لفظًا وتقديرًا، ولذلك نُوِنا كما ينون سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين. وقال بعضهم: هما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض.

قال ابن مالك في شرح (الكافية) (٢/٩٦٦): "وهذا القول عندي حسن". انتهى.

وهما معرفتان في الصورتين الأولى والثانية؛ لتعريفهما بالإضافة لفظًا في الصورة الأولى، وتقديرًا في الصورة الثانية؛ لأنّ المنوي ثبوت لفظه كالثابت المذكور تمامًا، ويبقى الحديث عن الصورة الواحدة التي يُبنيان فيها على الضم، وهي: إذا ما حذف ما أضيف إليه منهما ونوي ثبوت معناه، لا ثبوت لفظه.

أما بناؤهما: فلأن هذه الظروف حقها أن تكون مضافة؛ لأنها من الأسماء الإضافية؛ أي: التي لا يتحقق معناها إلا بما تُضاف إليه، فالقبْلية لا تتحقق إلا بالإضافة إلى شيء بعدها، والبَعدية لا تتحقق إلا بالإضافة إلى شيء قبلها، ولذلك كان حقهما الإضافة ليتحقق معناهما، فلما حُذف ما أضيفتا إليه مع إرادته، واكتفي بمعرفة المخاطب وعلمه دون ذكره، وفُهم منهما بعد الحذف ما كان مفهومًا منهما قبل الحذف؛ صار كل واحد منهما بمنزلة بعض الاسم؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعض الاسم يكون مبنيًّا لا يستحق الإعراب.

وأما كون بنائهما على حركة فلأن لهما أصلًا في التمكن؛ فوجب بناؤهما على حركة؛ تمييزًا لهما على ما بُني، ولا أصل له في التمكن من نحو: "من" و"كم".

وأما كون الحركة خصوص الضم فللفرق بين حركتيهما اللتين يستحقانهما في حالتي إعرابهما والحركة التي يستحقانها في حالة بنائهما؛ ففي حالتي الإعراب إما أن يكونا منصوبين على الظرفية أو مجرورين بـ"من"، فلم يبقَ للبناء من حركة تميّزه سوى الضمة، فمن ثمّ كانت الضمة حركة بنائهما، وقيل: حُرّكتا بالضمة - وهي أقوى الحركات - لتكون كالعوض من حذف ما أضيفتا إليه، وقيل غير ذلك، فراجع فيه ابن يعيش (٨/٨٦).

تابع الأسماء الملازمة للإضافةِ
"أوّلُ"، "دونُ"، أسماءُ الجهاتِ الستِّ: "حَسْبُ"، و"عَلُ"

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : من الأسماء الملازمة للإضافةِ: "أوّلُ"، "دونُ"، والجهاتُ الستُّ ١٦١

العنـــصر الثـــاني : من الأسماء الملازمة للإضافةِ: "حسْبُ"، و"عَلُ" ١٦٧

من الأسماء الملازمة للإضافةِ: "أوّلُ"، "دونُ"، والجهاتُ الستُّ

"أوّلُ": معناه، واستعمالاته، وأحكامه من حيث الإعرابُ والبناءُ، والإضافةُ، والتعريفُ والتنكيرُ:

مذهب البصريين: أن لفظ "أول" على وزن "أفعل"، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

فمذهب سيبويه وجمهورهم: أنه من تركيب "وولٍ" كـ"دَبَلٍ" ولم يُستعمل هذا التركيب إلا في لفظ "أول" ومتصرفاته. قال سيبويه في (الكتاب) (١٩٥/٣): وأما "أول" فهو "أفعل"؛ يدلك على ذلك قولهم: "هو أولُ منه"، و"مررت بأولَ منك"، و"الأولى". انتهى ما قال سيبويه.

ومعنى ما قال سيبويه في النص السابق: أن كلمة "أول" على وزن "أفعل"؛ فهمزته إذًا زائدة، وفاؤه وعينه واوان؛ بدليل منعهم إياه من الصرف، لكونه صفة على وزن "أفعل"، فقالوا: هو أول منه، من غير تنوينه. وقالوا: مررت بأولَ منك، بجعل علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ وبدليل أيضًا: أن مؤنثه "أولى" بزنة "فعلى".

وقال ابن عصفور في (الممتع) (٥٦٣/٢) وما بعدها: "فإن قال قائل: إنما يكون ما ادعيته صحيحًا من أن فاءه وعينه واوان - يعني: كما هو مذهب سيبويه - إذا كان وزنها - أي: وزن كلمة "أول" - "أفعل" فما تنكر أن يكون وزنها "فعّل"؛ فتكون الواو عينًا مضعّفة، فالجواب أن الذي يدل على أنها "أفعل" لزوم "مِن" لها؛ فتقول: لقيته أولَ من أمس. كما تقول: زيدٌ أفضلُ مِن عمرو. مع منع الصرف". انتهى ما قال ابن عصفور.

ومعنى هذا النص: أنه قد اختار ما ذهب إليه سيبويه وأيده، ورد على من يعارضه.

وقال بعض البصريين: إن أصله "أوأل" من "وأل" أي: نجا؛ لأن النجاة في السبق، صاحب هذا المذهب يربط بين الصيغة والوزن وبين المعنى اللغوي لما تدل عليه الكلمة.

وقال بعضهم: أصله "أأول" من "آل"؛ أي: رجع؛ قال: لأن كل شيء يرجع إلى أوله، فهو إذًا "أفعل" بمعنى: المفعول، كقولنا: "أشهر" بمعنى: المشهور، و"أحمد" بمعنى: المحمود، فقلبت الهمزة في الوجهين الأخيرين واوًا قلبًا شاذًّا.

فإذا تركنا ما قاله البصريون، وانتقلنا إلى الحديث عن وجهة نظر الكوفيين في لفظ "أول"، نجدهم أنهم قالوا: هو "فوعل" من "وأل"؛ فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء.

وقال بعضهم: "فوعل" من تركيب "وول" فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل.

وقال الرضي في (شرح الكافية) (٣/٤٦٠): واستعماله بـ"من" مبطلٌ لكونه "فوعل". وقال أيضًا في (شرح الشافية) (٢/٣٤٠): تصريفه على "أولى" و"أول" دليلٌ على أنه أفعل التفضيل، وليس بـ"فوعل" كما قال الكوفيون، والصحيح: أنه "أفعل" من تركيب "وول" وإن لم يُستعمل هذا اللفظ.

يعني: أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين لا من "أول" ولا من "وأل"؛ لئلا يلزم قلب الهمزة شاذًّا. انتهى ما قال الرضي.

ومعنى هذا أيضًا: أنه قد اختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

ونكتفي بهذه الإلمامة السريعة التي نطل منها على بنية هذه الكلمة، وننتقل الآن إلى الحديث عن أشهر استعمالاتها؛ لنقف ما تستحقه من إعراب أو بناء؛ فنقول: إن أشهر استعمالاتها ثلاثة:

أحدها: أن تكون اسمًا لا ظرفية فيه، معناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره؛ وذلك نحو قولهم: "ما له أولٌ ولا آخر" أي: ما له بداية ولا نهاية. ونحو قول من قال: "أول الغيث قطر ثم ينهمر" أي: بدايته التي هي ضد نهايته.

ومن هذا أيضًا قول الشاعر:

عرف الناس أن حاتم طي ❖ أول في الندى وأنت الثاني

وإما أن يكون بمعنى قديم الذي يقابله حديث، كقولهم: "بيت المقامر ليس فيه أولٌ ولا آخرٌ"؛ أي: ليس فيه قديم ولا حديث.

وتارة يأتي وصفًا بمعنى: سابق؛ نحو: "لقيته عامًا أولًا" بالتنوين؛ لأنه كما قال بعضهم: قد يؤنّث بالتاء؛ فيقال: "سنة أولة" و"سنوات أولات"، والوصف الذي على وزن "أفعل" لا يكون ممنوعًا من الصرف إلا إذا كان مؤنثه لم تلحقه التاء.

وقال الرضي في (شرح الكافية) (٣/٤٦٠): وأما قولهم: "أولة وأولتان" فمن كلام العوام، وليس بصحيح. انتهى ما قال الرضي.

ولفظ "أول" في كل ما سبق في هذا الاستعمال معرب منصرف.

الثاني: أن يرد بمعنى: أسبق؛ الدال على التفضيل، فتليه في هذه الحالة "من" جارة للمفضل عليه، ويُمنع من الصرف بالوصفية ووزن الفعل؛ لتجرد مؤنثه من التاء، وذلك نحو قولهم: "هذا أول من هذين" أي: أسبق من هذين. و"أنت في الإحسان أول من غيرك"؛ أي: أسبق من غيرك. وهل هو حينئذٍ أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارٍ مجراه في تجرده من التاء وتلو "من" له ومنعه من الصرف؟ خلاف بين العلماء.

الثالث: أن يرد ظرفًا للزمان بمعنى: "قبل"، كقولك: "رأيت الهلال أول الناس"؛ أي: قبلهم، وهذا الاستعمال هو الذي يجري على لفظ "أول" فيه

الأحكام الأربعة السابقة التي تجري على "غير" و"قبل" ونظائرهما، فيعرب في ثلاث حالات، ويبنى في حالة واحدة.

وحالات إعرابه هي:

الحالة الأولى: إذا أضيف لفظًا ومعنًى؛ مثل: "أسرعت للصارخ - أي: للمستغيث - أول الناس ثم توالوا بعدي".

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه منه، وينوى ثبوت لفظه نصًّا؛ نحو: "أسرعت للصارخ أول" من غير التلفظ بالمضاف إليه مع نية لفظ هذا المضاف إليه، فكأنه مذكور موجود.

الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوَى لفظه ولا معناه؛ كقولك: "أسرعت للصارخ أولًا".

والحالة التي يبنى فيها على الضم هي التي يحذف المضاف إليه منه وينوَى ثبوت معناه دون لفظه؛ كقول معن بن أوس يخاطب صديقًا له:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ❖ على أينا تعدو المنية أول

فأورد الشاعر لفظ "أول" مبنيًّا على الضم، والأصل فيه - في البيت المذكور -: على أينا تعدو المنية أول أوقات عدوها، أو: أول الوقتين؛ وبيان ذلك: أن لكل من معنٍ وصديقه وقتًا يموت كل واحد منهما فيه، ويقدِّر الشاعر أن أحدهما يسبق الآخر، ولا يعرف عدو المنية - أي: الموت - في أول الوقتين المقدرين لهما على أيٍّ الرجلين منهما. و"عمرك" - بفتح العين - مبتدأ خبره محذوف؛ أي: لعمرك قسمي، أو لعمرك يميني. وجملة: "ما أدري" جواب القسم، والمصراع الثاني في البيت في محل نصب على أنه سادٌّ مسدّ مفعولي "درى"؛ لأن "درى" من

أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وهو معلَّقٌ عن العمل في لفظه؛ بسبب الاستفهام. و"على أينا" جار ومجرور متعلق بـ"تعدو"، و"أول" ظرف مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، عامله الفعل "تعدو"، وجملة: "وإني لأوجل" جملة معترضة بين "أدري" وبين الساد مسد مفعوليها؛ بمعنى: أنها لا محل لها من الإعراب، و"أوجل" معناها: خائف. والمعنى: أقسم ببقائك ما أعلم أينا يكون المقدَّم في عدو الموت عليه، وهذا المعنى كما قال الشاعر:

فأكرم أخاك الدهر ما دمتما معًا ❖ كفى بالمرات فرقة وتنائيا

وقال ابن هشام في (أوضح المسالك) (٢/٢١٧) وما بعدها: "وحكى أبو علي "ابدأ بذا مِن أولُ - مِن أولِ - مِن أولَ" يعني: بالضم على نية معنى المضاف إليه بعد حذفه. و"مِن أولِ" بالخفض على نية لفظ المضاف إليه بعد حذفه، و"مِن أولَ" بالفتح على نية ترك الإضافة لفظًا ومعنى ومنعه من الصرف في هذه الحالة للوزن والوصف". انتهى ما قاله ابن هشام.

"دونُ" والجهاتُ الستُّ: مفهومُها، وأحكامها:

معنى كلمة "دون" وأحكامها:

إن كلمة "دون" هي اسم؛ بدليل دخول "مِن" عليها، فيقال: "هذا من دونك"، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، وهي ظرف مكان ملازم للإضافة للأسماء المفردة في أغلب أحوالها، وهي نقيض فوق، وقد تطلق على الحقير الخسيس؛ قال الشاعر:

إذا ما علا المرء رام العلا ❖ ويقنع بالدون من كان دونا

ولا فعلَ لها على الصحيح، وهي في الأصل اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه؛ نحو قولك: "جلست دون زيد"، ثم تُوسِّع فيها باستعمالها في الرتبة المفضولة تشبيهًا للمعقول بالمحسوس، كقولك: "زيد دون عمرو فضلا".

ثم تُوسِّع فيها باستعمالها في مطلق تجاوز شيء إلى شيء آخر؛ كقولك: "فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة"، و"أكرمت زيدًا دون عمرو"، ويعتورها الأحوالُ الأربعة التي مرَّت في "قبل" و"بعد" و"أول" ونظائرها؛ فتعرب في ثلاثة منها وتبنى في واحدة على النحو الذي سبق تفصيله غير مرة، وأنشد سيبويه في (الكتاب) (٣/٢٩٠):

لا يحمل الفارس إلَّا الملبون ❖ المحض من أمامه ومن دون

قال السيرافي فيما نقله عنه المرحوم الشيخ عبد السلام هارون محقق (الكتاب) - طيب الله ثراه - : "إنما ذكر سيبويه الشاهد في قوله: "ومن دون"؛ لأنه لم يضف، وفيه دليل على التنكير والتعريف؛ لأنه يحتمل - أي يجوز - أن يقال: "من دونٍ"، فيكون نكرة، ويحتمل أن يكون: "من دونُ" بالضم فيكون معرفة، إلا أن الشعر موقوف". انتهى ما قال السيرافي.

ورأى الأعلم الشنتمري أن الشاهد فيه قصر "دون" عن الإضافة وبناؤها على الضم في النية، قال: لأن القافية لو كانت مطلقة - يعني: محركة - لم تكن "دون" إلا مضمومة بمنزلة "قبل" و"بعد". وشرح الأعلم هذا الشاهد فقال: وصف فرسًا و"الملبون" الذي يسقى اللبن وأثر به لكرمه وعتقه، و"المحض" الخالص ويجوز رفعه ونصبه، فالرفع على أنه من صفة الملبون، والنصب على أنه من صفة اللبن.

والجهات الست: أي أسماؤها، وهي: "يمين، وشمال، وأمام، ووراء، وتحت، وفوق"، وبعض الجهات قد يكون لها أكثر من اسم واحد؛ فيقال مثلًا: أمام كما

يقال قدام، وهما بمعنى واحد، ووراء كما يقال خلف، وهما بمعنى واحد، وتحت كما يقال أسفل، وهما بمعنى واحد، وهي ترد على النحو الذي ورد تفصيله في "قبل" و"بعد" ونظائرهما؛ فتعرب في ثلاث حالات وتبنى على الضم في حالة واحدة.

من الأسماء الملازمة للإضافةِ: "حسْبُ"، و"عَلُ"

حسْبُ: معناه، وأوجه استعماله، وأحكامه:

كلمة "حسب" من الأسماء الملازمة للإضافة، ولها في العربية استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ؛ أي: اسم فاعل من الفعل "كفى" فتستعمل مضافة لفظًا ومعنًى، وتستعمل استعمالات الصفات المشتقة؛ فتكون نعتًا للنكرة؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة شأنها في ذلك شأن اسم الفاعل؛ فتقول: مررت برجل حسبك من رجل؛ أي: كافٍ لك عن غيرك. وتكون حالًا لمعرفة كقولك: هذا عبد الله حسبك من رجل، بنصب "حسب" على أنها حال وصاحبها "عبد الله"، أي: كافيًا لك عن غيره، وهي في هذا الاستعمال تكون من الأسماء الجامدة لفظًا المشتقة تأويلًا، أي: لفظها جامد وهي في تأويل المشتق؛ ولهذا جاز عند استعمالها مراعاة لفظها، وجاز أيضًا مراعاة معناها.

قال صاحب (النحو الوافي) - طيب الله ثراه - (١٤٩/٣): "فأما مراعاة لفظها فتجيز معاملته - أي معاملة هذا اللفظ أو هذا الاسم - معاملة الأسماء الجامدة، فيقع في كثير من مواقعها الإعرابية المختلفة، والصحيح الفصيح: أن يقتصر من تلك المواقع الإعرابية على المبتدأ، أو الخبر، أو اسم الناسخ، أو الجر بحرف الجر الزائد "الباء"، وأورد - رحمه الله - أمثله لهذه المواقع؛ فمن أمثلة كونه مبتدأً قول الشاعر:

وما أبغي سوى وطني بديلًا ❖ فحسبي ذاك من وطني شريف

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٠٦]. ومن أمثلته خبرًا قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣]، ومن أمثلته اسمًا للناسخ قوله تعالى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢]، ومن أمثلته مجرورًا بالباء الزائدة قولك: "بحسبك درهم"، فالباء حرف جر زائد، و"حسب" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه، و"درهم" خبر، ولا يجوز العكس؛ لأن "حسبك" نكرة مختصة بالإضافة، والذي بعدها وهو "درهم" نكرة غير مختصة.

بل إن سيبويه يرى أن المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و[التوبة: ٥٩] ، هو ﴿حَسْبُهُمُ﴾ مع أنها نكرة لها مسوِّغ، لكن الذي يليه معرفة محضة؛ لأن مذهبه أن الجملة الاسمية إذا اختلف طرفاها تعريفًا وتنكيرًا والأول نكرة - لها مسوغ للابتداء بها؛ فإنها هي المبتدأ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

أما الجمهور فهم يرون: أن المبتدأ حينئذٍ هو المعرفة المؤخرة، لا النكرة المقدمة وإن كان لها مسوغ؛ لأن المعرفة هي الأخص، فالنكرة المسوغة المقدمة والمعرفة المؤخرة شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما، فالأخص هو المبتدأ.

ذكر ذلك ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) (٢/ ٤٥١)، وأورد لكل مذهب من هذين المذهبين ما يشهد له من السماع والقياس، فجوّز المذهبين قائلًا: "ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالًا للدليلين" يعني: إعمالًا لدليل سيبويه ولدليل الجمهور. انتهى ما قاله ابن هشام.

وبمراعاة لفظ "حسب" التي تجيز معاملة هذا اللفظ معاملة الأسماء الجامدة يردّ على من زعم أنها اسم فعل مضارع بمعنى: "يكفي"؛ لأن العوامل اللفظية نحو:

"إن" والباء في الأمثلة المتقدمة لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، وكذلك العوامل المعنوية كالابتداء على الأصح، وأما مراعاة معناها فتجيز معاملة هذا اللفظ معاملة اسم الفاعل العامل النكرة الذي بمعناه، وهو كافٍ، فيقع لفظ "حسب" نعتًا للنكرة وحالًا للمعرفة كما تقدم.

الاستعمال الثاني لـ"حسب": تكون فيه بمنزلة "لا غير" في المعنى، فتستعمل مفردة عن الإضافة في اللفظ، وينوى ثبوت معنى المضاف إليه، وتبنى على الضم، ويتجدد لها إشرابها المعنى الدال على النفي بسبب قطعها عن الإضافة لفظًا، وتلازم الوصفية للنكرة أو الحالية من المعرفة أو الابتدائية أو الخبرية.

ومن أمثلتها في الوصفية قولك: "رأيت رجلًا حسب"، و"إن لكل إقليم حاضرة حسب" فـ"حسب" في المثالين مبنية على الضم في محل نصب على الوصفية.

وفي الحالية: "رأيت زيدًا حسب" و"اتسعت الحديقة حسب"، فـ"حسب" في المثالين مبنية على الضم في محل نصب على الحالية، كأنك قلت: حسبي، أو حسبك؛ فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك، ولم تنوِّن؛ لأنك نويت معنى المضاف إليه، فبنيت "حسب" على الضم كـ"قبل" و"بعد".

ومن أمثلتها في الابتدائية أو الخبرية قولك: "قبضت عشرة فحسب" و"قرأت ثلاثة كتب فحسب"، فـ"حسب" في المثالين مبنية على الضم في محل رفع على الابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف، أي: فحسبي ذلك، فاسم الإشارة المؤخر خبر، أو في محل رفع على الخبرية عند الجمهور، والمبتدأ محذوف، فاسم الإشارة مبتدأ مؤخر، و"حسب" خبر مقدم.

والمعنى في جميع الأمثلة المذكورة: رأيت رجلًا لا غير، وإن لكل إقليم حاضرة لا غير، ورأيت زيدًا لا غير، واتسعت الحديقة لا غير، وقبضتُ عشرة لا غير، وقرأت ثلاثة كتب لا غير. ودخلت الفاء في مثالي الابتداء تزيينًا للفظ فقط.

هذا، وقد اقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم:

قَبلُ كَغَيرُ بَعدُ حَسبُ أوَّلُ ❖ وَدُونُ والجِهَاتُ أيضًا وَعَلُ

وَأعرِبُوا نَصبًا إذَا مَا نُكِّرَا ❖ قَبلًا وَمَا مِن بَعدِهِ قد ذُكِرَا

أن "حسب" تعرب نصبًا إذا نكرت كـ"قبل" و"بعد".

فاعترضه أبو حيان؛ لأنه - أي ابن مالك - ذكرها مع الظروف مع أنها ليست ظرفًا، فلا وجه لنصبها على الظرفية، إلا إن كان ينقل عن العرب انتصابها على الحال فقط إذا كانت نكرة.

ودافع ابن هشام عن ابن مالك ذاكرًا أن أبا حيان إن أراد بكون "حسب" نكرة قطعها عن الإضافة لفظًا - اقتضت هذه الإرادة أمرين كلاهما ممنوع:

اقتضت أولًا: أن استعمالها حين تُقطع عن الإضافة منصوبة أمر شائع في كلام العرب، وهذا ممنوع؛ لأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم.

واقتضت ثانيًا: أنها كانت مع الإضافة معرفة بالإضافة، وهذا أيضًا ممنوع؛ لأنها نكرة دائمًا أضيفت أم لم تضف.

وإن أراد أبو حيان تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حين تكون مضافة؛ لأنها لم ترد في كلامهم إلا نكرة كذلك؛ لأن إضافتها كَلَا إضافة؛ إذ هي في تقدير الانفصال، فلا تفيد التعريف، ولا وجه لتوقف أبي حيان في تجويزه انتصابها على الحال حين إذ كانت مضافة؛ لأن نصبها على الحال مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب (الصحاح) للجوهري.

وأيضًا لا وجه للاعتذار عن ابن مالك لقوله: "وأعربوا نصبًا إذا ما نكرا"؛ لأن مراده التنكير الذي ذكره في "قبل" و"بعد"، وهو أن تُقطع عن الإضافة لفظًا وتقديرًا وتنصب على الظرفية؛ بحيث يقال: "قرأت كتابًا حسبًا - أو فحسبًا" ولم يُسمع ذلك. أي: لم يُسمع تنكير هذا الاسم ونصبه.

عَلُ: معناها، وعلاقَتُها بالظرف "فوقِ" اتفاقًا وافتراقًا:

"علُ" ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو، أي: الدلالة على أن شيئًا أعلى من آخر، فهو يوافق الظرف "فوق" في المعنى، كما يوافقه أيضًا في البناء على الضم، وذلك إذا كان معرفة بأن أريد به علو معين، وحذف ما أضيف إليه ونوي معناه؛ وذلك نحو قولك: "تمتعت بالأزهار من أسفل داري ومن علُ" أي: ومن فوق داري.

ومن ذلك قول الفرزدق يهجو جريرًا:

ولقد سددت عليك كل ثنية ❖ وأتيت نحو بني كليب من عل

أي: من فوقهم. والثنية: الطريق في الجبل.

ومن ذلك أيضًا قول أبي النجم يصف فرسًا:

أقب من تحتُ عريض من عل

أي: هو أقب، أي: ضامر البطن من أسفله وعريض من فوقه.

كما يوافق "فوق" كذلك في إعرابه إذا كان نكرة؛ بأن أريد به علو مجهول، كقول امرئ القيس يصف فرسًا كذلك:

مكر مفر مقبل مدبر معًا ❖ كجلمود صخر حطه السيل من عل

الشاهد قوله: "من عل" بكسر اللام، فهو معرب لقطعه عن الإضافة لفظًا ومعنًى؛ أي: من شيء عال، أي شيء كان من غير تعيين العلو، والمكر - بكسر الميم - : الذي لا يسبق في الكر، و"المفر": الذي يفر عليه راكبه من الأعداء، و"الجلمود" هو: الحجر العظيم الصّلب.

وذكر الصبان في حاشيته على (شرح الأشموني) (٢/ ٢٧٠): أن الاستشهاد بهذا البيت - يعني بيت امرئ القيس - على قطع "عل" عن الإضافة لفظًا ومعنًى،

وإعرابه لذلك فيه نظر. فليس منونًا بالفعل حتى يُستشهد به على قطعه عن الإضافة لفظًا ومعنًى، ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي. قال: فالحق أنه محتمل - أي جائز - لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه، وأن يكون لأجل وقف الروي، فلا يصلح شاهدًا على القطع؛ فاستفِده. انتهى ما قاله الصبان.

فإذا انتقلنا من بيان الموافقات التي بين الظرفين إلى بيان المخالفات بينهما في ضوء ما ذكره ابن هشام عرفنا أن "علُ" يخالف "فوق" في أمرين:

أحدهما: أنه لا يستعمل إلا مجرورًا بـ"مِن" دائمًا، أي في حالتي بنائه وإعرابه، كالأمثلة السالفة، أما "فوق" فيأتي منصوبًا على الظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ٦١]، كما يأتي مجرورًا بـ"من"؛ كقوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الزمر: ٢٠]، وتنطبق عليه كذلك بقية الحالات الأربعة التي سبق ذكرها في "قبل" و"بعد". والأمر الآخر الذي يخالف فيه "علُ" الظرف "فوق" فهو: أنه لا يستعمل مضافًا بخلاف "فوق"؛ إذ هو ظرف مكان ملازم للإضافة في أكثر حالاته، وقد يقطع عنها كنظائره.

وختم ابن هشام حديثه عن "عل" بأن ظاهر ذكر ابن مالك لها - يعني في كتابه (شذور الذهب) صـ١٠٩ - في عداد هذه الظروف: أنه يجوز إضافتها، ومقتضى قوله في النظم - يعني في الألفية -:

وأعربوا نصبًا إذا ما نكِّرا ❖ قبلًا وما من بعده قد ذكرا

أنه يجوز انتصابُها على الظرفية أو غيرها كالحالية. قال: وما أظن شيئًا من الأمر - يعني جواز إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها - موجودًا.

يجوز حذفُ ما عُلمَ مِن مضافٍ، ومضاف إليه

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : حذفُ المضاف، وإقامةُ المضاف إليه مُقامَه ١٧٥

العنـــصر الثـــاني : حذفُ المضاف، وإبقاءُ المضافِ إليه على إعرابه، حذفُ المضافِ إليهِ ١٧٩

حذفُ المضاف، وإقامةُ المضاف إليه مُقامَه

يجوز أن يحذف المضاف، والغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه، وهو في ذلك على قسمين: سماعي، وقياسي؛ فإن صح استبداد القائم مقامه بالإعراب في المعنى فالحذف سماعي.

ومعنى استبداد القائم مقامه بالإعراب: أن يكون المضاف إليه صالحًا لأنّ يتوجه إليه العامل الذي كان متوجهًا إلى المضاف؛ بحيث يصلح المضاف إليه أن يكون واقعًا موقع المضاف معنى وإعرابًا، بأن يكون المضاف إليه صالحًا للفاعلية إن كان المضاف المحذوف فاعلًا، أو للمفعولية إن كان المضاف للمحذوف مفعولًا، وإنما كان الحذف في هذه الحالة سماعيًّا؛ لأن صلاحية المضاف إليه للوقوع حينئذٍ موقع المضاف في المعنى والإعراب قد يؤدي إلى لبس وغموض وعدم فهم مراد المتكلم؛ إذ قد يتبادر إلى ذهن السامع أو المخاطب أن لا حذف، وأن المتكلم إنما يقصد المعنى الذي يدل عليه ظاهر العبارة دون حذف؛ ومن ثمّ قصر العلماء ذلك على المسموع من العرب الأوائل وحدهم، ومن ذلك مثلًا حذف كلمة "ابن" في قول عمر بن أبي ربيعة:

لا تلمني عتيق حسب الذي بي ❖ إن بي يا عتيق ما قد كفاني

وقد أخبرنا التاريخ أنه كان يخاطب ابن أبي عتيق ولم يكن يخاطب عتيقًا.

أما إن لم يصح استبداد المضاف إليه بالإعراب في المعنى بعد حذف المضاف - فالحذف في هذه الحالة قياسي؛ لأن عدم صلاحية المضاف إليه لذلك دليل على حذف المضاف، ومن هنا كان وجود قرينة تدل على لفظ المضاف المحذوف أو معناه من شروط كون هذا الحذف قياسيًّا؛ بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو

غموض أو تغيير للمعنى المراد، وذلك نحو قولك: "حدثتني التجارب أن من يبغي بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق".

والقرينة الدالة على حذف المضاف في المثال السابق قرينة عقلية، وهي أن التجارب لا تتحدث، وإنما الذي يتحدث هم أصحابها القائمون بها، فمن الواضح أن المراد: حدثني أهل التجارب - مثلًا - أو أصحاب التجارب.

وهذا الحذف القياسي له مواضع، فالمضاف المحذوف الذي يحل مضاف إليه محله في الإعراب قد يكون فاعلًا، كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمر ربك. وقد يكون غير فاعل كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: وأسأل أهل القرية. فالمضاف المحذوف هو المفعول به، والحذف قياسي؛ لعدم استبداد القرية وقوع السؤال عليها حقيقة.

وكقوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: أشربوا حب عبادة العجل، فالمضاف المحذوف هو المفعول الثاني للفعل "أشرب" المبنيّ للمفعول، ومفعوله الأول هو واو الجماعة الواقعة نائب فاعل، والحذف قياسي؛ لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشربًا في قلوبهم. وقد يكون مفعولًا مطلقًا كقول الأعشى:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ❖ وبت كما بات السليم مسهدا

الأرمد: المريض بمرض في عينيه. والسليم: من لدغته أفعى، أي: اللديغ، فهو من الأضداد، وسمي بذلك للتفاؤل بالسلامة. والمسهد: المسهّر. والمراد: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا، فالمضاف المحذوف هو المفعول المطلق، وهو حذف قياسي؛ لعدم صلاحية أن يكون المعنى: ألم تغتمض عيناك ليلة الأرمد، بجعل كلمة "ليلة" ظرف زمان، أي: في ليلة الأرمد.

وقد يكون المضاف المحذوف مفعولًا فيه ؛ وذلك نحو قولهم : "أتينا طلوع الشمس" ، أي : وقت طلوع الشمس. أو يكون مفعولًا له نحو : "جئت زيدًا فضله" أي : ابتغاء فضله. وقد يكون مفعولًا معه نحو : "رجعت إلى البيت والليلَ" أي : ومجيء الليل. وقد يكون حالًا نحو : "تفرقوا أيادي سبا" أي : مثل أيادي سبا. وقد يكون مجرورًا بالحرف كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب : ١٩] أي : كدوران عيني الذي يغشى عليه من الموت. وقد يكون مجرورًا بالإضافة كقول النابغة الذبياني :

يومًا بأجود منه سيب نافلة ❖ ولا يحول عطاء اليوم دون غد

السيب هو : العطاء والمعروف. والنافلة هي : الزيادة. والشاهد في قوله : "دون غد" ؛ حيث حذف المضاف الذي كان مجرورًا بإضافة "دون" إليه ، وأقام المضاف إليه وهو لفظ "غد" مقامه وأعربه بإعرابه ، والأصل : دون عطاء غد. وقد يكون المضاف المحذوف مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة : ٩٧] والأصل : زمن الحج ، أو : موسم الحج ، أشهر معلومات.

وقد يكون خبرًا للمبتدأ كقول الحطيئة :

وشر المنايا ميِّت بين أهله ❖ كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره

المنايا : جمع المنية ، وهي الموت. والحاضر هو : الحي العظيم أو القوم. والشاهد في البيت قوله : "ميت بين أهله" فإن هذه الكلمة وقعت خبرًا عن قوله : "شر المنايا" ، وأنت تعلم أن الخبر يجب أن يكون عين مبتدئه في المعنى ، وهذا الخبر لا يصلح أن يكون كذلك ؛ لعدم صلاحية كلمة "ميت" أن تكون خبرًا عن "شر المنايا" ؛ إذ لا يقال : "شر المنايا ميت" ؛ فوجب أن يكون الكلام على تقدير مضاف يصحّ معه الكلام ويتم به للخبر ما وجب فيه ، وهو أن يكون الأصل : "منية ميت" ؛ فحذف

المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه. يريد الشاعر أن يقول: شر دروب الموتِ الموتُ على الفراش، وهو الذي يقال فيه: مات فلان حتف أنفه.

وقد يكون خبرًا للناسخ كقوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فالأصل: ولكن البرَّ برُّ من آمن؛ لأن أول الآية فيها نفي كون البر تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يستدرك إنما يكون من جنس ما ينفى.

وإذا حذف المضاف وخلفه المضاف إليه في الإعراب - كما تقدم - فتارة - وهو الأكثر - لا يلتفت إليه - أي: إلى هذا المحذوف - عند عودة الضمائر ونحوها مما يقتضي المطابقة، كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، ... وغير ذلك، فكأنه لم يوجد أصلًا.

وتارة يلتفت إليه، فكأنه مذكور موجود. فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] أي: واسأل أهل القرية؛ فحذف المضاف ولم يلتفت إليه، فعاد الضمير مفردًا مؤنثًا في قوله: ﴿فِيهَا﴾ على القرية، أي على المضاف إليه المذكور، ولو التفت إلى المضاف المحذوف لقيل: الذين كنا فيهم.

ومن ملاحظة المضاف المحذوف كأنه مذكور موجود قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] والأصل: أو كذي ظلمات - بالإفراد - والضمير في "يغشاه" مذكر؛ إذ لوحظ في مرجعه المضاف المحذوف، فعاد إليه الضمير مذكرًا، فكأنه التُفت إليه، ولو كان مطروحًا لعاد الضمير على "ظلمات" فقيل: يغشاها. وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

وَمَا يَلِي المُضَافَ يَأتِي خَلَفَا ❖ عَنهُ في الإعرَابِ إذا مَا حُذِفَا

حذفُ المضاف، وإبقاءُ المضافِ إليه على إعرابه، حذف المضاف إليه

حذفُ المضاف وإبقاءُ المضافِ إليه على إعرابه :

أي : إبقاء المضاف إليه على جره كما لو كان المضاف موجودًا من غير أن يقوم مقام المضاف المحذوف في موقعه الإعرابي وحركته ، ولكن هذا قليل بالنسبة للنوع الذي سبق بيانه ، والذي خلف فيه المضاف إليه المذكور المضافَ المحذوف في الإعراب والحركة الإعرابية.

وشرط صحة ذلك النوع وقياسيته في الغالب : أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على كلمة مضافة مذكورة تماثله لفظًا ومعنًى أو تقابله ، بأن تكون ضد معناه ؛ لتكون دليلًا عليه بعد حذفه.

ومن أمثلة ذلك قولنا : "كل فتى محاسب على عمله ، وفتاة على عملها" والأصل : وكل فتاة ، فحذفت كلمة "كل" الثانية وبقي ما أضيف إليها على جره وهو لفظ "فتاة" بعد أن تحقق شرط ذلك ؛ لأنها معطوفة على كلمة مماثلة لها وهي "كل" الأولى ، وهي مماثلة لها لفظًا ومعنًى.

ومن ذلك أيضًا قولهم : "ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك" فالأصل : ولا مثل أخيه ؛ بدليل قولهم : "يقولان" بالتثنية نظرًا إلى المضافين المذكور والمحذوف ، فحذفوا كلمة "مثل" الثانية المعطوفة على مماثلتها الأولى وأبقوا المضاف إليه وهو لفظ "أخيه" على جره ؛ وذلك لتحقق شرط هذا الحذف مع إبقاء المضاف إليه على حاله ، ولو كان لفظ "أخيه" معطوفًا على "عبد الله" المجرور بإضافته إلى

"مثل" الأولى لقالوا: "ما مثل عبد الله ولا أخيه يقول ذلك" بإفراد "يقول" الواقع بجملته خبر اسم "ما" المفرد؛ حتى يتطابق الاسم والخبر في الإفراد.

ومن شواهد هذا النوع قول أبي دؤاد حارثة بن الحجاج:

أكل امرئ تحسبين امرأ ❖ ونار توقد بالليل نارا

أي: أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارًا، فحذف "كلًّا" الثانية المعطوفة على "كل" الأولى، وأبقى ما أضيفت إليه على جرِّه وهو لفظ "نار" الواقع بعد العاطف؛ لتحقق شرط ذلك.

لا يجوز أن نقدر عطف "نار" على لفظ "امرئ"؛ إذ يترتب على هذا التقدير أن نعطف "نارًا" في آخر البيت على "امرأ" وذلك ممتنع؛ لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف عطف واحد؛ لأن المعطوف عليهما حينئذٍ هما لفظ "امرئ" وهو مجرور بإضافة "كل" إليه، فعامله لفظ "كل" في أول البيت، ولفظ "امرأ" هو مفعول ثان لـ"تحسبين" فهما معمولان لعاملين مختلفين.

والعطف عليهما بحرف واحد ممتنع عند: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وهشام بن معاوية الضرير - وهو أحد أعلام المدرسة الكوفية - لأن العاطف الواحد نائب عن العامل الواحد، وعامل واحد لا يعمل جرًّا ونصبًا.

وأجاز ذلك: الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج.

والمختار الأول، وهو الحذف؛ لأن حذف ما يدل عليه دليل مجمَع عليه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

والبيت السابق يخاطب فيه الشاعر زوجه أو غيرها فيقول: إنه ما ينبغي لكِ أن تظني كل من له صورة الرجال رجلًا، ولا كل نار تشتعل نارًا، وإنما الخليق باسم

الرجل من كانت له صفات نفسية سنية وخِلال خلقية بهية، ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للإكرام والضيافة. ومثل ذلك قول الآخر:

ولم أرَ مثل الخير يتركه الفتى ❖ ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي: ولا مثل الشر.

وقوله:

ما كل سوداء فحمة ❖ ولا بيضاء شحمة

أي: ولا كل بيضاء.

وإلى القواعد النحوية السابقة أشار الناظم بقوله:

وربما جرّوا الذي أبقوا كما ❖ قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذف ❖ مماثلًا لما عليه قد عطف

ومن أمثلة المعطوف على مذكور لا يماثله وإنما يقابله: قراءة ابن جماز قوله تعالى: "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الاخِرَةَ" [الأنفال: ٦٧] بجر "الآخرة" على حذف مضاف، أي: والله يريد عمل الآخرة. وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المعطوف في هذه القراءة ليس المضاف وحده، بل المعطوف المحذوف هو جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر؛ إذ التقدير: تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة، فالمضاف المحذوف وهو "أعمل" معطوف في جملته على مضاف مذكور وهو "عرض"، وهما متقابلان لا متماثلان، هكذا قدّر ابن هشام في (أوضح المسالك) (٢/٢٢٤).

وقال صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري (٣/٢١٨): "ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز" انتهى.

وأول من قدّر ذلك ابن جني - فيما أعلم - ذلك أنه قال في (المحتسب) (١/ ٢٨١): ومن ذلك قراءة ابن جماز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٨] يحملها على "عرض الآخرة". قال أبو الفتح - يعني نفسه -: وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره: أنه لما قال ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٨] فجرى ذكر العرض، فصار كأنه أعاده ثانيًا فقال: عرض الآخرة، ولا يُنكَر نحو ذلك". انتهى ما قاله ابن جني.

حذفُ المضافِ إليهِ:

حذف المضاف إليه على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، فيزال من المضاف، وهو الجزء الأول في المركب الإضافي، ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم، وذلك يتحقق إذا كان المضاف كلمة "غير" كقولك: "قبضت عشرة ليس غير"، ونحو ذلك مما هو من الظروف الدالة على الغايات، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] أو ما هو شبيه بالغايات مثل: "حسب" مما سردناه وشرحناه قريبًا.

الثاني: أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوى لفظه ولا معناه، ويبقى المضاف بإعرابه، ويردّ له تنوينه، أي: أنه يرجع إلى حالته الإعرابية التي كان عليها قبل الإضافة، ويُرد إليه ما حذف للإضافة من تنوين أو غيره، وكأن الكلام في أصله خالٍ من الإضافة؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] وقوله ﷻ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، أعني: وكل فريق، والمضاف من ألفاظ الإحاطة. ونحو قوله - عز من قائل -: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أي: أي اسم تسموا به الله ﷻ فله الأسماء الحسنى.

والمضاف من أسماء الشرط. كما يتحقق هذا في الأسماء الدالة على البعضية مثل قولنا: "تشعبت فروع التخصص، فبعضٌ زراعي، وبعض صناعي، وبعضٌ طبي... إلى آخره" أي: فبعض الفروع.

الثالث: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى للمضاف إعرابه وتنوينه كما كان في الإضافة، أي: يبقى على حالته التي كان عليها قبل الحذف دون تغيير، ولا يرد إليه ما حذف منه للإضافة كالتنوين أو النون إن كان مثنًى أو مجموعًا، وإنما تظل أحكام الإضافة سارية عليه بعد الحذف كما كانت قبله.

وشرط ذلك في الغالب: أن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، وهذا العامل إما مضاف كقولهم: "أنفقت ربع ونصف المال"، والأصل: أنفقت ربع المال ونصف المال، فحذفوا المضاف إليه من الأول، وهو لفظ "المال"؛ لدلالة المضاف إليه الثاني عليه، وقد تحقق شرط هذا الحذف؛ إذ عطف على المضاف الأول وهو لفظ "ربع" اسم عامل الجر في اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعناه، أي: مماثل له لفظًا ومعنًى وهو لفظ "المال"، وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع؛ إذ تقدّم فيها مضافان وتأخر عنهما مضاف إليه واحد، فكأنما تنازعاه للعمل فيه، فأعمل الثاني منهما لقربه - كما هو مذهب البصريين - وحذف معمول الأول لكونه فضلة، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف على المضاف - كهذه المسألة - لا يجوز عند سيبويه والجمهور إلا في الشعر؛ اعتمادًا على الضرورة الشعرية. راجع في ذلك (الكتاب) لسيبويه، (١/ ١٧٩) وما بعدها.

والأصل في ذلك عند سيبويه: أنفقت ربع المال ونصفه، ثم أقحم "ونصفه" بين المتضايفين، أي: جيء به وحُشر بينه فصار: أنفقت ربع ونصفه المال، ثم حذف

الهاء إصلاحًا للفظ، أي: حذف المضاف إليه من الثاني لدلالة الأول عليه، مع ملاحظة: أن المضاف إليه المحذوف كان ضميرًا؛ اعتمادًا على أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره ذُكر بلفظ الظاهر في أول الكلام ثم أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة، فصار: أنفقت ربع ونصف المال.

وهذا جائز عند المبرد في الاختيار، والأصل عنده: أنفقت ربع المال ونصف المال، فحذف المضاف إليه من الأول لدلالة المضاف إليه الثاني عليه، انظر في ذلك (المقتضب) للمبرد (٤/ ٢٢٧) وما بعدها.

وقد اختار الناظم مذهب المبرد فقال:

ويحذف الثاني فيبقى الأول ❖ كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة إلى ❖ مثل الذي له أضفت الأول

فمذهب المبرد عند الناظم جائز سماعًا وقياسًا، أما السماع فقد ذكروا أن ذلك قد كثر سماعه كثرة توجب القياس عليه، وإن قلّ في نفسه فلا مانع من القياس عليه، وأما القياس فإن المضاف إليه - وهو الثاني - لما كان هو الأول بعينه صار كأنه حاضر في موضعه، فلذلك بقي المضاف بعد الحذف على حاله.

ومن ذلك قول الأعشى:

ولا نقاتِل بالعِصِيّ ❖ ولا نرامي بالحِجَارة
إلاَّ عُلالةَ أو بُدَا ❖ هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزَارهْ

العلالة: آخر جري الفرس. والبداهة: أوله. والنهد: الغليظ. والجزارة: القوائم والرأس، ويستحب في الفرس العربي غلظهما مع قلة لحمهما. وصف الشاعر قومه بأنهم أصحاب حرب يقاتلون على الخيل، وليسوا أصحاب إبل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضًا بالعصي والحجارة. والشاهد في البيت الثاني في قوله:

إلاَّ عُلالةَ أو بُدَاهَ ❖ هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزَارهْ

حيث فصل الشاعر بين المضاف وهو "علالة" والمضاف إليه وهو "قارح" بالعاطف والمعطوف وهما "أو بداهة" للضرورة الشعرية، وسوغ ذلك الفصل أن المعطوف والمعطوف عليه يقتضيان الإضافة إلى "قارح" اقتضاء واحدًا، فأنزل الشاعر المتعاطفين منزلة اسم واحد، وتقدير الكلام قبل الفصل: إلا علالة قارح أو بداهة، فلما اضطر الشاعر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة.

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

يا من رأى عارضًا أسر به ❖ بين ذراعي وجبهة الأسد

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته، فالشاهد فيه كالشاهد في الذي قبله. وقوله: "يا من رأى" المنادى محذوف، أي: يا قومي.

و"من" استفهامية، ويحتمل - أي يجوز - أن تكون موصولة؛ فتكون هي المنادى، فلا حذف. وقوله: "عارضًا" أي: سحابًا معترضًا في الأفق. وقوله: "أسر به" أي: لوثوقي بمطره. وقوله: "بين ذراعي" صفة ثانية لـ"عارضًا". و"الأسد": مجموعة كواكب في السماء على صورة الأسد. والشاعر يصف سحابًا اعترض بين نجمين في السماء مالا نحو الغروب، فكان ذلك بشارة على أنه سيعقبهما مطر غزير؛ فلذلك سرّ به وفرح.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

سقى الأراضين الغيثُ سهل وحزنها ❖ فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

الغيث هو: المطر. والشاهد في قوله: "سهل وحزنها"؛ حيث حذف منه المضاف إليه؛ إذ الأصل: سهلها، بالنصب على أنه بدل بعض من كل من "الأراضين".

و"الحزْن" ضد السهل، أي: هو ما غلظ من الأرض. و"نيطت" أي: تعلقت. و"العرى": جمع العروة، وهي ما يستمسك به ويعتصم ويتعلق به. و"الضرع": كل ذات ظلف أو خف.

وفي ضوء الخلاف السابق مع كثرة الشواهد الشعرية نرى: أن مذهب سيبويه هنا أولى وأرجح من مذهب المبرد؛ لجريانه على المعهود في نظم الكلام؛ وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره ذُكر كما رأى سيبويه، فيقال مثلًا: "هذا زيد وصديقه وجاره" بذكر لفظه الظاهر أولًا ثم يعاد بلفظ الضمير، ولا يقال: "هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد"، فإذا قدرنا الاسم الأول مضافًا إلى الاسم الظاهري والثاني مضافًا إلى ضمير الاسم الثاني - كما ذهب إلى ذلك سيبويه والجمهور - فقد أتينا بالشيء على أصله، وهذا تقدير سيبويه.

كما أن بقاء الاسم الأول على ما كان عليه في حال الإضافة لم يثبت عند سيبويه ومن تبعه إلا في الشعر؛ اعتمادًا على الضرورة الشعرية، أما مجيء ما حكى الفراء عن العرب من قولهم: "قطع الله الغداة يد ورجل من قاله"، وما حكى الكسائي من قولهم: "برئت إليك من خمس وعشر النخاسين" فمن الشاذ الذي ينبغي أن لا يقاس عليه، ولا يعترض به على سيبويه؛ لأنه يلزم على ما حكى الفراء والكسائي ورود ذلك الفصل بالعاطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه في السعة، وقد يعطف في غير الغالب على المضاف المحذوف منه المضافُ إليه اسمٌ غير مضاف، ولكنه عامل أيضًا في مثل المحذوف من الأول، كقول الراجز:

مه عاذلي فهائمًا لن أبرحا ❖ بمثلي أو أحسن من شمس الضحى

أي: بمثل شمس الضحى أو أمثل من شمس الضحى. فلفظ "مثل" مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور، فحذف الراجز "شمس الضحى" من الأول لدلالة

الثاني عليه، والعامل "أحسن" وهو غير مضاف، ولكنه عامل في الجار والمجرور بعده؛ لكونه متعلقه؛ أي: لكون الجار والمجرور متعلق به، والتعلق ارتباط لفظي ومعنوي، فأيضًا فيه ضرب من ضروب العمل. ومثله قول الراجز الآخر:

علّقت آمالي فعمت النعم ❖ بمثل أو أنفع من وبل الديم

الوبل هو: المطر الشديد. و"الديم" بكسر الدال جمع الديمة، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه عنهم أبو علي الفارسي: "ابدأ بذا من أولِ" بالكسر من غير تنوين على حذف المضاف إليه ونية لفظه، أي: من أول الأمر. وإنما كان ذلك من غير الغالب؛ لأن شرط حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورًا: أن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف - كما سبق بيانه - وهذا الشرط غير موجود فيما حكاه أبو علي، ومثل ذلك قراءة ابن محيصن - وهو أحد القراء الأربعة فوق العشرة - قوله تعالى: "فَلا خَوْفُ عَلَيْهِم" [البقرة: ٣٨]، [المائدة: ٦٩]، [الأنعام: ٤٨]، [الأعراف: ٣٥]، [الأحقاف: ١٣]، بالرفع من غير تنوين على إهمال "لا"؛ أي: فلا خوف شيء عليه. يعني: وتوجيه هذه القراءة أن تكون "لا" مهملة، أما "خوف" فيكون مبتدأ مرفوعًا وعلامة رفعة الضمة الظاهرة، "خوف" مضاف، و"شيء" مضاف إليه، و"عليهم" جار ومجرور متعلق بمحذوف هو خبر المبتدأ.

وذكر صاحب (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر) الشيخ أحمد بن محمد البنا (١/ ٣٨٨): أن يعقوب قد قرأ: "فلا خوفَ" بفتح الفاء من غير تنوين على جعل "لا" للتبرئة، أي: على جعلها نافية للجنس، ووافقه الحسن. يعني: فيكون "خوفَ" اسم "لا" مبنيًّا على الفتح في محل نصب. وقال البنا: وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفًا. انتهى ما قاله البنا.

الفصل بين المتضايفَينِ

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : مذهب النحاة في الفصل بين المتضايفيْن ١٩١
العنـــصر الثـــاني : مسائل الفصل الواردةُ عن العرب في الشّعر ١٩٨

مذهب النحاة في الفصل بين المتضايفيْن

مذهب البصريين - وعلى رأسهم سيبويه - : عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار؛ أعني: في النثر مطلقًا:

أي: سواءٌ أكان الفاصل ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، أم كان غيرهما، وخالف في ذلك يُونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين، فأجاز الفصلَ بهما بين المتضايفين؛ لكون الكلام - من وجهة نظره - لا يستغني بهما؛ لأنهما لا يتممان معنًى، فكأنَّ الفصل بهما كَلا فصل، من ناحية، ولكثرة ما يتسع في الظروف وشِبهها من ناحية أخرى، فأجاز أن يقال نحو: لا غلامَي بها لك، ولا يدَي اليوم لك، بإضافة المنفي بـ"لا" إلى ضمير المخاطب وهو الكاف؛ لأن الجار والمجرور والظرفَ - في المثالين السابقين - لا يتم المعنى بأيّ منهما، فَهُما ناقصان فلا ضررَ في الفصل بأيٍّ منهما بين المتضايفين من وجهة نظر يونس.

ومنع ذلك الخليل وسيبويه، وأوجبَا ثبوتَ النون في نحو المثالين السابقين وعدم الإضافة، فيقال عندهما: لا غلامين بها لك، ولا يدين اليوم لك؛ إذ لا فرقَ عندهما بين الناقص والتام من الظروف وشبهها في مجال الفصل بين المتضايفين، فكلاهما فاصلٌ لفظي يمنع من الإضافة، وعلة منع الفصل بين المتضايفين - عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين - أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، فهو الجار له، وقَبيحٌ أن يُفصل بين الجار ومجروره؛ ذلك لأن المجرور داخلٌ في الجار، فسارا معًا كأنهما كلمة واحدةٌ، فالمضاف إليه مُنَزَّلٌ من المضاف منزلة جزئِه؛ لأنه واقع موقعَ تنوينه، فكما لا يُفصل بين أجزاء الاسم الواحد لا يفصل كذلك بينه

وبين ما نُزِّلَ منزلة الجزء منه، وأجاز الخليل وسيبويه وجمهور البصريين الفصلَ بين المتضايفين في الشعر فقط، وبخصوص الظرف والجار والمجرور؛ لأن الشعر لغة الضرورة، ولأن الظرف والجار والمجرور يُتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وشواهد سيبويه في (الكتاب) على هذه الضرورة كثيرةٌ، منها: قول عمرو بن قميئة:

لَمّا رَأَت ساتيدِما اِستَعبَرَت ❖ لِلّهِ دَرُّ اليَومَ مَن لامَها

الشاهد فيه قوله: "درّ اليوم من" حيث فصل الشاعر بين المضاف وهو "درّ"، والمضاف إليه وهو "مَنْ" بالظرف وهو اليوم؛ للضرورة الشعرية.

والشاعر في البيت يتحدث عن ابنته التي صحبته لَمَّا خرج مع امرئ القيس إلى ملك الروم، يقول: إنها لما نظرت إلى جبل "ساتيدما" - وهو جبل بعيدٌ من ديارها - تذكرت بلادها وقومها، فاستعبرت - أي: بكت - شوقًا إليهم؛ وإحساسًا بوحشة الغربة، ثم قال: لله در اليوم، مَن لامَهَا على استعبارها وشوقها؛ إنكارًا على لائمها، لأنها استعبرت بحق، فلا ينبغي أن تُلام.

ومن شواهد ذلك أيضًا في (الكتاب) قول أبي حية النميري:

كما خط الكتاب بكف يومًا ❖ يهوديًّا يقارب أو يزيل

والشاهد في هذا البيت قوله: "بكف يومًا يهوديًّا" حيث أضاف الشاعر الكفَّ إلى اليهودي، مع الفصل للظرف كسابقه.

والشاعر في البيت وصف رسوم الدار وما بقي من آثارها، فشبّه ذلك بالكتاب في دقتها، أو في الاستدلال بها، وجعل كتابةَ الكاتب بعضها متقارب وبعضها متفرق؛ تمثيلًا لتلك الرسوم والآثار بتقارب بعضها وتباعد بعضها.

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة في الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور قولُ ذو الرمة:

كَأَنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا ❖ أواخِرِ المَيسِ أصواتُ الفَراريجِ

أضاف الشاعر "أصوات" إلى "أواخر الميس" وفصَلَ بينهما بما بينهما من الكلام؛ للضرورة الشعرية، والتقدير: كأن أصوات أواخر الميس من شِدة سير الإبل بنا، واضطراب رحالها عليها: أصوات الفراريج. والميس: شجر يُعمل منه الرحال، ويقال: هو النشم، وهو الشجر الذي كانت تُتخذ منه القسي، والإيغال: شدة السير.

الحقُّ عند الكوفيين أنَّ مسائلَ الفصل في السَّعةِ ثلاثٌ:

أجاز الكوفيون الفصلَ بين المتضايفين في الشعر والنثر، وبغير الظرف والجار والمجرور، وذكر العلماءُ: أن مسائلَ الفصل بين المتضايفين سَبْعُ مسائل؛ ثلاث منها جائزة في السعة - أعني: في الاختيار، أي: في النثر - وأربع في الشعر.

والمسائل الجائزة في النثر، هي:

المسألة الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما أن يكون مفعوله - أي: مفعول هذا المصدر - وإما أن يكون ظرفه؛ فالأول - وهو الفصل بين المصدر وفاعله بمفعول المصدر - قراءة ابن عامر، وهو أحد القراء السبعة، أصحاب القراءات المتواترة، وإمام أهل الشام في القراءة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وهو أعلى القراء السبعة سندًا، وأقدمهم هجرةً، وقد وُلِدَ في حياة رسول الله ﷺ سنة ثمانٍ من الهجرة، قرأ قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ" [الأنعام: ١٣٧] قرأ ابن عامر برفع "قتلُ" على

النيابة عن الفاعل بالفعل "زُين" المبني للمفعول، ونصب "أولادَهم" وجر "شركائهم". وعلى هذه القراءة فـ"قتلُ": نائب فاعل، وهو مضاف، و"شركائهم": مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و"أولادَهم" مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه.

والمعنى: وكذلك زَين الشيطانُ لكثير من المشركين أن يقتلَ شركاؤهم أولادَهم، فالشركاء هم فاعل القتل باعتبارهم الآمرين به.

قال صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري: وحسن ذلك - أي: الفصل - ثلاثة أمور؛ كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي؛ لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فسقَطَ بذلك قولُ الزمخشري في (الكشاف). وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - كان سَمِجًا مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور؟! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!.

انتهى ما قاله الشيخ خالد، وما نقله عن الزمخشري في (الكشاف).

والأمور الثلاثة التي ذكرها الشيخ خالد نقلها عن ابن مالك الذي دافَعَ عن هذه القراءة المتواترة في مؤلفاته.

ومنها: قوله في (شرح التسهيل): وتقدم أيضًا أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا، جدير بأن يكون جائزًا في الاختيار ولا يختص بالاضطرار.

ثم قال: وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر < : "وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ"؛ لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق

بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة، كما يُقتدَى بِمَن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلم عنهم مجاورة للعجم يَحْدث به اللحن، ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به - والكلام ما زال لابن مالك - أن أحد شيوخه الذين عَوَّلَ عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان < ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فَحَسَّنَ ذلك ثلاثة أمور.

ثم أورد الأمورَ الثلاثةَ التي نقلها عنه الشيخ خالد، ثم أردفها بقوله: فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مَزية، فَحُكِمَ بجوازه. انتهى ما قاله ابن مالك في (شرح التسهيل).

وقد ورد هذا الفصل في الشعر كثيرًا، ومن ذلك قول الشاعر:

عَتَوْا إذ أجبناهُم إلَى السِّلْمِ رأفةً ❖ فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغاث الأجَادِلِ

الشاهد في قوله: "سوق البغاث الأجادل"؛ حيث فصَلَ الشاعر بين المصدر المضاف - وهو سوق - والمضاف إليه - وهو الأجادل - بمفعول المصدر وهو "البغاث"، فـ"سوق" مصدر مضاف، و"الأجادل" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و"البغاث" مفعوله، والأصل سوق الأجادل البغاث، و"عتوا" معناه: أفسدوا وطغَوْا، و"إذ" بمعنى حين، والبغاث بتثليث الباء الموحدة في أوله وبالثاء المثلثة في آخره، فأوله مثلث الضبط، وآخره مثلث النقط، بينهما غَيْن معجمة، ومعناه: طائر ضعيف يُصاد ولا يَصيد، والأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر.

ومثال الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه - الذي هو فاعله بالظرف - قول بعض مَن يوثق بعربيته:

تَرْكُ يَوْمًا نفسِكَ وهَوَاهَا ❖ سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا

فـ"ترك" مصدر مضاف، و"نفسك" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ومفعوله محذوف تقديره: شأنها، و"يومًا" ظرف للمصدر، بمعنى: أنه متعلق به، وفُصِلَ به بين المضاف والمضاف إليه، و"هواها" مفعول معه، والتقدير: ترك نفسك شأنها يومًا مع هواها سعي لها في رَدَاها، أي: في هلاكها. ويجوز أن يكون الأصل: تركك نفسك، فترك مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ونفسك مفعول به، ثم حُذِفَ الفاعلُ وهو الكاف، وأضيف المصدر إلى مفعوله، فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفًا أي: اسمَ فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ويكون المضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه؛ فالأول كقراءة بعضهم: "فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ" [إبراهيم: ٤٧]، بنصب "وَعْدَهُ" وجر "رُسُلِهِ". وقد ذكرها الزمخشري في (الكشاف) (٢/٥٦٦) وأبو حيان في (البحر المحيط) (٥/٤٣٩)، ولم ينسبها أي منهما إلى أصحابها.

وفيها قوله: "مخلف" مفعول ثان للفعل "تحسبن" وهو اسم فاعل متعدٍّ إلى اثنين، وهو مضاف و"رسله" مضاف إليه من إضافةِ اسم الفاعل إلى مفعوله الأولِ، و"وعده" مفعوله الثاني، وقد فُصِلَ به بين المضاف والمضاف إليه، أي: "فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده". والأصل قبل الإضافة والفصل: "فلا تحسبن الله مخلفًا رسلَه وعدَه". ومن ذلك قول الشاعر:

مَا زَالَ يوقِنُ مَنْ يؤمُّكَ بالغِنَى ❖ وسِواك مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ

"من يؤمك" أي: من يقصدك، والاسم الموصول "مَنْ": فاعل الفعل "يوقن"، والجملة بعده صلة الموصول، فلا محل لها من الإعراب.

والشاهد في قوله: "مانع فضله المحتاج"، فقوله "مانع" وهو خبر المبتدأ "سواك" اسم فاعل متعدٍّ إلى مفعولين، وهو مضاف إلى مفعوله الأول وهو "المحتاج"، وقد فصل بينه وبين هذا المفعول بمفعوله الثاني وهو "فضله"، أي: وسواك مانعُ المحتاجِ فضله، والأصل قبل الإضافة والفصل: وسواك مانعٌ المحتاجَ فضله.

والثاني: وهو الفصل بالظرف بين اسم الفاعل ومفعوله، وهذا صادق بالجار والمجرور، كقوله ﷺ: ((هل أنتم تاركو لي صاحبي))، وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" في كتاب: "فضائل أصحاب النبي ﷺ"، باب: "قول النبي ﷺ: ((لو كنت متخذًا خليلًا))" (٤/١٩٢). وفي كتاب (تفسير القرآن) [الأعراف: ١٧٩]. فـ((تاركو)): جمع تارك اسم فاعل ترك، وهو مضاف إلى مفعوله، وهو: ((صاحبي)) بدليل حذف النون، و((لي)): جار ومجرور متعلق باسم الفاعل، وقد فُصل به بين المضاف والمضاف إليه، أي: هل أنتم تاركوا صاحبي لي، والأصل قبل الإضافة والفصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي، فـ((صاحبي)) مفعول به لاسم الفاعل. ومنه قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيرٍ لا أكون ومِدْحَتِي ❖ كناحتِ يومًا صَخْرَةٍ بعَسَيلِ

رشني: أمر من رِشت السهمَ، بمعنى: ألزقت عليه الريشة، وبابه باع.

والمعنى: أصلح حالي بخير، على التشبيه، والواو في "ومدحتي" واو المعية، و"مدحتي" مفعول معه، و"بعسيلي" جار ومجرور متعلق بـ"ناحت" والعسيل كأمير: مِكنسة العطار التي يجمع بها العطر، والتعبير كناية عن كون سعيه مِمَّا لا فائدةَ فيه مع حصول التعب والكد.

والشاهد في قوله: "كناحت يومًا صخرة"، فـ"ناحت" اسم فاعل مضاف، و"صخرة" مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و"يومًا" ظرف زمان منصوب بـ"ناحت" فهو مفعوله المتعلق به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه،

والمعنى: أنه يقول لِمَن يخاطبه: أجزني خيرًا على مديحي إياك، ولا تردني خائبًا، فأكون حينئذٍ كمن ينحت أو ينحت - من بابي ضربَ وقطعَ الصخر - بمكنسة العطار.

المسألة الثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل قسمًا، وذلك نحو ما حكاه الكسائي: هذا غلام والله زيد، بجر زيد بإضافة الغلام إليه، مع الفصل بينهما بالقسم. وما حكاه ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك، بجر ابن بإضافة الغلام إليه، مع الفصل بينهما بالشرط، وزاد ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) (٢/٩٤٤) الفصل بإما كقول تأبط شرًّا:

هما خطتا إما إسار ومنة ❖ وإما دم والقتل بالحر أجدر

في رواية "جر إسار ومنّة ودم" والإسار بكسرة الهمزة: الأسر، وأصله هما خطتان، فحذف النون للإضافة، والخُطة - بضم الخاء - هي الخَصلة، وعَدَّ الشاعر الأسر والمنة بعده بالعفو خصلةً واحدةً؛ لتلازمهما في الجملة.

والشاهد في قوله: "خُطتا إما إسار" حيث فصل بين المتضايفين بـ"إما" ويروى هذا البيت برفع أسماء الثلاثة السابقة الواقعة بعد "إما"؛ فيكون حذف النون من "خطتا" على هذه الرواية؛ للضرورة الشعرية، إذ لا إضافة حينئذٍ.

مسائل الفصل الواردةُ عن العرب في الشِّعر

المسائل الأربع الجائز فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر في ضوء ما ورد عن العرب:

المسألة الأولى: أن يكون الفاصل فيها بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف:

بمعنى: كونه ليس معمولًا بالمضاف، إنما هو معمول لغير المضاف، وإن كان عاملهما واحدًا، فاعلًا كانَ لغير المضاف أو مفعولًا، أو ظرفًا.

فالأول: وهو الفصل بفاعل غير المضاف، إذ فاعل المضاف لا يكون أجنبيًّا منه، قول الأعشَى:

أَنجَبَ أَيّام والِدَاه بِهِ ❖ إِذ نَجَلاهُ فَنِعمَ ما نَجَلا

يقال: أنجب الرجل إذا ولدت امرأتُه له ولدًا نجيبًا، و"إذ" ظرف بمعنى حين، و"نجلاه" أي: نسلاه، من النجل وهو النسل، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: فنعم ما نجلَا هُمَا.

والشاهد فيه: الفصل بين المضاف وهو لفظ "أيام" والمضاف إليه وهو لفظ "إذ" بفاعل "أنجب" وهو "والداه". وبيان ذلك: أن أنجب: فعل ماض، ووالداه: فاعله، وأيام: ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله: أنجب، وهو مضاف، وإذ: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وبه: جار ومجرور متعلق بأنجب. والتقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. فالفصل في هذا البيت في الواقع بالفاعل والجار والمجرور، لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف.

ويأخذ منه: جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية في الضرورة.

والثاني: وهو الفصل بمفعول غير المضاف بين المضاف والمضاف إليه، كقول جرير:

نَسقِي امتِياحًا نَدى المِسواكِ ريقَتَها ❖ كَما تَضَمَّنَ ماءَ المُزنَةِ الرَصَفُ

الانتياح: هو الاستياك، وانتياحًا: حال، صاحبها فاعل تستك، أي: منتاحة، أي: متسوكة، أو منصوب على نزع الخافض، أي: عند الانتياح، والكاف في "كما" للتشبيه، وما: مصدرية، والمزنة: السحاب، والرصف -بفتحتين-: فاعل الفعل: تضمن، وهو جمع الرصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف أرق وأصفى ماء.

والشاهد في البيت: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني الأجنبي من المضاف، وبيان ذلك: أن تسقي: فعل مضارع متعدٍّ إلى مفعولين، وماضيه سَقَى، وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله. وندى: اسم مقصور، وهو مفعوله الأول، وهو مضاف، وريقتها: مضاف إليه، والمسواك: مفعوله الثاني، وقد فصل به الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، أي: تسقي ندَى ريقتها المسواك، والفاصل - وهو قوله: "المسواك" - أجنبي من المضاف، وهو قوله "ندى"؛ لأنه ليس معمولًا له، وإن كان عاملهما - أعني: عاملا الفاصل والمضاف - واحدًا، وهو الفعل تسقي.

والثالث: وهو الفصل بالظرف الذي هو معمول غير المضاف بين المضاف والمضاف إليه، قول أبي حية النميري:

كما خط الكتاب بكف يومًا ❖ يهوديًا يقارب أو يزيل

وقد سبق أن أوردنا هذا الشاهدَ في أوائل هذا الدرس.

والشاهد فيه هنا: إضافة الكف إلى اليهودي مع الفصل بينهما بالظرف: يومًا، وهو أجنبي من المضاف.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف اسمًا مشبهًا الفعلَ في العمل، رافعًا بعده فاعله الذي يقع فاصلًا بينهم وبين المضاف إليه. وذلك نحو قول الراجز:

ما إن وجدنا للهوى من طِب ❖ ولا عدمنا قَهْر وجد صَبِّ

ما: نافية مهملة، وإن: زائدة مؤكدة، ومن في قوله "من طب": زائدة مؤكدة أيضًا، والصب: هو العاشق، وقد أضاف الراجز المصدر "قهر" الواقعَ مفعولًا به للفعل عدم إلى صب، وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد، والأصل: ما وجدنا للهوى طبًّا، ولا عدمنا قهر صب وجد.

والمعنى: ولا عدمنا أن يقهر الوجد صبًّا، فالمصدر مضاف إلى مفعوله مع الفصل بينهما بفاعله للضرورة الشعرية.

ومثله قول الشاعر:

نرى أسهمًا للموتِ تصمي ولا تنمي ❖ ولا نرعوي عن نقض أهواؤنا العزم

نرى: بصرية أو علمية، وأسهمًا: مفعوله، وتصمي: من الأصماء، وهو من أصميت الصيد، إذا رميته فقتلته بحيث تراه، وهو بجملته صفة لمفعول نرى إن كانت بصرية، أو مفعول ثانٍ له إن كانت علمية، ولا تنمي: من الإنماء، من أنميت الصيدَ إذا رميته، فغاب عنك، ثم مات، فالمعنى: أن الأسهم لا تخطئ الإصابة القاتلة، والارعواء: الكف عن القبيح.

والشاهد في قوله: "عن نقض أهواؤنا العزم" حيث فصل الشاعر "أهواؤنا" المرفوع بالمصدر المضاف، وهو لفظ "نقض"، والمضاف إليه وهو لفظ "العزم"، والأصل: عن نقض العزم أهواؤنا، أي: عن أن ينقض أهواؤنا العزم. فهو كالرجل السابق، ويحتمل أن يكون من هذه المسألة أي: من الفصل بين المتضايفين بالفاعل أو المفعول الأجنبي من المضاف، قول الأحوص:

لئن كان النكاح أحلَّ شيئًا ❖ فإن نكاحها مطرٍ حرام

في رواية خفض "مطرٍ" بإضافة "النكاح" إليه، والفصل بينهما بالضمير هاء وهو - أي: الضمير - محتمل للفاعلية أو المفعولية، بدليل أنه يروَى بنصب "مطر" على أنه مفعول به للمصدر "نكاح"، ويكون المصدر مضافًا إلى فاعله، ويروى برفعه أيضًا، فيكون المصدر مضافًا إلى فاعله، وناصبًا مفعوله، فعلى ذلك يكون لفظ "مطر" في رواية جره فاعلًا، بناءً على رواية رفعه. والتقدير: فإن نكاح مطر إياها، فهو من الفصل بالمفعول، أي: على نيابة ضمير غير الرفع مناب ضمير

الرفع، وإن لم تُعهد النيابة إلا في الضمائر المنفصلة، ويكون مفعولًا بناءً على رواية نصبه، والتقدير: فإن نكاح مطر هي، فهو من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل.

والحاصل: أن الضمير المتصل "هاء" إما أن يكون مفعولًا، فيكون في تقدير إياها، أو فاعلًا فيكون في تقدير هي، فعلى الأول فاعل النكاح مطر، وعلى الثاني يكون الفاعل المرأة، فإنه يقال: نكحته ونكحها. قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]

المسألة الثالثة: الفصل بنعت المضاف، كقول الفرزدق:

وَلَئِن حَلَفتُ عَلى يَدَيكِ لَأَحلِفَن ❖ بِيَمينِ أَصدَقِ مِن يَمينِكِ مُقسِمِ

على يديك: أي: على فعل يديك، فحذف المضاف، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق، والمعنى: أنه يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجُودِه، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسمٍ صادقٍ لا يشوب حَلِفه شكّ، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

والشاهد فيه قوله: "بيمين أصدق من يمينك مقسم". والأصل: بيمين مقسم أصدق من يمينك، ففصل بين المضاف وهو لفظ يمين، والمضاف إليه وهو لفظ مقسم بنعت المضاف وهو لفظ أصدق والجار والمجرور المتعلق به.

المسألة الرابعة: الفصل بالمنادَى، كقول الراجز:

كأن برذون أبا عصام ❖ زيد حمار دُق باللجام

البرذون: من الخيل ما ليس بعربي، والراجز يصف برذون رجل اسمه زيد، بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل، لَكَان في نظر مَن يراه حمارًا؛ لصغره في عين الناظر وضعفه.

والشاهد فيه: قوله: "كأن برذون أبا عصام زيد" حيث فصل بين المضاف وهو برذون، والمضاف إليه وهو زيد بالمنادَى وهو قوله أبا عصام، وأصل الكلام: كأن برذون زيد حمارٌ يا أبا عصام.

ومن الفصل بالمنادى أيضًا: قول بجير بن زهير بن أبي سُلمى، وهو أخو كعب بن زهير صاحب قصيدة: "بانت سعاد" { :

وفاق كعب بجير منقذ لك من ❖ تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

الشاعر يحث أخاه على التعجيل بالإسلام إلى أن أسَلْمَ.

والشاهد: الفصل بالمنادَى وهو كعب بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: وفاق بجير منقذ لك يا كعبُ.

قال الناظم - رحمه الله - في الفصل بين المضاف والمضاف إليه مختارًا، ما يرى الفصل به جائزًا:

فَصلَ مُضَافٍ شِبهِ فِعلٍ مَا نَصَب ❖ مَفعُولًا أو ظَرفًا أجِز وَلَم يُعَب

فَصلُ يَمِينٍ وَاضطِرَارًا وُجِدَا ❖ أجنَبِيٌّ أو بِنَعتٍ أو نِدَا

أحكام المضاف لـ"الياء" الدالة على التكلُّم

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : وجوبُ كسرِ آخِرِ المضاف، وجواز فتحِ "يـاء" المتكلم، وإسكانِها ٢٠٧

العنـــصر الثـــاني : ما يُستثنى من الحكمين السابقين ٢١٠

وجوبُ كسرِ آخرِ المضاف، وجوازُ فتحِ "ياء" المتكلم، وإسكانِها

الإضافة لياء المتكلم تستلزم أحكامًا في ضبط آخر المضاف وضبط ياء المتكلم، قد يختلف بعضُها عن الأحكام العامة التي مَضت في الإضافة، ومن هنا أفردها النحويون بفصلٍ خاصٍّ بها؛ كما فعل ابن هشام -رحمه الله- في (أوضح المسالك) (٢/٢٣٧) وما بعدها.

في مقدمة هذه الأحكام: وجوب كسر آخر المضاف لمناسبة ياء المتكلم، وذلك في أربع حالات: أن يكون المضاف اسمًا مفردًا صحيحَ الآخر، وذلك مثل الكلمات: نفس، ووطن، وروح، ومال، في قولك: "وقفتُ نفسي على خدمة وطني، وسأبذل رُوحي ومالي في حمايته".

ومثل قول الشاعر:

أأكذب عامدًا من أجل مالٍ ❖ فليس بنافعي ما عشتُ مالي

ثانيها: أن يكون المضاف اسمًا مفردًا معتلًّا شبيهًا بالصحيح، ويعني النحويون بالشبيه بالصحيح: ما كان آخره حرفًا متحركًا من حرفي العلة -الواو أو الياء- مع سكون ما قبله، ويقال له: المعتل الجاري مجرى الصحيح، وذلك مثل الكلمات: دلوي، وشجوي، وصفوي، وظبيي، وسقيي، ورأيي، في قول مَن نجح في مسعاه: "فاضت دلوي بالخير، فزال شجوي، وزاد صفوي، وانطلق ظبيي، وعظم سقيي، وفاز رأيي".

وثالثها: أن يكون المضاف جمعَ تكثير صحيح الآخر، مثل كلمة: "أصحاب"، في قولك: "تخيرت أصحابي ممن طابت سريرتُهم، وحسُنت سيرتهم".

ورابعها: أن يكون المضاف جمعَ مؤنث سالمًا، مثل: "تسابقت زميلاتي في ميادين العمل النافع، وقد أكبرتُ زميلاتي، وأعرف لزميلاتي حقهنَّ".

ونذكر هنا - إكمالًا للفائدة، وإتمامًا للنفع - مذاهب النحويين في حكم الإعرابي للاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مثنًى ولا مجموعًا على حد المثنى، وهو جمع المذكر السالم، فنقول:

مذاهب النحويين في ذلك أربعة مذاهب:

أحدها: مذهب الجمهور، وهو أنه مُعرَب في الأحوال الثلاثة بحسب موقعه في الجملة التي هو فيها، وإعرابه بحركات مقدرة فوق الكسرة التي هي لمناسبة الياء، وقد منع من ظهور هذه الحركات اشتغال محلها بحركة المناسبة.

الثاني: مذهب عبد القاهر الجرجاني، وابن الخشاب، والمطرزي، وابن الخباز، وظاهر كلام الزمخشري وهو أنه مبني على الكسرة، ومحله بحسب موقعه في جملته، وحجة هؤلاء أن الحركة لم تحدث بعامل، وإنما حدوثُها عن علة وهي وقوع ياء المتكلم بعدَها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، فتقول: هذا كتابي، وقرأت كتابي، ونظرت إلى كتابي، فتختلف العوامل الداخلة على الكلمة دون أن تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم هذا الحرف الكسرة مع إمكان تحركه، إلا أن هذه الكسرة وإن كانت حركة بناء فهي عارضة في الاسم؛ لوقوع الياء بعدها، وليست كحركة المبني بناءً أصليًّا لشبه الحرف، وإنما هي حركة عارضة شبيهة بحركة التخلص من التقاء الساكنين.

الثالث: مذهب ابن جني، أنه لا معرب ولا مبني؛ إذ الاسم لا ينحصر عنده في كونه معربًا ومبنيًّا، بل له حالة ثالثة مثل هذا الاسم، أما كونها غير حركة

إعراب، فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، فدل على أنها غير إعراب، وأما كونها غير حركة بناء، فلأن الاسم لا يوجد فيه شيءٌ من أسباب البناء.

الرابع: مذهب ابن مالك، وهو أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرًا في حالتي الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب في الحالتين قد شغل بالكسرة المجلوبة لمناسبة الياء، فتعذر النطق بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل بالمقصور، وأما في حالة الجر فالإعراب ظاهر؛ للاستغناء عن التقدير، قال في (شرح التسهيل) (٣/٢٧٩)، بعد إيراده هذا المذهب، قال: هذا عندي هو الصحيح، ومَن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفًا لا مزيد عليه ولا حاجة إليها. انتهى ما قاله ابن مالك.

وقال أبو حيان في (ارتشاف الدرر) (٤/١٨٤٧)، قال: ولا أعرف له سَلَفًا في هذا المذهب. انتهى ما قال أبو حيان.

فإن كان الاسم المضاف للياء مثنًى ظهر إعرابه في الأحوال الثلاثة، وإن كان مجموعًا على حده ظهر إعرابه في حالتي الجر والنصب، وقدر إعرابه في حالة الرفع. وسنوضح ذلك بالتفصيل لاحقًا إن شاء الله تعالى.

أما بالنسبة لضبط ياء المتكلم: فيجوز فتحها وإسكانُها، واختلف في أيهما هو الأصل؟ فقيل: الإسكان، وقيل: الفتح، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني، وياء المتكلم مبنية؛ لأنها ضمير.

والضمائر كلها مبنية للشبه الوضعي، والفتح هو الأصل الثاني؛ لأنه أصل ما يُبنَى وهو على حرف واحد، وعلى القولين الإسكان أكثر.

ما يُستثنى من الحكمين السابقين

ما يستثنى من هذين الحكمين ؛ وهما : وجوب كسر آخر المضاف ، وجواز إسكان الياء وفتحها.

فنقول : يستثنى مما تقدم أربع مسائل لا يأتي فيها ذلك ، وهي المسائل الآتية :

المسألة الأولى : أن يكون المضاف للياء اسمًا مكسورًا ، وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل : الهدى والرضا.

المسألة الثانية : أن يكون المضاف اسمًا منقوصًا ، وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، كالهادي والداعي.

المسألة الثالثة : أن يكون المضاف مثنًى أو شبيهًا بالمثنى وهو الملحق به ، كابنين وغلامين واثنين واثنتين ، والأخيران من الملحق بالمثنى.

المسألة الرابعة : أن يكون المضاف اسمًا مجموعًا جمع مذكر سالمًا أو شبيهًا به ، وهو الملحق به ، كالمشاركين والمعاونين ، وعشرين وعالمين ، والأخيران من الملحق بجمع المذكر السالم.

ففي هذه المسائل الأربع يجب أمران :

الأمر الأول : أن يكون آخر الاسم المضاف فيها واجبَ السكون ؛ لأن آخر الاسم المقصور وآخر المثنى والملحق به المرفوعين ألف ، وآخر الاسم المنقوص وآخر المثنى والملحق به المجرورين والمنصوبين ، وآخر جمع المذكر السالم والملحق به في جميع أحوالهما الإعرابية ياء مدغمة في ياء المتكلم ، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلًا للتحرك.

والأمر الآخر: أن تكون ياء المتكلم - وهي المضاف إليه - مبنية على الفتح على سبيل الوجوب، أما تحركها فللتخلص من التقاء الساكنين: سكون ياء المتكلم وسكون ما قبلها، وهو آخر الاسم المضاف من الأنواع الأربعة السابقة. وأما كون الحركة خصوص الفتح؛ فلطلب الخفة، وإنما وجب الأمران - سكون آخر المضاف وفتح ياء المتكلم - لأنه لا يتأتَّى أن تبقى ياء المتكلم على سكونها ويحرك ما قبلها في هذه المسائل الأربع؛ لأن ما قبلها - كما تبين - ألف أو ياء مدغمة في ياء المتكلم، والألف لا تقبل الحركة في جميع الأحوال، والياء المدغمة في ياء المتكلم لا بد أن تكون ساكنة بمقتضى قانون الإدغام.

وبالأمثلة يتضح لك ما ذكرناه، فمثال إضافة الاسم المكسور إلى ياء المتكلم في المشهور في لغة العرب قولُك: هداي خير الوسائل إلى السعادة في الدارين، ورضا الله عني سبيله رضاي عن الله حتى أكون من الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، ومثال إضافة المثنى المرفوع إلى ياء المتكلم: هذان هما ابناي، وذاكما هما غلاماي.

ونحن نلاحظ: أن المقصور في المشهور في المثنى المرفوع.

ومثال إضافة الاسم المنقوص إلى ياء المتكلم قولك: العقل هاديَّ إلى الرشاد، وداعيَّ إلى فعل الخير، أي: بإدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم وفتح ياء المتكلم.

ومثال إضافة المثنى المنصوب والمجرور للياء، قولك: إن ابني وغلامي من أحب الناس إلى قلبي، فإلى ابني وغلامي كل محبة وتقدير.

ومثال إضافة جمع المذكر إلى الياء: أنتم اليوم مشاركي في لذة الانتصار على الباطل، ومعاونيَّ على طاعة الله كما كنتم دومًا مشاركي في الخير، ومعاوني على البر، فمرحا بمشاركي ومعاوني.

ونلاحظ هنا: أنَّا فعلنا بالمثنى في حالتي النصب والجر وجمع السلامة لمذكر في جميع الحالات مثلما فعلنا في الاسم المنقوص، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

آخِرَ مَا أضِيف لِليا اكسِر ❖ إذَا لَم يَكُ مُعتَلًّا كَرَامٍ وقَذَا

و يَكُ كابنَينِ وَزَيدِينَ فَذِي ❖ جَمِيعُهَا اليَا بَعدُ فَتحُهَا احتُذِي

يقول ابن مالك في النظم السابق: اكسر آخر حرف في الاسم الذي أضيف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن هذا الاسم معتلًّا، أي: لم يكن منقوصًا ولا مقصورًا، ولم يكن مثنًى كابنين، ولم يكن جمع سلامة لمذكر كزيدين، فهذه الأنواع الأربعة جميعها الياء بعدها "قد احتذي": أي: اتبع فتحها، هذا هو المشهور في لغة العرب.

بَيْدَ أن هناك لغاتٍ أخر وردت عن بعض العرب، بعضُها نادر وبعضها مطرد، فمن النادر إسكان الياء بعد الألف كقراءة نافع - وهو أحد القراء السبعة - : "وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي" [الأنعام: ١٦٢] في الوصل بإسكان الياء في: "محياي" وفتحها في "مماتي". وفي هذه القراءة التقاء ساكنين وهما الألف وياء المتكلم.

ومن النادر أيضًا: كسر الياء بعد الألف، كقراءة الأعمش والحسن البصري - وهما من القراء الأربعة فوق العشرة - قالا: "هِيَ عَصَايَ" [طه: ١٨] قرآ بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين.

ومن المطرد في لغة بني يربوع - وهم بطن من تميم - هذا الكسر لياء المتكلم إذا أضيف إليها جمع السلامة للمذكر، وعليها قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: "وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي" [إبراهيم: ٢٢] بكسر الياء في الوصل، وقد وجهها العلماء بعدة توجيهات، فَمِن قائل: إن كسر الياء فيها على أصل التقاء الساكنين، وذلك أن ياء الإعراب - أي: ياء إعراب جمع المذكر السالم -

ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، فلما التقيَا كسرت ياء المتكلم للتخلص من التقاء الساكنين ومن قائل: إن ياء المتكلم تشبه هاءَ الضمير في أن كلًّا منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير تُوصل بواو إذا كانت مضمومة، مثل: هذا كتابه، وبياء إذا كانت مكسورة، مثل: نظرت إلى كتابه، وتكسر بعد الكسرة والياء الساكنة، مثل: نظرت إليه، فحُملت ياء المتكلم عليها. فبنو يربوع يكسرونها بعد الياء الساكنة، ويصلونها بياء؛ حملًا على نحو قولهم: عليه وإليه.

قال صاحب (التصريح) (٢٤٢/٣) وما بعدها: وهذه اللغة حكاها الفراء، وقطرب، وأجازها أبو عمر بنُ العلاء، قاله الشاطبي، وبذلك سَقَطَ ما قاله المعري في رسالته، قال: أجمع أصحابُ العربيةِ على كراهة قراءة حمزة: "وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ" بالكسر.

قال الموضح في (الحواشي) -يعني: ابن هشام-: والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام، ولعل الذين كسَروا لغتُهم إسكانُ ياء الإضافة، فالتقى معهم ساكنان، ونظيره في: شُدِّ الحبل، ومع القوم، وإن كان الكسر في الياء أثقلَ، انتهى.

وإنما تدغم ياء المنقوص وياءُ المثنى في حالتي النصب والجر، وياء جمع السلامة لمذكر في ياء المتكلم عند الإضافة لاجتماع المثلين -أي: اليائين- ففي نحو كلمة "هادي" في قولك: هذا هاديَّ إلى الخير، وشكرت هاديَّ إلى الخير، ومررت بهاديَّ إلى الخير، اجتمعت ياءان في آخر الكلمة؛ ياء المنقوص وياء المتكلم، فأدغمتَا، وفي نحو: رأيت ابنيَّ، ومررت بابني، بفتح النون في المثالين، الأصل فيهما: ابنين لي، فَحُذفت اللام للتخفيف، ثم حذفت نون المثنى للإضافة، ثم أدغمت الياءان في بعضهما، وفي نحو: هؤلاء مشاركي، الأصل: مشاركون لي، فحذفت اللام للتخفيف، ونون الجمع للإضافة، فاجتمعت الواو والياء،

وسبقت إحداهما - وهي الواو هنا - بالسكون، فوجب قلب الواو ياءً، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثلين، ثم كسرت ضمة الكاف لمناسبة الياء. ومن ذلك قولُ النبي ﷺ: ((أَوَمُخرجيَّ هُم؟))، والأصل: أَوَمخرجون لي هم، ثم حُذفت اللام تخفيفًا، والنون للإضافة، ثم قلبت واو الجمع ياءً لاجتماعها مع ياء المتكلم، ثم أدغمت الياء في الياء؛ لاجتماع المثلين، وكسرت الجيم على نحو ما حدث في: مشاركي.

ومن ذلك أيضًا قول أبي ذئب الهذلي، وهو يرثي أبناءه الخمسة الذين هلكوا جميعًا بالطاعون في عام واحد:

أودى بَنِيَّ وَأعقَبوني غُصَّةً ❖ بَعدَ الرُقادِ وَعَبرَةً لا تُقلِعُ

أودى: أي: هلَك، وبنيَّ: فاعله، وأعقبوني أي: أورثوني. والشاهد في قوله: "بني" إذ أصله: بنون لي، ثم حدث فيه ما حدث فيما تقدم.

هذا في الجمع في حالة الرفع. قال الناظم مشيرًا إلى ذلك:

وَنَدغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإن ❖ مَا قَبلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكسِرهُ يَهُنْ

وقوله: "وإن ما قبل واو ضم فاكسره" ظاهره أنه يُبدأ في حالة الرفع في جمع المذكر السالم بقلب الواو ياءً على قلب الضمة التي في الحرف الثابت للياء المشددة كسرةً، واختار ابن جني في (الخصائص) (١/ ١٧٤) وما بعدها: أنه يبدأ بقلب الضمة كسرةً على قلب الواو ياءً، كما في: أجر جمع جَرْو، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع، ووزن الجميع أفعُلٌ، وأصله: أجْرُوٌ، فإنهم قلبوا الضمةَ التي قبل الواو كسرةً أولًا؛ لأنها أضعف، إذ الحركة بعد الحرف، فالضمة بعد الواو، ثم تدرجوا فقلبوا الواوَ لأجل الكسرة التي قبلها ياءً؛ لتطرفها إثرَ كسرةٍ، فقيل: أجري، ثم أعل الجمع إعلال قاض، فانتهى إلى أجر، فلم

يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج.

وقد دافَعَ الشيخُ خالدٌ عن وجهة نظر ابن مالك في ترتيبه في النَّظْم السابق؛ بتقديم قلب الواو ياءً على قلب الضمة كسرةً، بأن هناك فرقًا بين ما نحن فيه وقلبهم الضمة كسرةً أولًا في "أجر" ونحوه؛ إذ لا يمكنهم في "أجر" عدم البدء بقلب الضمة؛ لأنه يؤدي حينئذٍ إلى قلب الواو ياءً من غير موجب؛ لأنه لا موجبَ لهذا القلب فيه إلا تطرفها بعد كسرة، فلا بد من سبق وجود الكسرة أولًا، بخلاف نحو: مسلمي، فإن موجب قلب الواو ياءً لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون، فقدم قلب الضمة كسرةً في "أجر"؛ لأن قلب الواو ياءً ناشِئ عن هذا القلب، وقدم قلب الواو ياءً في "مسلمي"؛ لأن قلب الضمة كسرة ناشئ عن هذا القلب.

والخلاصة: أن الواو في الجمع إن كان قبلها ضمة قلبت كسرةً، أما إن كان قبل واو الجمع فتحة فإنها تبقى؛ لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، كمصطفَي - بفتح الفاء - جمع مصطفى بالقصر؛ مضافًا إلى ياء المتكلم، وأصل الجمع قبل الإضافة: مصطفَوْن، فحذفت الألف التي هي لام الجمع لالتقائها ساكنة مع الواو التي هي علامة الرفع في الجمع، وأبقيت الفتحة قبل الواو؛ لتدل على الألف المحذوفة، ثم صار الأصل: مصطفون لي، ثم حذفت اللام تخفيفًا، والنون للإضافة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وأبقيت فتحة الفاء لتدل على ألف الجمع المحذوفة كما سبق.

هذا في الجمع في حالة الرفع.

أما في حالتي النصب والجر: فأنتَ بعد هذا البيان خبير بالأصل في نحو: رأيت مشاركي، ونظرت إلى مشاركي، وتسلم ألف التثنية اتفاقًا من القلب ياءً، كـ"مسلماي"؛ إذ لا موجب لقلبها ياء، وأجازت هُذيل في ألف المقصور قلبها ياءً؛ عوضًا من كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء، كقول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم ❖ فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوي أصلها: هواي، بألف المقصور وياء المتكلم المضاف إليها، فقلب الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، والواو في "سبقوا" تعود إلى بنيه الخمسة في قوله: "أودَى بنيَّ". وأعنقوا: أي: بادروا وسارعوا وتبع بعضهم بعضًا في الموت، وهو مأخوذ من الإعناق وهو كالعنق -بفتحتين- وهو ضرب من السير في سرعة، وتخرموا: مبني للمفعول أي: استأصلوا وخرمتهم المنية واحدًا بعد الآخر، ولا يختص قلب ألف المقصور ياءً بلغة هذيل، بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش، وحكاها الواحدي في كتابه المسمى بـ(البسيط) الذي صنفه في التفسير عن طيئ في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر: "هُدي" [طه: ١٨] وهي عصي، ورويت عن النبي ﷺ.

وننهي الحديث في باب الإضافة بتنبيه نشير فيه إلى ما ذكره ابن هشام نقلًا عن المرادي، وخلاصته: أنه يستثنَى من إطلاق قول ابن مالك في (الألفية): "وألفًا سلم"، هذا الإطلاق الذي يقتضي سلامة الألف عند الجميع في غير المقصور، يستثنى منه ألف: لَدَا، وعدلى، وإلى، فإنها -أي: الألف- تقلب ياءً عند إضافة هذه الكلمات إلى ياء المتكلم، بل ولا يختص ذلك بياء المتكلم، وإنما هو عام في كل ضمير نحو قولنا: لديه، وعليه، وإليه، ولدينا، وعلينا، وإلينا.

المصدر، واسمه

عناصر الدرس

العنصر الأول : حقيقة المصدر واسمه، وشروط إعمال المصدر عمَل فعْله ٢١٩
العنصر الثاني : صوَر استعمال المصدر العامل، وإعمالُ اسم المصدر ٢٢٣
العنصر الثالث : أحوالُ استعمال المصدر المضاف، وما يجوز في تابع المضاف إليه المجرور ٢٣٠

حقيقة المصدر واسمه، وشروط إعمال المصدر عمَل فعْله

ونكتفي بالحديث عن مدلول المصدر ومدلول اسمه، وما يُشترط لإعمال المصدر عمل الفعل.

أما المصدر:

فهو الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان، فالمصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وضجره، كقولنا: إن فهمًا مصدر في قولنا: يعجبني فَهْم زيد درسَه، فيكون مدلوله هو المعنى - أي: الحدث - والمصدر له فعل يجري عليه من لفظه، كالانطلاق في: انطلق.

مدلول اسم المصدر:

فهو الاسم الذي ساوَى المصدرَ في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عِوض من بعض ما في فعله من الحروف الأصلية أو الزائدة، وبهذا خرج نحو: الدهن، والكحل، بضم أولهما، فإن كلًّا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل، فالدهن قد اشتمل على الدال والهاء والنون، وهي الحروف التي يتكون منها الفعل دَهَنَ، والكحل قد اشتمل على الكاف والحاء واللام، وهي الأحرف الثلاثة التي يتكون منها الفعل كحَلَ، إلا أن أيًّا منهما لم يدل على الحدث، بل دل على زاد على جسم من الأجسام يشغل حيزًا من الفراغ، وخرج بالتعريف السابق نحو: قتال وضِراب، وهما مصدرًا قاتلَ وضاربَ، فإن كلًّا منهما قد خلَا من ألف الفعل الثانية لفظًا، لكنه لم يخلو منها تقديرًا؛ إذ نطق بها في بعض

اللهجات وفي بعض المواضع، فقال بعض العرب: قاتل قيتالًا، وضارب ضيرابًا، غَيْرَ أن ألف الفعل قد انقلبت ياءً في المصدر؛ لانقسام ما قبلها.

وخرج أيضًا من تعريف اسم المصدر السابق نحو قولنا: عِدَه، فإنه خلا من واو: وَاعَدَ، لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوض منها التاء، فقيل: عدةٌ، كما خرج أيضًا من تعريف اسم المصدر نحو: تعليمًا وتسليمًا، وهما مصدرَا عَلَّم وسلَّم، فإن التاء عوض من إحدى اللامين في الفعل. وأما المَدَّةُ الزائدة قبل الآخر فليست للتعويض؛ بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويضَ، كالانطلاق مصدر انطلق، لم يُحذف شيء من الفعل حتى نقول: إن المدة الزائدة قبل الآخر إنما جاءت للتعويض، ومثل الإكرام مصدر: أكرم، أيضًا لم يحذف من الفعل حتى يقال: إن المدة الزائدة قبل الآخر جاءت للتعويض، والاستخراج وهو مصدر: استخرج، فلم يحذف شيء من الفعل حتى يقال: إن المدة الزائدة قبل الآخر جاءت للتعويض، فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا، وقد يكون أولًا.

والخلاصة: أنه إن نقص عن فعله فإن عوض من الناقص أو قُدر فيه فمصدر، وإلا فهو اسم مصدر.

شروط إعمال المصدر عمل فعله:

المصدر نوعان:

الأول: أن يكون بدلًا من اللفظ بفعله، وهو يعمل قياسًا إن كان بمعنى الأمر أو الدعاء أو الاستفهام. ومن وقوع هذا النوع في الأمر قولُ الشاعر يهجو لصوصًا أو تجارًا:

يَمُرّونَ بالدَهنا خِفافًا غِيابُهُم ❖ وَيَرجِعنَ مِن دارينَ بُجرَ الحقائِبِ

عَلى حينِ ألهى الناسَ جُلَّ أمورِهِم ❖ فَندلًا زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثعالِبِ

الدهنا: موضع ببلاد تميم، والعياب: جمع عيبة، وهي وِعاء من جلد ونحوه يكون فيه المَتاع والثياب، وداريـن: موضع في البحرين يؤتَى منه بالطيب، والحقيقة البجراء: هي الحقيبة الممتلئة. والشاهد في قوله: "فندلًا زريق المالَ" أي: اندل يا زريق المال، فزريق: منادَى بحرف نداء محذوف أي: اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب، وقد أعمل الشاعرُ المصدرَ الدال على الأمر، وهو قوله: "ندلًا" من: ندَلَ يندُلُ ندلًا، أعمله عمل الفعل، فنصب به المفعول به وهو قوله: "المال". ومثله:

هجرًا المظهر الإخاء إذا ❖ لم يك في النائبات جد معين

ومعناه واضح ومعروف، أي: أهجر الذي يظهر لك الإخاءَ إذا لم يكن مسارعًا في إضافتك في وقت الحاجة، والشاهد فيه قوله: "هجرًا المظهر" أي: اهجر المظهر، فالمظهر: مفعول به للمصدر: هجرًا، الدال على الأمر.

ومن الدعاء قول الشاعر:

يا قابل التوب غفرانًا مآثم قد ❖ أسلفتها أنا منها خائف وجل

الشاهد في قوله: "غفرانًا مآثم" أي: اغفر مآثمَ، فمأثم: مفعول به للمصدر: غفرانًا، والأمر مقصود به في البيت الدعاء؛ لأنه صادر من الأدنَى للأعلى تبارك وتعالى. ومن الاستفهام قول الشاعر:

أعلاقَةَ أُمّ الوُلَيِّدِ بَعدَما ❖ أفنانُ رَأسِكِ كَالثَّغامِ المخلسِ

العلاقة: هي الصلة والحب، والوليد: هو الولد الصغير، والأفنان: جمع فنن، وهو الغصن، والمراد بها ذوائب الشعر، والثغام المخلس: الشعر الذي كساه الشيب، والاستفهام في البيت للتوبيخ. الشاعر يخاطب نفسه فيقول: أتعلق أم

الوليد وتحبها وهي شابة بعد أن كبرتَ أنت وشبت، والشاهد فيه قوله: "أعلاقة أم الوليد" حيث أعمل الشاعر المصدرَ "علاقة" عمل الفعل، فنصب به المفعول به بعده وهو قوله: "أم الوليد".

النوع الثاني: وهو الذي لا يكون بدلًا من اللفظ بفعله يعمل عمل فعله المتعدي أو اللازم، ويسمى المصدر المقدر، وهو يعمل عمل فعله بأحد شرطين أساسيين؛ إما أن يحل محله فعل ماضٍ مع "أنْ" المصدرية إن كان زمنه ماضيًا، أو فعل مضارع مع "أنْ" المصدرية أيضًا إن كان زمنه مستقبلًا؛ إيثارًا للأدلِ على المضي مع الماضي، وعلى الاستقبال مع المضارع، وهو أنْ، أو يحل محله فعل مضارع مع "ما" المصدرية إن كان زمنه حالًا.

فالأول: مثل: عجبتُ من قراءتك الدرس أمسِ، فقراءة: هو مصدر مقدر من أنْ والفعل الماضي؛ لأن زمنه ماضٍ، بدليل الظرف الدال على المضي، وهو قوله: "أمس" وقراءة: مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والدرس: مفعول به للمصدر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وقولك: يعجبني إكرامك عليًّا غدًا، فإكرام: هو المصدر الواقع فاعلًا للفعل: يعجبني، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضًا، وعليًّا: مفعول به، وقد عمل هذا المصدر عمل الفعل؛ لأنه مصدر مقدر من أنْ والفعل، وهنا يقدر بأنْ والفعل المضارع؛ لأن الزمن مستقبل، والدليل على استقباله وجودُ الظرف الدال على الاستقبال وهو: "غدًا".

وفي نحو: يؤلمني إساءتك خالدًا الآن، إساءة: فاعل للفعل "يؤلم"، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، وكاف الخطاب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وخالدًا: مفعول به منصوب وهو مفعول المصدر،

والمصدر هنا مصدر مقدر من "ما" والفعل المضارع ؛ وذلك لأن زمنه حال، والدليل على حالية هذا المصدر قولك: "الآن" وهو الظرف الدال على الحالية، والمعنى: يؤلمني ما تسوءه الآن.

صوَر استعمال المصدر العامل، وإعمالُ اسم المصدر

للمصدر العامل ثلاث صور: أن يكون مضافًا، أو يكون منونًا، أي: مجردًا من "أل" والإضافة، أو أن يكون بـ"أل"، ولا فرق في إعمال المصدر عمل فعله إذا كان على صورة من الصور الثلاث المذكورة ؛ لكن إعمال المصدر مضافًا أكثر من عمله غير مضاف، وهو متفق عليه، ويضاف تارة إلى الفاعل، وتارة إلى المفعول.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٥١] و[الحج: ٤٠] ؛ فـ﴿ دَفْعُ ﴾ مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. و﴿ ٱلنَّاسَ ﴾ مفعوله.

الثاني: كقول الله ﷻ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، على جَعْلِ ﴿ مَنِ ﴾ في الآية فاعلًا، وجَعْلِ ﴿ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ من إضافة المصدر الواقع في الآية مبتدأ إلى مفعوله.

- ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا إِنَّ ظُلمَ نَفْسِهِ المرءُ بَيِّنٌ ❖ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوَىً يَغْلِبُ العَقْلَ

"فقوله: ظلمَ نفسِهِ" من إضافة المصدر إلى مفعوله، و"المرء" فاعله، وعمل المصدر منونًا أقيس من عمله مضافًا، أي: أوفق بالقياس على الفعل في العمل،

وأقرب إليه ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير ؛ فهو أشبه بالفعل من المضاف ، ومن المحلى بـ"أل" ؛ وذلك لوجود فيهما ما يبعدهما من شبههما بالفعل : وهو الإضافة ، "وأل" اللتان هما من خصائص الأسماء.

- ومن المصدر المنون مُعْمَلًا ، قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] ؛ فـ﴿ إِطْعَٰمٌ ﴾ مصدر مضاف ، وفاعله محذوف ، وهذا جائز مع المصدر ، وهو فرق من الفروق التي بين المصدر والفعل ؛ إذ يجوز أن يحذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في الفعل ، عند الجمهور. و﴿ يَتِيمًا ﴾ مفعول به للمصدر. والتقدير : أو إطعامه يتيمًا ، والمسغبة : هي المجاعة ، من سَغِبَ : إذا جاع.

ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون ، وحملوا ما بعده من مرفوعٍ أو منصوبٍ على إضمار فعل.

وما ذهب إليه الكوفيون من منع إعمال المصدر المنون ضعيف ؛ لوقوعه في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم - كما مر في سورة البلد - وإضمار عاملٍ - كما ذهبوا إليه - خلاف الأصل ، مع ما في ذلك من التكلف ، وعمل المصدر بـ"أل" قليل في السماع ضعيف في القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل لدخول "أل" الخاصة بالأسماء عليه. وقد أجازه سيبويه ومن وافقه ؛ لوروده عن العرض ، ومنعه الكوفيون وبعض البصريين.

- ومن شواهد سيبويه على إعماله في (الكتاب) (١/ ١٩٢) : قول الشاعر :

ضعيفُ النكايةِ أعدَاءَهُ ❖ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

و"النكاية" : مصدر نكيت العدو أَنْكِيْهِ نِكَايَةً ، أي : أثرت فيه. ويراخي الأجل ، أي : يباعده ويطيله... يهجو الشاعر رجلًا فيقول : هو ضعيف عن أن يلحق

بعدوه أذًى، وهو جبان لا يثبت لقِرْنِهِ؛ فيلجأ إلى الفرار يظنه مؤخرًا لأجله، ومطيلًا لعمره.

والشاهد فيه: إعمال المصدر المعرف بالألف واللام؛ فـ"النكاية" مصدر مقرون بـ"أل"، وفاعله محذوف، و"أعداءَهُ" مفعوله. وإنما أعمله سيبويه عملَ الفعلِ مع كونه محلى بـ"أل" ليس لمجرد وروده عن العرب فقط؛ ولكن أيضًا لأنه يرى أن اللامَ هنا معاقبة للتنوين؛ فيعمل عنده كما يعمل المنون.

ومن شواهد (الكتاب) أيضًا على إعمال المصدر المقرون بـ"أل" قول الشاعر:

لَقَدْ علمَتْ أُوْلَى المغيرةِ أنَّني ❖ كررت فَلَمْ أَنْكُل عَن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

"أولى المغيرة": أولها، و"المغيرة": هي الخيل التي تخرج للإغارة، والمراد: فرسانها، والنكول: هو النكوص، والرجوع جبنًا وخوفًا، يقال: نَكَلَ أو نَكِلَ عنه يَنْكِلُ أو يَنْكُلُ أو يَنْكَلُ، كضَرَبَ ونَصَرَ وعَلِمَ نكولًا، ومسمع: هو مسمع بن شيبان، أحد بني قيس بن ثعلبة. يقول الشاعر: قد علم أول من لقيت من المغيرين أنني صرفتهم عن وجوههم هازمًا لهم، ولحقت عميدهم؛ فلم أَنْكُلْ عن ضربه بسيفي.

والشاهد فيه إعمال المصدر المقرون بـ"أل" - وهو "الضرب" - عمل الفعل؛ فنصب "مِسْمَعًا" على المفعولية، على نحو ما سبق.

وقد اختُلف في إعمال المصدر المقرون بـ"أل": فسيبويه - كما مر - يُعْمِلُهُ، والكوفيون لا يعملونه، والفارسي وجماعة من البصريين يجوزون عمله على قبح، وابن طلحة يفصِّل؛ فيرى: أنه إن كانت "أل" فيه معاقبة للضمير - كما في قوله في البيت السابق: "ضعيف النكاية أعداءه" الذي استشهد به سيبويه - أعمله، أي: لأن معناه ضعيف نكايته أعداءه، فـ"أل" معاقبة للضمير، أي:

جاءت نيابةً عنه ؛ وإلا تكن كذلك فلا عمل له ؛ ومن ثم منع ابن طلحة أن يقال : عجبت من الضرب زيد عمرًا ، ووافقه أبو حيان ، ويرد عليهما بقول الشاعر :

عَجِبْتُ مِن الرزقِ المسيءَ إلَهُهُ ❖ وللتَّرْكِ بَعْضَ الصالحينَ فَقِيْرَا

أي : عجبت من أن رزق المسيءَ إلهُه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا ؛ فـ"الرزق" : مصدر مقرون بالألف واللام ، و"المسيء" : مفعوله ، و"إلهه" : فاعله ، وكذلك "الترك" : مصدر بـ"أل" ، و"بعض" : مفعوله ؛ فقد أعمل الشاعر المصدر المقرون بـ"أل" من غير أن تكون فيه "أل" معاقبةً للضمير ، وأتى بفاعل المصدر مرفوعًا ، وبمفعوله منصوبًا في صدارة البيت.

قال ابن مالك - مشيرًا إلى صور المصدر العامل ، وما يشترط في إعماله عمل الفعل - :

بِفِعلِهِ المصدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَل ❖ مُضَافًا أو مُجَرَّدًا أو مَعَ أل

إن كانَ فِعلٌ مَعَ أنْ أو مَا يَحُلّ ❖ مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصدَرٍ عَمَل

إعمالُ اسم المصدر :

اسم المصدر أنواعه ثلاثة :

أحدها : العلم الجنسي :

وهو نوع من أنواع العلم يسمى به جنس من الأجناس المعنوية ، وهو يشبه العلم الشخصي من جهةِ الأحكامِ اللفظيةِ ؛ فيمتنع من دخول "أل" ، ومن الإضافة ، ومن الصرف أيضًا إذا وُجِدَ معه سبب آخر مع العلمية : كزيادة الألف والنون ، وهو أيضًا يشبه النكرة من جهة المعنى لشيوعه وعمومه.

ومن أمثلته: "كيسان" وهو علم على الغدر، وعليه قول الشاعر:

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُم ❖ إِلَى الغدر أَسْعَى مِن شَبَابِهِم المُرْدِ

الشاعر في البيت يهجو قومًا وصفهم بانهماكِهم صغيرهم وكبيرهم في الغدر؛ فالعقلاء منهم - وهم الكهول وكبار السن - أسرع إلى الغدر من ذوي الجهل، وهم المُرْدُ: الشباب. أي: إذا ما تنادوا إلى الغدر، أي: نادى بعضهم بعضًا؛ بادرت كهولهم، وسارعت شيوخهم إليه قبل أن يسارع إلى ذلك شبابهم وفتيانهم؛ وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

ومثله "يسارِ" وهو علم على الميسرة بمعنى: اليسر، وهو مبنيٌّ على الكسر كـ"حَذَامِ"، وعليه قول الشاعر:

فَقُلْتُ امكُثِي حتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا ❖ نَحُجُّ معًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلِا

ومنه أيضًا: فجارِ، وهو علم على الفَجْرَة بمعنى: الفجور، وبَرَّةُ، وهو علم على المبرة بمعنى: البر، وقد اجتمعا في قول النابغة يهجو زرعة بن عمرو الكلابي:

أَنَّا اقتسمنا خطتينا بيننا ❖ فحملتُ بَرَّةَ واحتملْتَ فَجَارِي

وقوله: "أَنَّا" بفتح الهمزة؛ لأن قبله قوله:

أَعَلِمْتَ يَوْمَ عكاظَ حين لَقِيْتَنِي ❖ تحت الغبارِ فَمَا خَطَبْتَ غُبَارِي

وهذا النوع من اسم المصدر لا يعمل باتفاق؛ وذلك لتعريفه بالعلمية، والأعلام لا تعمل.

ثاني أنواع اسم المصدر: المصدر الميمي:

وهو الاسم الدال على مجرد الحدث المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة: كـ"مَضْرَبٍ، ومَقْتَلٍ، وموعِد، وموضع، ومُصَابٍ، بمعنى: إصابة، ومُكْرَمٍ، بمعنى: إكرام، وهو كالمصدر في العمل اتفاقًا؛ لأنه مصدرٌ حقيقةً، وعليه قول الشاعر:

أظلوم إن مصابكم رجلًا ❖ أهدى السلامَ تحيةً ظلمُ

فـ"مصاب" في البيت مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، و"رجلًا": مفعوله، وجملة "أهدى السلام" نعت "رجلًا"، و"تحيةً" مفعول مطلق على حدِّ: قعدتُ جلوسًا، و"ظُلْمُ" خبر إن، و"ظلوم" منادى بالهمزة، يعني: يا ظلوم.

ثالث أنواع اسم المصدر: غير علم أو غير ميميٍّ:

وهو ما جاوز فعله الثلاثة، بمعنى أن يكون فعله مكونًا من أكثر من ثلاثة أحرف، وكان هو بِزِنَةِ حدث الثلاثي، كـ"الغُسْل" لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به. فيقال مثلًا: اغتسل غسلًا. فـ"غسلًا" اسم مصدر. وإذا أردنا أن نأتي بالمصدر؛ وجدناه قد اشتمل على جميع حروف فعله. فيقال: اغتسل اغتسالًا؛ فـ"الغسل" قد جاوز فعله الثلاثة؛ لكنه جاء بزنة الحدث الثلاثي، أي: جاء كأنه مصدر للفعل "غسل"، وليس مصدرًا للفعل "اغتسل".

ومثل ذلك "الوضوء"، وفعله "توضأ"، ثم استعمل في الحدث، واسم المصدر من هذا النوع لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، ومنه قول عائشة ﷺ: "مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ"، أخرجه مالك في (الموطأ) في كتاب الطهارة باب: الوضوء من قُبْلَةِ الرجل امرأته. فاسم المصدر - وهو "قُبلة" - مضاف و"الرجلِ" مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، و"امرأته" مفعوله ومضاف إليه، والجار والمجرور من "قُبْلَةِ" خبر مقدم، و"الوضوءُ" مبتدأ مؤخر.

ومن هذا النوع قول القطامي:

أكفرًا بعد ردِّ الموتِ عني ❖ وبعد عطائِكَ المائةَ الرِّتاعَا

فـ"عطائك" اسم مصدر للفعل "أعطى"، والمصدر لهذا الفعل "إعطاء"، فـ"عطاء" هو اسم مصدر؛ لأنه قد جوَّز فعله ثلاثة أحرف، لكنه جاء بذات مصدر الفعل الثلاثي، و"عطائك" اسم مصدر مضاف إلى فاعله، و"المائة" مفعوله الثاني، وحُذِفَ الأول، أي: بعد عطائك إياي المائة. و"الرِّتاعَا" بكسر الراء: جمع راتعة، وهي الإبل التي ترتعي، أي: ترعى كما تشاء في خصب وسعة.

والبيت يخاطب فيه القطامي زُفَرَ بن الحارث الكلابي، والهمزة في أوله للاستفهام على سبيل الإنكار، و"كفرًا" مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أأكفر كفرًا بعد ردِّكَ الموت عني، أي: بعد أن جعلك الله سببًا في إنقاذي من الموت. وكان من خبره أن الشاعر قد أُسِرَ؛ فخلصه زفر وأعطاه من ماله مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه.

ومن إعمال اسم المصدر كذلك: قول الشاعر:

قَالُوا كَلاَمُك هندًا وهي مصغيةٌ ❖ قُلْتُ صحيحٌ ذَاكَ لَو كَانَا

أي: تكليمك هندًا، فـ"كلام": مبتدأ وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. و"هندًا" مفعوله. وقوله: "وهي مصغية": جملة اسمية في موضع نصب على الحالية، و"يشفيك": جملة فعلية في موضع رفع على أنها خبر للمبتدأ.

ومنه أيضًا قول الشاعر:

إذا صحَّ عَوْنُ الخالقِ المرءَ لم يجِدْ ❖ عسيرًا من الآمالِ إلَّا مُيَسَّرَا

فـ"عون" اسم مصدر بمعنى: إعانة، وهو فاعل "صحَّ"، و"عون" مضاف، و"الخالقِ" مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. و"المرء" مفعوله، وهذا النوع الثالث هو مراد الناظم في قوله: "والاسم مصدر عمل".

وما ذكره ابن هشام في (أوضح المسالك) من خلافٍ في عمل هذا النوع بين النحويين لا ينافيه قول الناظم السابق بالتنكير في لفظ عمل ؛ لأن ذلك صادق عليه.

أحوال استعمال المصدر المضاف، وما يجوز في تابع المضاف إليه المجرور

والمراد بالأحوال : صور استعمال هذا النوع من المصدر العامل :

فنقول : إنها خمس صور :

الصورة الأولى : يكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ؛ لشدة اتصاله به ، ثم يأتي مفعوله منصوبًا ؛ كما مر في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١] ؛ فـ﴿ دَفْعُ ﴾ مصدر مضاف إلى فاعله وهو لفظ الجلالة ، و﴿ ٱلنَّاسَ ﴾ مفعوله. والمعنى : لولا أن دفع الله الناسَ بعضهم ببعض ؛ لغلب المفسدون وتعطلت المصالح.

الصورة الثانية : عكس الصورة الأولى ، وهي أن يضاف المصدر إلى مفعوله ، ثم يأتي فاعله مرفوعًا ، وذلك نحو : أعجبني شربُ العسلِ زيدٌ ؛ فـ"شربُ" مضاف ، و"العسلِ" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، و"زيدٌ" فاعله مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ومن ذلك قول الشاعر :

أتنى تِلَادِي وما جمَّعْتُ من نشب ❖ قرعُ القَوَاقِيْزِ أفواهُ الأَبَارِيقِ

فـ"قرع" : مرفوع على الفاعلية بـ"أتنى" ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو "القواقيز" بقافين وزاي ، وهو جمع قاقوزة : وهي القدح التي يشرب فيها الخمر ، وأما قازوزة - بزايين معجمتين - : فجمعها قوازيز ؛ كقوارير في قارورة. و"أفواهُ"

بالرفع فاعل، وهو جمع فم، وأصله "فَوَهٌ"؛ ولذلك ردت اللام في الجمع؛ لأن الجمع يرد الأسماء إلى أصولها. والأباريق: جمع إبريق: وهو الإناء المعين، وروي البيت بنصبِ "أفواهَ" أيضًا؛ فيكون من الصورة الأولى، و"تِلادي" - بكسر التاء - : هو المال القديم من تراث وغيره، و"النَّشَبُ": هي الضياع والدور وسائر الأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان على أن يرتحل بها.

وليست هذه الصورة مخصوصة بالشعر بالضرورة، بدليل ورودها في الحديث الشريف الذي يقول فيه المصطفى ﷺ: ((وحَجُّ البيت من استطاع إليه سبيلًا)) أخرجه مسلم في صحيحه، والترمذي في سننه، والإمام أحمد في مسنده.

فـ((حَجُّ)) في الحديث الشريف مصدر يحل محله "أن والفعل" وهو مضاف إلى مفعوله وهو ((البيت))، ومَنْ اسم موصول فاعله. والمعنى: وأن يحج البيت المستطيع، لكن هذه الصورة قليلة، وقد عَدَلَ كثيرٌ من النحويين عن الاستشهاد على ورود هذه الصورة في النثر بقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ لعدم تعين ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ فيها للفاعلية؛ لاحتمال أن تكون ﴿ مَنِ ﴾ بدلًا من ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ بدل بعض من كل، حذف رابطه لفهمه، أي: من استطاع منهم. وإن أُوْرِدَ عليه - أي: على هذا الاحتمال - لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المبتدأ وهو ﴿ حِجُّ ﴾، أو أن تكون ﴿ مَنِ ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: فعليه أن يحج، أو أن تكون شرطية جوابها محذوف، والتقدير: فليحج.

وعدلوا عن الاستدلال بها أيضًا على فاعلية ﴿ مَنِ ﴾ لِمَا أورد على جعلها فاعلًا للمصدر من فساد المعنى، قالوا: إن المعنى حينئذٍ يصير: ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع؛ فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيعٍ عن الحج؛ مع أن حج كلِّ مستطيعٍ ليس على غير نفسه قطعًا.

وأجيب عن ذلك: بأن الفساد في المعنى مبنيٌّ على كون "أل" في الناس للاستغراق وليس كذلك، بل هي للعهد الذكري؛ لأن قوله: ﴿حِجُّ﴾ وقع مبتدأ، ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم؛ فالمعنى: حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين.

الصورة الثالثة: أن يضاف إلى الفاعل، ثم لا يذكر المفعول:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: ربه، وقوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، أي: إياك.

الصورة الرابعة: أن يضاف إلى المفعول، ثم لا يذكر الفاعل:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: من دعائِهِ الخير.

الصورة الخامسة: أن يضاف إلى الظرف، ثم يأتي فاعله مرفوعًا، ومفعوله منصوبًا:

نحو: أعجبني انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرًا. وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله:

وبعد جَرِّهِ الذي أضيف له كَمِّلْ ❖ بنصبٍ أو برفعٍ عَمَلَهُ

ما يجوز في تابع المضاف إليه المجرور:

قال ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ -:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَن رَاعَى ❖ فِي الاتباعِ المَحَلَّ فحَسَنْ

يعني: أن تابع المضاف إليه المجرور فاعلًا كان هذا المجرور أو مفعوله يجر على الإتْبَاع للفظ - وهو الأجود - أو يحمل على المحل؛ فيرفع إن كان المضاف إليه فاعلًا في المعنى، أو ينصب إن كان مفعولًا في المعنى.

ومن الإتباع على المحل رفعًا قراءة الحسن: "أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ" [البقرة: ١٦١]. أما قراءة الجمهور فهي: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾؛ فقراءة الجمهور شاهد على إتباع المجرور بإضافة المصدر إليه على اللفظ؛ أما قراءة الحسن؛ فقد خرجها النحويون على العطف على موضع اسم الله تعالى؛ فإنه، وإن كان مجرورًا بإضافة المصدر إليه؛ فموضعه الرفع بالفاعلية؛ لأن هذا المصدر ينحلُّ لحرف مصدري وفعل. والتقدير: أنْ لعنهم الله: أو أن يلعنهم الله؛ وعليه تكون القراءة شاهدًا على رفع المعطوف؛ لكون المجرور فاعلًا في المعنى.

ومن الإتباع على المحل رفعًا في النعت قولُ الشاعر:

حتَّى تَهَجَّرَ في الرواحِ وهَاجَهَا ❖ طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

يصف الشاعر حمارًا وأتانًا وحشيين قد كانا في خصب زمانًا، ثم هاج النبات وقلَّ أو نَضَبَ ماءُ العيون، يعني: سار هذا الحمار الوحشي في الهاجرة، أي: في شدة الحر في وقت الرواح، وهو من الزوال إلى الليل. و"هاجها" الضمير لأتان كانت مرافقةً لذلك الحمار الوحشي، أي: تَهَجَّرَ في هذا الوقت، وأزعج أنثاه وطلبها لمرافقته للبحث عن الماء والنبات، كما يطلب المعقبُ المظلومُ حقَّهُ.

و"المُعَقِّبُ" - بكسر القاف - : هو الغريم الذي يطلب الشيء مرةً بعد مرةً، من عَقَّبَ في الأمر: إذا طلبه مُجِدًّا، وطلب المعقبِ مفعول مطلق لـ"هاج" مضاف إلى فاعله، و"حقه" مفعوله، و"المظلوم" صفة المعقب تابعةٌ لمحله وهو الرفع.

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّهْرِ مِن عَجَبِ ❖ أَنَّا قُتِلْتَ وأَنْتَ الحازِمُ البطلُ

السَّالِكُ الثغرةَ اليقظانَ سالِكُهَا ❖ مَشْيَ الهلوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

"السالك" خبر بعد خبر لقوله: "أنت" في البيت الأول، و"الثُّغْرَةَ" -بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة- : موضع المخافة، وهي كل ثنية فيها خوف من الأعداء، وهي بالنصب على المفعولية "للسالك"، وبالجر على إضافة السالك إليها، وكذلك يجوز الوجهان في اليقظان؛ لأنه صفة للثغرة، واليقظان صفة مشبهة و"سالكها" فاعله. والضمير فيه يرجع إلى الثغرة، ويُرْوَى كالؤها، أي: حافظها.

و"مشيَ الهلوك" مفعول مطلق لمحذوف، أي: يمشي مشي الهلوك، ولك أن تجعل عامله "السالك" على حدِّ: قعدت جلوسًا، و"الهَلُوكِ" -بفتح الهاء وضم اللام وفي آخره كاف- : هي المرأة الفاجرة الساقطة، وجملة "عليها الخيعل" في موضع نصب على الحالية، و"الخَيْعَلُ" -بضم الخاء المعجمة وسكون التحتية، وفتح العين المهملة- : قميص لا كُمَّ له. وقيل: قميص قصير.

والفُضُلُ: بضم الفاء والضاد المعجمة: هو ثوب الخلوة، وهو نعت للهلوك على الموضع؛ إذ الهلوكُ في موضع رفعٍ على الفاعلية للمصدر. والمعنى: مشي الهلوك الفُضُلُ أي: اللابسة ثوب الخلوة.

ومن شواهد نصب المعطوف لكون المجرور منصوبَ المحل قول الراجز:

قَدْ كُنتُ دَايْتُ بِهَا حسانا ❖ مَخَافَةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا

"داينت" من المداينة، أي: عاملته فأعطيته دَينًا، وأخذت منه جاريته بهذا الدَّيْنِ. و"مخافةَ" مصدر مفعول لأجله، أي: مخافتي الإفلاس، أي: أخذت جاريته بدلًا من دَينٍ لي عنده؛ مخافتي إفلاسه؛ فـ"مخافة" مصدر مضاف إلى الإفلاس من إضافة المصدر إلى مفعوله، وفاعله محذوف و"اللَّيَّانَ" من لويته بالدين "ليًّا" و"لَيَّانًا"، أي: ماطلته في قضاء دينه، فهو مصدر معطوف على محل الإفلاس. وقيل: التقدير: ومخافة اللَّيَّانِ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فانتصب انتصابه. ومن شواهد نصب النعت؛ لكون المجرور منصوبَ المحلِ: قول الراجز:

مَا جَعَلَ امرأً القومُ سيدَا ❖ إلا اعتيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدَا

الشاهد في قوله: "اعتيادُ الخُلُقِ المُمَجَّدَا" فـ"اعتياد": مصدر مضاف، و"الخلقِ": مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وفاعله محذوف، أي: إلا اعتياده الخلق، و"الممجدا"، أي: المعظمَ الذي يعظم صاحبه بالاعتياد عليه، وهو نعت للمفعول تابع له على الموضع.

بعض التنبيهات المهمة:

أهمها: أن تعلم أن هناك بعض الشروط الأخرى لعمل المصدر، وفي مقدمتها:

١ ▪ ألا يكون مصغرًا:

فلا يقال: عرفت فُهَيْمَك الدرس، بتصغير المصدر؛ لأنك تريد أن يعمل المصدر عمل الفعل، فالتصغير يبعده عن الصيغة الأصلية التي اشتق منها الفعل، أي: يزيله عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالًا يلزم منه نقص المعنى؛ كما أن التصغير من خصائص الأسماء؛ لأنه وصف في المعنى؛ فإذا صغرت المصدر فقد أبعدته عن عمله عمل الفعل.

٢ ▪ ألا يكون ضميرًا:

فلا يقال: مرورك بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ؛ فمثل هذا التعبير غير جائز عند جمهور البصريين إذا أعربت الجار والمجرور بـ"عمرٍو" متعلقًا بالضمير "هو"، الذي هو ضمير المصدر الواقع مبتدًا وهو قولك: "مرورك"؛ لأن ضمير المصدر مباينٌ للصيغة الأصلية التي هي أصل الفعل؛ ولذلك حكم ابن مالك بالشذوذ على قول زهير:

وَمَا الحَرْبُ إلاّ ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ ❖ وَمَا هُوَ عَنْهَا بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ

أي: ما الحديث عنها بالحديث المظنون؛ وعلة الحكم بالشذوذ: تعلق الجار والمجرور - وهو "عنها" - بضمير المصدر - وهو قوله: "هو" - وخرجه الجمهور على تعليق "عن" بمحذوف. والتقدير: أعني: "عنها"، أو بـ"المرجم" للضرورة الشعرية، وإعمال المصدر مضمرًا جائز عند الكوفيين، وأجازه الفارسي، وابن جني: إعمال المصدر مضمرًا في المجرور لا في المفعول الصريح؛ فلا يجوز عندهما أن يقال: فهمُك النحوَ قوي وهو الصرفَ ضعيفٌ.

٣. ألا يكون على صيغةِ فعلة، الدالة على حدوث الفعل مرةً واحدةً، والتي تسمى اسم المرة:

فلا يقال: "رأيت فتحتَكَ البَابَ" إلا إذا كانت هذه الصيغة للمصدر الأصلي نحو: رحمةٍ ورهبةٍ؛ فيجوز أن يقال: "رحمتك الضعفاء دليلُ نُبْلِكَ".

٤. ألا يفصل بينه وبين معموله بفاصل أجنبي:

ونعني بالأجنبي: ما ليس متعلقًا بالمصدر؛ لأن المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل كالموصول مع صلته؛ فلا يفصل بينهما بأجنبيٍّ، كما أن الموصول وصلته كذلك، فلا يقال: "إكرامي حسنٌ خالدًا"، بالفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وإنما يقال: إكرامي خالدًا حسنٌ. وما ورد مما يوهم الفصل؛ وجب تأويله.

ومما يوهم الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] فليس ﴿يَوْمَ﴾ منصوبًا بـ﴿رَجْعِهِۦ﴾ لوجود الفاصل، وهو ﴿لَقَادِرٌ﴾؛ وإنما يجب تقدير ناصب للظرف. والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر.

اسمُ الفاعِل: (حقيقتُه، ما يُشترط لعمله، وإعمالُ صِيغ المبالغة)

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : حقيقة اسم الفاعِل، وما يُشترط لعمله ٢٣٩
العنـــصر الثـــاني : إعمال صيغِ المبالغة ٢٤٩

حقيقة اسم الفاعِل، وما يُشترط لعمله

اسم الفاعل: اسم مشتقٌّ يدل على ثلاثة أشياء، هي: الحَدَثُ، والحدوث، وفاعله؛ فخرج بكونه اسمًا: الفعل بأنواعه الثلاثة، وبكونه مشتقًّا: خرج المصدر؛ لكونه جامدًا، ومعنى كون اسم الفاعل مشتقًّا: أنه مأخوذ من غيره؛ فله أصل ينسب إليه، ويتفرع منه، وهو المصدر في القول الصحيح، وهو قول البصريين.

معنى دلالته على الحدث: أنه يدل على معنًى مجردٍ، شأنه في ذلك شأن سائر الأسماء المشتقة من المصدر؛ فكل اسم منها يدل على الحدث كذلك فهو موافق لها - أعني: لسائر الأسماء المشتقة - في هذه الدلالة، وإن خالفها في كثير من الأمور، وهو أيضًا يدل على الحدوث؛ فليس له صفة الثبوت والدوام ولا ما يشابههما؛ وإنما يدل على أمرٍ طارئٍ يعرض ويزول؛ فخرج بهذه الدلالة اسم التفضيل، نحو قولنا: أفضلُ وأكْرمُ، في نحو: فلان أفضل من فلان، وفلان أكرم من فلان. وخرج أيضًا الصفة المشبهة نحو قولنا: حسنٌ وورعٌ؛ فإنهما لا يدلان على الحدوث؛ وإنما يدلان على الثبوت والاستمرار.

واسم الفاعل يدل كذلك على فاعله - أي: على فاعل الحدث - وذلك مثل كلمتي: الزاهد والعادل، في نحو قولنا: نِعْمَ المرء الزاهدُ والحكمُ العادلُ؛ فكلمة "الزاهد" تدل على أمرين معًا، هما: الزهد مطلقًا، والذات التي فعلته أو التي ينسب إليها، ومثلها كلمة العادل. وخرج بدلالته على فاعله أي: فاعل الحدث اسم المفعول؛ نحو قولنا: مكتوب ومفهوم؛ فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل.

وقد عَرَّفَهُ - أي: عرَّفَ اسم الفاعل - ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - في (التسهيل) صـ١٣٦ تعريفًا آخر لا يخرج - مع طوله - عن التعريف السابق الذي ذكرناه، ولكنه يزيده إيضاحًا؛ ولذلك نذكره من باب إتمام الفائدة وإكمال النفع، قال - رَحِمَهُ اللهُ - : وهو الصفة الدالة على فاعل جاريةً في التذكر والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو معنى الماضي. انتهى ما قاله ابن مالك.

ويتردد إطلاق الصفة أو الوصف على كلِّ اسمٍ من الأسماء المشتقة، وهذان غير الصفة، والوصف المراد بهما النعت؛ وإنما يراد بهما عند إطلاقهما على أيِّ اسمٍ من الأسماء المشتقة - يراد بهما - : الاسم المشتق الدال على ذاتٍ وصفةٍ، وهذا معنى إطلاق ابن مالك في تعريفه على اسم الفاعل بأنه الصفة.

وقوله في التعريف: الدالة على فاعل، أي: الدالة على فاعل حدثِ تلك الصفة، ومعنى كونها جارية... إلى آخر ما قال في التعريف: أن تلك الصفة - التي هي اسم الفاعل - جاريةٌ على لفظ المضارع، أي: موافقة للفظِه في عدد الحروف، وتقابل مطلق الحركات والسكون للمضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث، وهي جارية كذلك على معناه - أعني: على معنى الفعل المضارع - أي: مفيدةً لمعنى هذا الفعل، بمعنى: أنها تكون مثله صالحةً للدلالة على الحال والاستقبال.

وقد تكون أيضًا جارية على معنى الفعل الماضي، أي: أنها قد تكون بمعنى الماضي في الدلالة على المضي؛ فخرج بالدالة على الفاعل: اسم المفعول، كـ"مكتوب" وما بمعناه؛ كجريح بمعنى: مجروح. وبالجارية على المضارع، أي: خرج الجارية على لفظ الماضي: كـ"فَرِحٍ، وحَسَنٍ، ويَقِظٍ" وغير الجارية على فعل: كـ"سَهْلٍ وكَرِيْمٍ" وخرج بذكر التذكير والتأنيث، نحو قولنا: أهيف وأعمى

من الصفات التي مذكرها على وزن أفعل، ومؤنثها على وزن فعلاء، وفعلها على وزن "فَعِلَ"؛ فإنها لا تجري على المضارع إلا في التذكير فقط؛ لأن مؤنثاتِها: هيفاء، وعمياء؛ فهي في التأنيث غير جارية على المضارع، أي: غيرُ موافقة، بخلاف اسم الفاعل؛ فإن تأنيثه لا يغير بنيته في حالتي التذكير والتأنيث، وخرج بقوله: لمعناه، أو معنى الماضي، نحو قولهم: فلانٌ ضَامِرِ الكَشْحِ، والكشحُ: ما بين الخاصرة والضلوع؛ لأن نحو: "ضامر الكشح" صفة مشبهة، والصفة المشبهة يراد بها المعنى الثابت الدائم المستمر لا الاستقبال ولا المضي.

ما يُشترط لإعمال اسم الفاعِلِ عمل الفعل:

إن اسم الفاعل إما أن يكون مجردًا من "أل"، وإما أن يكون صلةً لـ"أل"؛ فإن كان مجردًا من "أل"؛ فإنه يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم بشرطين عدميين وشرطين وجوديين. فالشرطان العدميان:

أحدهما: ألا يُصغر.

والآخر: ألا يُوصف. خلافًا للكسائي فيهما، ومحل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به، وإنما امتنع عمله بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء؛ فيزيلان شبهَه بالفعل لفظًا ومعنًى، ولم يَرَ الكسائي ذلك مانعًا؛ لأنه حكى عن بعض العرب قوله: "أظنني مرتحلًا وسويرًا فرسخًا". وأجاز أن يقال: "أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ".

ووجه استدلاله بما حكاه عن بعض العرب: أن "سويرًا" تصغير "سائر" الذي هو اسم فاعل من الفعل "سار"، وقد عمل النصب فيما بعده، وهو لفظ "فرسخًا"، والفرسخ: مقياس من مقاييس الطول يقدر بثلاثة أميال، أو ثمانية عشر ألف قدمٍ.

ووجه إجازة الكسائي المثال الذي أورده: أن "زيدًا" فيه مفعول به مقدم على عامله الذي هو اسم فاعل وهو "ضارب"، مع أن اسم الفاعل هذا موصوف بـ"أيٍّ" المضافة إلى "ضارب".

وقد أجيب: بأن ما حكاه عن العرب لا يثبت حجةً على عملِ اسم الفاعل المصغَّرِ في موضع الخلاف؛ لأن "فرسخًا" المنصوب باسم الفاعل المصغر فيما حكاه ظرفٌ لا مفعولٌ به. والظرف - كما هو معلومٌ - يكتفى في العمل فيه برائحة الفعل، أي: بما فيه معنى الفعل؛ وأما إجازته المثال الذي ذكره: فلا ينهض دليلًا كذلك؛ لأنه لم يسمع عن العرب، ؛ وإنما أورده الكسائي تمثيلًا فقط.

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) (٣/٧٤) - معلقًا على هذا المثال - : ولو رواهُ عن العرب؛ لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يُحْمَلُ على أن "زيدًا" منصوب بـ"ضاربٌ"، و"ضاربٌ" خبر "أنا"، و"أيٌّ ضاربٍ" خبر ثانٍ. قال ابن مالك: وهذا توجيه سهل موافق بالقصور المجمع عليها؛ فلا يعدل عنه. انتهى ما قاله ابن مالك.

وقال بعض المتأخرين: إن اسم الفاعل المصغر إن لم يُسمع له مُكَبَّرٌ؛ جاز إعماله؛ كما في قول الشاعر:

فَمَا طعمُ راحٍ بالزُّجَاجِ مُدَامَةٍ ❖ تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كميتٍ عصيرُهَا

"الراح" و"المدامة" من أسماء الخمر، و"ترقرق" أصله: تترقرق - بتاءين - فحذف الشاعر إحداهما للتخفيف، وهو مضارع ترقرق الشيء، أي: تلألأ ولمع، وفي الأيدي صفةُ "مدامة"، و"كميتٍ" بالجر صفة "راحٍ"، والكُمَيْتُ: هو الذي يخالط حمرتَهُ سوادٌ.

والشاهد في البيت قوله: "كميتٍ عصيرُهَا"؛ حيث رفع الشاعر ما بعد "كميتٍ" على الفاعلية مع كونه بصيغة المصغر؛ لأن العرب لم تنطق به مكبرًا.

وروي البيت أيضًا برفع "كميت"، أي بلفظ: "كُمَيْتٌ عصيرها"، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه؛ إذ "كميتٌ" حينئذ: خبر مقدم، و"عصيرها": مبتدأ مؤخر.

ولا حجة للكسائي أيضًا على إعمال اسم الفاعل الموصوف في قول الشاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطباءُ فَرْخَيْنِ رجَّعَتْ ❖ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُزَايِلِ

قوله: "فاقد": فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. والتقدير: إذا رجَّعَت فاقِدٌ، أي: إذا رجعت المرأة الفاقد، وهي التي فقدت ولديها، و"رجعت" من الترجيع، وهو قولها: إنا لله وإنا إليه راجعون. و"الخطباء": هي بينة الخطب، شديدة الكرب، و"الفرخين"، أي: الولدين: مفعول به لفاقد، و"الخليط": المخالط، و"المزايل": المباين.

وقد استدل الكسائي بالبيت على إعمال اسم الفاعل الموصوف؛ حيث أعمل الشاعر اسم الفاعل - وهو "فاقد" - فنصب به المفعول به "فرخين"، مع أنه - أي: اسم الفاعل - موصوفٌ، وصفته "خطباءُ".

وقد رُدَّ هذا الاستدلال: بأن اسم الفاعل في البيت ليس جاريًا على فعله في التأنيث؛ فلا يعمل، وأن "فرخين" منصوب لفعل مضمر يفسره "فاقد". والتقدير: فقدت فرخين. وبيان ذلك أن "فاقدًا" من قبيل مرضع، ومُطْفِلٍ، وحَائِضٍ، أي: هو بمعنى النسب، أي: ذات فَقْدٍ، كما أن مرضعًا ومطفلًا وحائضًا، بمعنى النسب، بمعنى: ذات رضيع، وذات طفل، وذات حيض، وما كان بمعنى النسب لا تدخله تاء التأنيث، كما أنه يُعَدُّ من قبيل الصفة المشبهة.

والمراد بالجريان على الفعل في اسم الفاعل: كونه للتجدد والحدوث كالفعل، وما كان من قبيل الصفة المشبهة يكون للثبات والدوام؛ فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى.

وأما الشرطان الوجوديان لإعمال اسم الفاعل عمل فعله:

فأحدهما: أن يكون بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ:

ومثل ذلك: إذا كان بمعنى الاستمرار التجددي، لا الاستمرار الدوامي ولا للماضي؛ وإنما اشترط لإعماله هذا الشرط لأنه إنما عمل حملًا على المضارع، والمضارع كذلك للحال أو الاستقبال، فإذا كان جاريًا على المضارع في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكون في حالتي التذكير والتأنيث؛ فقد جرى عليه في لفظه، وإذا جرى على المضارع في صلاحيته للحال أو الاستقبال؛ فقد جرى عليه في معناه، وبذلك يتم جريانه على فعله لفظًا ومعنًى؛ فيسوغ له أن يعمل عمل الفعل المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي.

فنحو: زيدٌ مكرمٌ عمرًا الآن أو غدًا" اسم الفاعل فيه "مُكْرِمٌ" جارٍ على المضارع لفظًا ومعنًى؛ فكل واحد منهما - من اسم الفاعل والمضارع - محمول على صاحبه؛ فاسم الفاعل محمول على المضارع في العمل، والمضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب الذي يتميز به عن أخويه الماضي والأمر؛ ذاك لأنه مضارعٌ اسم الفاعل، أي: مشابه له.

ومن هنا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي؛ وإنما يجب - عند الجمهور - إضافته إلى معموله؛ وذلك نحو: هذا فاهمُ الدرسِ أمسِ. وهذه الإضافة محضة. ولا يقال: هذا فاهمٌ الدرسَ أمسِ؛ لأنه حينئذ، وإن جرى على فعله الماضي معنًى؛ ليس جاريًا على فعله هذا لفظًا؛ فلا يعطى ما أعطي ما

يشابه الفعل في اللفظ والمعنى؛ فهو في معنى: فَهِمَ درسَه أمسِ؛ فلم يشبه لفظ الفعل الذي بمعناه - وهو الماضي - فمنع من العمل، خلافًا للكسائي في إجازة عمله إذا كان بمعنى الماضي، وتبعه هشام بن معاوية الضرير الكوفي، وأبو جعفر بن مَضَاء، وجماعة من النحويين؛ واستدلوا على ذلك بقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨].

ووجه الاستدلال بالآية الكريمة: أن اسم الفاعل في الآية وهو ﴿بَٰسِطٌ﴾ ماضي المعنى فهو بمعنى "بسط"، وقد عمل في ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ النصب.

وقد أجاب المانعون: بأنه لا حجةَ لهم في ذلك؛ لأنه - أي: اسم الفاعل - على إرادة حكاية الحال الماضية. ومعنى حكاية الحال الماضية: أن يقدر ما كان واقعًا في الماضي واقعًا في الحال؛ استحضارًا لحالته العجيبة، فيُعبَّر عنه بالمضارع، والمعنى: يبسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع موقعه، بدليل أن الواوَ في قوله: ﴿وَكَلْبُهُم﴾ واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك. بالمضارع الواقع بجملته خبرًا في الجملة الحالية.

ولا يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه ضحك. بالماضي؛ ولذا قال سبحانه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يقل: "وقلبناهم" بصيغة الماضي.

ومحل الخلاف بين الكسائي والجمهور في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به؛ أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر؛ فجائز اتفاقًا.

والشرط الآخر الوجودي لعمل اسم الفاعل المجرد من "أل" عمل فعله: أن يلي ما يقربه من الفعلية، أي: أن يعتمد على ما يقوي فيه جانب الفعلية، بأن يعتمد على استفهامٍ سواء كان هذا الاستفهام ملفوظًا به كقول الشاعر:

أَمُنْجِزٌ أنتمو وعدًا وثِقْتُ به ❖ أم اقْتَفَيْتُم جَمِيعًا نَهْجَ عُرْقُوبِ

الشاهد فيه قوله: "أمنجزٌ أنتمو وعدًا"؛ حيث أعمل الشاعر اسم الفاعل "منجزٌ" عمل فعله، فرفع به فاعلًا وهو الضمير البارز المنفصل "أنتمو"، والواو فيه لإشباع ضمة الميم، ونصب به المفعول به "وعدًا"؛ لكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وولي استفهامًا بالهمزة الملفوظ بها.

أم كان الاستفهام مقدرًا كقول الشاعر:

ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي ❖ أم هُمُو في الحبِّ لي عَاذِلُونَ

البيت من الخفيف، وهذه رواية (المساعد) لابن عقيل (٢/١٩٥). ويروى عجزه بتغيير خفيف في (شرح التسهيل) (٣/٧٤) و(شرح شذور الذهب) صـ٣٥٩.

والشاهد فيه قوله: "مقيمٌ العذرَ قومي"؛ حيث اعتمد اسم الفاعل "مقيمٌ" على همزة استفهام مقدرة، أي: أمقيمٌ العذرَ قومي؛ فرفع الفاعل ونصب المفعول، والفاعل "قومي"، وهو فاعل مؤخر، و"العذرَ" مفعول به مقدم.

- أو أن يعتمد الوصف على نفي؛ كقول الشاعر:

مَا رَاعِ الخلانُ ذمةَ ناكثٍ ❖ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيْلَ خَلِيْلَا

"ما" في البيت نافية. و"راعٍ" معناه: حافظٌ، وهو اسم فاعل من رعى الوُدَّ يرعاه رعيًا ورعايةً، أي: حفظه. وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨]، وقوله - عز من قائل -: ﴿ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾ [الحديد: ٢٧]، و"الخُلَّان" - بضم الخاء -: جمع خليل، وهو الصديق الوفي، والذمة: العهد والحق والحرمة، و"الناكث": هو الذي ينقض العهد والميثاق. و"مَنْ" اسم موصول.

والشاهد في البيت قوله: "مَا رَاعِ الخلان ذمةَ ناكثٍ" ؛ حيث أعمل الشاعر اسم الفاعل - وهو "راعٍ" - عمل فعله لاعتماده على نفيه ؛ فرفع به الفاعل الظاهر - وهو "الخُلَّان" - ونصب المفعول به، وهو "ذمةَ".

- أو أن يعتمد اسم الفاعل على مُخْبَرٍ عنه، نحو قولنا: "هذا منفقٌ مالًا في سبيل البر" ؛ فـ"منفق": اسم فاعل وقع خبرًا لـ"هذا" ؛ فاعتمد على "هذا" المخبر عنه ؛ فنصب مفعولًا به ظاهرًا - وهو "مالًا".

- أو أن يعتمد على موصوف مذكور أو محذوف نحو: "الحسدُ نارٌ قاتلةٌ صاحبَهَا". ونحو: "كم معذبٍ نفسَهُ في الدفاع عن دينه وقِيَمِهِ"، أي: كم شخصٍ معذبٍ نفسه.

ومن المعتمد على موصوف مقدر: قول الأعشى ميمون:

كَناطِحِ صَخْرة يومًا لِيُوهِنَهَا ❖ فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنُهُ الوَعِلُ

فاسم الفاعل المجرور بالكاف، وهو "ناطح" قد نصب "صخرةً" على المفعولية ؛ لاعتماده على موصوف مقدر، أي: كوعل ناطحٍ صخرةً، والوَعَلُ أو الوَعِلُ - بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها - كـ"فَرَسٍ" أو "كَتِفٍ"، وقد يقال بضم الواو وكسر العين: كـ"دُئِلٍ"، وهو نادر، والمراد به هنا: تيس الجبل. ويقال له "الأَيِّلُ" - بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة المكسورة - و"يوهنها": يضعفها.

ومعنى البيت: أن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه ؛ كـ"الوَعِلُ" الذي ينطح صخرة ليضعفها، ولكنه لا يؤثر بها شيئًا ؛ بل يضعف قرنه ويؤذيه.

ومن ذلك أيضًا: قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

وكَمْ مالئٍ عينيهِ من شَيءٍ غَيرِهِ ❖ إذَا رَاحَ نَحوَ الجمرةِ الْبيضُ كالدُّمَى

"الجمرة": هي مجتمع الحصى بِمِنَى. و"البيض": جمع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: النساءُ البيض، والدُّمَى: جمع دمية، وهي الصورة من العاج، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض الذي تخالطه صفرة.

يقول الشاعر: كثيرٌ من الناس يتطلعون إلى النساء المشبهات بالدُّمَى وقت ذهابهن إلى الجمرات بِمِنَى؛ ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا سوى ارتكاب المعصية التي تمحق ثواب العمل.

والشاهد فيه قوله: "مالئٍ عينيهِ"؛ حيث عمل اسم الفاعل "مالئٍ" النصب في المفعول به؛ بسبب كونه معتمدًا على موصوفٍ محذوفٍ معلومٍ من الكلام، والتقدير: وكم شخص مالئ.

- أو أن يعتمد على صاحب حال: مثل: "سحقًا وبعدًا للمال جالبًا الذلَّ والشقاءَ لصاحبه"؛ فاسم الفاعل "جالبًا" نصب المفعول به بسبب أنه وقع حالًا من المال؛ فاعتمد عليه في العمل؛ فهذه الأشياء تقوي في اسم فاعل جانب الفعلية.

وإلى ما تقدم أشار الناظم:

كَفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ ❖ إنْ كَانَ عَنْ مُضيِّهِ بمَعْزِلِ

وَوَلِيَ استفهامًا أو حرفَ نِدَا ❖ أو نَفْيًا أو جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَوْصُوفٍ حُذِفْ ❖ فيستحقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

ويريد بقوله: "أو حرف نِدَا": أو موصوفًا مقدرًا بعد حرف نداء، كما في: يا طالعًا جبلًا، أي: يا رجلًا طالعًا جبلًا؛ فـ"طالعًا" عمل النصب في "جبلًا"؛ لأنه اعتمد على موصوف مقدر، وليس المراد أنه اعتمد على حرف النداء؛ إذ حرف النداء لا يصلح لذلك؛ لكون النداء من خصائص الأسماء؛ فإن كان اسم

الفاعل صلةً لـ"أل" ؛ عمل عمل الفعل مطلقًا، ماضيًا كان أو غيره، معتمدًا أو غير معتمد، مثل: جاء الفاهمُ درسَهُ أمسِ، أو يجيء الفاهمُ درسَهُ الآنَ أو غدًا ؛ وذلك لأن "أل" هذه هي اسم موصول، و"فاهِمٌ" حالٌّ محلَّ "فهم" إن أريد به الماضي، أو "يفهم" إن أريد به غيره، والفعل يعمل في جميع الحالات ؛ فكذا ما حل محله.

وإلى ذلك أشار بقوله:

وإن يكن صلةَ أل ففي المُضي ❖ وغَيْرِهِ إعمَالُهُ قَد ارْتُضي

ومنه قول الله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] ؛ فـ"الحافظين" و"الذاكرين" كلاهما اسم فاعل موصول بالألف واللام، فنصب ما بعده على المفعولية.

ومن ذلك قول الشاعر:

وأنَّا الشَّاربُونَ المَاءَ صَفْوًا ❖ وَيَشْرَبُ غَيْرُنا كَدَرًا وطِينَا

فـ"الشاربون": اسم فاعل موصول بالألف واللام ؛ فعمل النصبَ في المفعول به.

إعمال صيغ المبالغة

تحول صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه إلى وزنٍ من أوزان خمسة تسمى أمثلة المبالغة، أو صيغ المبالغة، وهي:

الوزن الأول: "فَعَّال"، بفتح الفاء وتشديد العين ؛ كـ"ضَرَّاب".

الوزن الثاني: "فَعُولٌ"، بفتح الفاء ؛ كـ"ضَرُوب".

الوزن الثالث: "مِفْعَال" بكسر الميم ؛ كـ"مِضْرَاب".

وهذه الأوزان الثلاثة تستعمل بكثرة، وإليها أشار الناظم بقوله:

فَعَّالٌ أو مِفْعَالٌ أو فَعُولُ ❖ بِكَثْرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ

فيستحقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ❖ ....

الوزن الرابع: "فَعِيلٌ" بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء؛ كـ"ضَرِيبٌ".

الوزن الخامس: "فَعِلٌ" بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء؛ كـ"ضَرِبٌ".

وهذان الوزنان يستعملان بقلة، وإليهما أشار الناظم بقوله:

.... ❖ وفي فعيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

وتعمل أمثلة المبالغة عمل اسم الفاعل بشروطه المقدرة، وهذا معنى قول الناظم:

فيستحقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ❖ ....

شواهد إعمالها:

فمن إعمال "فَعَّال": قول الشاعر:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ❖ بأرفع ما حولي من الأرض أطولا

أخا الحربِ لَبَّاسًا إليها جِلَالها ❖ وليس بوَلَّاجِ الخوالفِ أعْقَلَا

فنصب "جلالها" بـ"لباس"؛ لاعتماده على صاحب الحال قبله؛ وذلك لأن "أخا الحرب"، و"لَبَّاسًا" حالان صاحبهما ضمير المتكلم الواقع اسمًا لـ"إن" في قوله في البيت الأول: "فإنني" وأراد بالجِلَال: ما يلبس في الحرب من الدروع وغيرها. والوَلَّاجُ: مبالغة في وَلِجَ من الولوج وهو الدخول، و"الخوالف": جمع خالفة، وهي في الأصل عماد البيت، وأراد بها هنا البيت نفسه، و"أعقل" من العقل، يقال: أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع، ونصبه على الحال من اسم ليس.

ومن إعمال "فَعول": قول أبي طالب عم النبي ﷺ يرثي زوج ابنته أُمَيَّ بن المغيرة المخزومي:

ضروبٌ بنصل السيف سوقَ سمَانِهَا ❖ إذا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فنصب "سوق" وهو جمع ساق بـ"ضروب" ؛ لاعتماده على ذي خبر محذوف، أي: هو ضروب، أو أنت ضروب، ونصل السيف: شفرته. والمراد: أنه كان ينحر الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد.

ومن إعمال "مِفْعَال": ما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قوله: إنه لمنحارٌ بَوَائِكَهَا.

فنصب "بوائكها": وهو جمع بائكة: وهي السمينة الحسناء من النوق بـ"منحار" الذي هو صيغة مبالغة في "ناحر" ؛ لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم إن.

ومن إعمال "فَعيل" قول بعض العرب: إن اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه ؛ فـ"دعاءَ" مفعول به منصوب بـ"سميع"، وهو من صيغ المبالغة.

ومنه قول الشاعر:

فَتَانَانِ أمَّا منهما فَشَبِيْهةٌ هلالًا ❖ وأخرى منهما تشبهَ البَدْرَ

فنصب "هلالًا" بـ"شبيهةٌ" وهي صيغة مبالغة في "مشبهة" ؛ لاعتمادها على ذي خبر محذوف، والتقدير: أما فتاة منهما فشبيهة هلالًا، فأعمل "شبيهة" أنثى "شبيه"، وهو من صيغ المبالغة.

ومن إعمال فعل: قول زيد الخيل: الذي سمي بذلك ؛ لأنه كان له خمسةُ أفراسٍ مشهورة ؛ فأضيف إليها، وسماه رسول الله ﷺ: "زيد الخير" بالراء ؛ قال:

أتاني أنهم مَزِقُونَ عِرْضي ❖ جِحَّاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ

فنصب "عرضي" بـ"مزقون" وهو جمع "مَزِقْ" وهو من صيغ المبالغة ؛ لاعتماده على أن المفتوح لكونها مع ما بعدها في تأويل مصدرٍ وقع فاعلًا لـ"أتاني". و"الجحاش" جمع "جحش": وهو الصغير من الحمر، خبر مبتدأ محذوف، أي: هم جحاش. و"الكِرْمِلَيْنِ" بكسر الكاف وفتح اللام: اسم ماء في جبل طيئ.

والفديد: الصياح والتصويت. يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصوت عنده. ومثله قول الشاعر:

حَذِرٌ أمورًا لَا تضيرُ ❖ وآمنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقْدَارِ

الشاهد فيه قوله: "حذِرٌ أمورًا"؛ حيث أعمل قوله "حذِر" وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل؛ لاعتماده على ذي خبر محذوف. والتقدير: "هو حذِر".

وقد اختلف العلماء في إعمال صيغ المبالغة؛ فأجاز سيبويه إعمالها، وصرح بذلك في (الكتاب)، (١/ ١١٠) وما بعدها، وتبعه أصحابه. قال سيبويه: "وأجروا اسم الفعل - إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر - مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدِّثَ عن المبالغة؛ فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: "فَعول"، و"فَعَّال"، و"مِفعال"، و"فَعِلٌ"، وقد جاء "فَعيل" كـ"رحيم، وعليم، وقدير، وسميع، وبصير" يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار". ثم أورد شواهد شعرية ونثرية على إعمالها ثم قال: "و"فَعِلٌ" أقل من "فَعيل" بكثير. انتهى كلام سيبويه.

وخالف في ذلك الكوفيون؛ فمنعوا إعمالها لأنها خارجة عن بناء الفعل - أي: عن وزنه - بمعنى: أنها ليست جارية على المضارع، وإنما هي جارية مجرى الأسماء التي يمدح بها ويذم، وما ورد بعدها منصوبًا؛ فعلى إضمار فعل ناصب عنده، كما منعوا تقديم المنصوب عليها، ويرد عليهم قول العرب - ويعد هذا القول ردًّا عليهم أيضًا - : "أما العسلَ فأنا شرَّابُ".

ولم يجز بعض البصريين كالمازني والزيادي والمبرد إعمال "فَعيل" و"فَعِل". وأجاز الجرمي إعمال "فَعِلٍ" دون "فَعيل"؛ لأنه على وزن الفعل: كـ"عَلِم، وفَهِم، وفَطِن".

تابع اسم الفاعل
(مثنَّى اسمِ الفاعل وصيَغِ المبالغة وجمعهُما كمفردِهِما، وما يجوز في الفضلة التالي للوصف العامل)

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : مثنَّى اسمِ الفاعل وصيغِ المبالغة وجمعُهُما كمفردِهِما في العمل والشروط ٢٥٥

العنـــصر الثـــاني : ما يجوز في الفضلة التالي للوصف العامل ٢٦٠

مثنَّى اسمِ الفاعل وصيغِ المبالغة وجمعُهُما كمفردِهما في العمل والشروط

تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحًا وتكسيرًا، تذكيرًا وتأنيثًا، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها، كمفردهما في العمل والشروط، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَمَا سِوَى المُفرَدِ مِثلَهُ جُعِل ❖ في الحُكمِ وَالشُّرُوطِ حَيثُمَا عَمِل

ومعنى البيت: أن اسم الفاعل وصيغ المبالغة لا تتغير أحكامهما وشروط إعمالهما في غير حالة الإفراد، فالأحكام والشروط السابقة كلها مطردة في الإفراد وغيره؛ لأنه قد تقدم أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، لكن اسم الفاعل يثنى ويجمع على حسب ما يكون له من الفعل، فتثنيته وجمعه لا يخرجانه عن جريانه مجرى الفعل، أما المثنى وجمعا السلامة - أي: جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم - فظاهر فيهما هذا الجريان لبقاء صيغة الواحد التي كان بها اسم الفاعل يشابه الفعل فيهما؛ لأنه يسلم فيهما لفظ الواحد، والواحد جارٍ مجرى الفعل، وزيادة التثنية أو الجمع تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل؛ فتقول: هذان فاهمان الدرس، كما تقول: يفهمان الدرس. وهؤلاء فاهمون الدرس، كما تقول: يفهمون الدرس.

وأما جمع التكسير مع أنه لم يسلم فيه بناء الواحد فقد أجرَوه مجرى الجمع السالم؛ إذ كانا جميعًا جمعين، هذا جمع وذاك جمع؛ فألحق النظير بنظيره، كما أنه نظير الجمع السالم في كونه فرع الواحد، وصيغ المبالغة فروع لاسم الفاعل، فجرى مثناها وجمعها على ما جرى عليه مثنى اسم الفاعل وجمعه في الجريان مجرى الواحد في العمل والشروط، والشواهد على ما تقدم كثيرة، فمن إعمال اسم الفاعل المثنى قول عنترة العبسي:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما ❖ والناذرين إذا لم ألقهما دمي

قوله: "الشاتمي عرضي" أراد بهما عنترة حصينًا ومرة ابني ضمضم، كانا يشتمانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه، ويقولان ذلك في الخلاء، فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هيبة له، وشتم ونذر من بابي: ضرب ونصر، نقول: شتم يشتم كما نقول: ضرب يضرب. وشتم يشتم كما نقول: نصر ينصر، ومثل ذلك الفعل نذر.

والشاهد في البيت: إعمال اسم الفاعل المثنى؛ فـ"دمي" منصوب بقوله: "الناذرين" وهما تثنية ناذر، وأراد بـ"دمي" قتلي.

ومن إعمال اسم الفاعل جمعًا قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فـ"الذاكرين" جمع الذاكر، وهو جمع مذكر سالم، وفاعله ضمير مستتر فيه، ولفظ الجلالة منصوب به على المفعولية، ولا يحتاج إلى شروط لاقترانه بالألف واللام.

وقوله تعالى في قراءة أبي عمرو وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه: "هل هن كاشفاتٌ ضرَّه" [الزمر: ٣٨]، فـ"كاشفات" جمع: كاشفة، وهو جمع مؤنث سالم، وفاعله ضمير مستتر فيه، و"ضرَّه": مفعول به منصوب، واسم الفاعل معتمد على المبتدأ، فهو معتمد على مخبر عنه، ومثل ذلك في الآية الكريمة نفسها في الآية المذكورة: "هل هن ممسكاتٌ رحمتَه".

وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧] فـ"خشعًا" جمع خاشع، وهو جمع تكسير، و"أبصارهم" فاعله، وقد عمل اسم الفاعل المجموع المعتمد على صاحب الحال وهو واو الجماعة الواقعة فاعلًا في قوله: "يخرجون" وجاز تقدم الحال على عاملها؛ لأن العامل فعل متصرف.

وقول أبي كبير الهذلي:

ممن حملن به وهن عواقد ❖ حبك النطاق فشب غير مهبل

البيت من قصيدة يمدح بها أبو كبير الهذلي تأبط شرًّا، وكان أبو كبير زوجَ أمه، يقول: هو - أي: تأبط شرًّا - يُعد رجلًا شهم الفؤاد ماضيًا في الرجال، فهو ممن - أي: من الفتيان الذين - حملت بهم أمهاتهم مكرهات، أي: غير راغبات في القيام بواجباتهن نحو أزواجهن، فغلب عليه شبه الآباء وخرج مذكرًا. وقد عبر عن ذلك بقوله:

.... وهن عواقد ❖ حبك النطاق ....

والشاهد في نصب "حبكَ النطاق" بـ"عواقد" وهو جمع تكسير لـ"عاقدة"، و"عاقدة" تعمل عمل الفعل المضارع لجريانها على لفظه ومعناه، فجرى لفظها في العمل مجراها، ونوَّن الشاعر "عواقدٌ" مع أنه على صيغة منتهى الجموع للضرورة الشعرية، و"حبك النطاق" مشدّه، واحدها حباك، وهو من حبكت الشيء: إذا شددته وأحكمته، والنطاق: شبه إزار تلبسه المرأة، وقيل: ثوب تلبسه المرأة، ثم تشد وسطها بحبل، وترسل الأعلى على الأسفل، تقيمه مقام السراويل، و"المهبَّل" بتشديد الموحدة المفتوحة: المعتوه الذي لا يتماسك، وقيل: من هبَّله اللحم أي: كسل عليه وركب بعضه بعضًا.

وقول العجاج:

أوالفًا مكة من ورق الحمي

من رجز للعجاج، وقد أورده سيبويه في (الكتاب) (١/ ٢٦) بلفظ "قواطنًا مكة" (١/ ١١٠) بلفظ: "أوالفًا مكة" و"القواطن" جمع القاطنة؛ أي: الساكنة. و"الأوالف": جمع الآلفة على "فواعل"، فهو صيغة منتهى الجموع، وصرفه

العجاج للضرورة الشعرية، و"الورق" جمع الورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد، فالراجز أراد أن يقول: من وُرق الحمام، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة، قيل: حذف الميم في غير النداء للضرورة، ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء، والشاهد في قوله: "أوالفًا مكة" حيث نصب "مكة" بـ"أوالف" الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

من شواهد إعمال صيغ المبالغة في غير الإفراد: نجد من ذلك قول طرفة بن العبد مفتخرًا بقومه:

أسد غابات إذا ما فزعوا ❖ غير أنكاس ولا عُوج دثر
ثم زادوا أنهم في قومهم ❖ غفرٌ ذنبهم غير فخر

شبه قومه بالأسد التي تسكن الغابات، فإذا تعرض لها شيء قاتلت عن أشبالها، و"الأنكاس" جمع نكس، وهو من الرجال الرديء الذي لا خير فيه، ومن السهام هو المنكوس؛ أي: المقلوب النصل لانكسار موضع الوتر منه. و"العُوج" جمع الأعوج، يريد أعوج الخلقة، و"الدثر" جمع الدثور؛ أي المتزمل بالثياب الملتف من الكسل وضعف البدن والهمة، ثم زادوا على الفضائل التي فيهم: أنهم إذا جنى عليهم بعض قومهم صفحوا عنهم مع قدرتهم على الانتقام منهم، وأنهم فوق ذلك لا يفخرون على قومهم وإن كانوا أفضل منهم.

والشاهد في الرجز قوله: "غفر ذنبهم" فـ"غفر" جمع غفور من أمثلة المبالغة، وفاعله ضمير مستتر فيه، و"ذنبهم" مفعوله، واعتماده على اسم "أن" المفتوحة على تقدير دخول الباء عليها، و"فخر" جمع فخور من الافتخار، والإضافة في قوله: "ذنبهم" لأدنى ملابسة.

وفي رواية ابن السيرافي (١/٦٨): "غفر ظلمهم".

ومن ذلك قول الكميت:

شم مهاوين أبدان الجزور مخاميص ❖ العشيات لاخور ولا قزم

اشتمل هذا البيت على أربعة أوصاف مجرورة؛ لكون الموصوف مجرورًا في البيت قبله، و"الشم" جمع أشم، وهو وصف من الشمم، وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاها. و"شم الأنوف" كناية عن العزة والأنفة. و"مهاوين" جمع على صيغة منتهى الجموع؛ ولذلك كانت علامة جره الفتحة، وهو جمع مهوان على وزن "مفعال"، وهي من صيغ المبالغة، و"أبدان الجزور" جمع بدنة، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر، وكذلك الجزور، وعليه تكون الإضافة في قوله: "أبدان الجزور" من قبيل ما ورد من إضافة المترادفين. يريد: أنهم يهينون أبدان الجزور للأضياف والمساكين، أو أبدان جمع بَدَن، وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين، ويكون الشاعر قد آثر ذكره على غيره لإفادة وصفهم بالكرم؛ فإنهم إذا فرقوا أفضل لحم الجزور فتفريقهم لما سواه يكون بالطريق الأولى، والإضافة حينئذ من إضافة بعضٍ إلى كل، وهذا هو الأفضل. ويروى أيضًا: "أبداء الجزور" وهو جمع بدء، وهو أفضل الأعضاء.

وقوله: "مخاميص العشيات" جمع مخماص، مبالغة خميص، من خَمُص الشخص خمصًا فهو خميص: إذا جاع، والمخمصة هي المجاعة. يريد أنهم يؤخرون العَشاء لأجل انتظارهم ضيفًا يطرق، فبطونهم من ذلك خميصة في عشياتهم أي: لتأخر الطعام عنهم، والخور جمع الأخور وهو الضعيف، والقزَم -بالتحريك-: رذال الناس وسفلتهم، يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع بلفظ واحد.

والشاهد في قوله في البيت: "مهاوين أبدان"؛ حيث أعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة عمل المفرد، فنصب بـ"مهاوين" قوله: "أبدان".

ما يجوز في الفضلة التالي للوصف العامل

يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينتصب به وأن ينخفض بإضافته إليه للتخفيف، مفردًا كان أو جمعًا، وقد قرئ في السبعة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] وقرئ: ﴿قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٨] قرئ بالوجهين: النصب والخفض؛ أي: قرئ أيضًا: "بالغٌ أمره" وقرئ: "كاشفاتٌ ضره" وقرئ: "ممسكاتٌ رحمته".

فآية "الطلاق" قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب، وآية "الزمر" قرأها غير أبي عمرو بالخفض وقرأها أبو عمرو بالنصب، فالنصب على المفعولية، والخفض بالإضافة، هذا بالنسبة لتالي الوصف.

وأما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه؛ لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

وانصب بذي الإعمال تلوًا واخفض ❖ وهو لنصب ما سواه مقتضي

فمعنى قوله: "وانصب بذي الإعمال تلوًا واخفض" انصب بالوصف العامل أي المستوفي شروط العمل، انصب به ما يتلوه مباشرة على المفعولية بشرط أن يكون اسمًا ظاهرًا، أو اخفضه بسبب الإضافة؛ أي: إضافة الوصف إليه من إضافة الوصف إلى معموله، ففي نحو: "ما أنت اليوم مصاحبٌ الغادرَ" يصح نصب كلمة "الغادر" باعتبارها مفعولًا به لاسم الفاعل العامل، ويصح أن نقول: "ما أنت اليوم مصاحبُ الغادر"؛ أي: يجوز جرها باعتبارها مضافًا إليه، ويؤخذ من ذلك أنه لا يضاف إلى فاعله، وإنما يضاف إلى مفعوله، وحكي أيضًا إضافته إلى

الخبر في: "أنا كائنُ أخيك"، الأصل: "أنا كائنٌ أخاك" فـ"أنا" مبتدأ، و"كائن" خبره، وفيه ضمير مستتر تقديره أنا وهو اسم لـ"كائن"، و"أخاك" خبر "كائن"، وأضيف فيما حكي اسم الفاعل العامل إلى خبره، وليس في هذا خرق للقاعدة؛ لأن خبر الكون الناقص بمنزلة المفعول به للفعل التام.

وذكر ابن أبي الربيع في "البسيط" في (شرح الجمل) (١٠٠١/٢): أن مذهب البصريين أن اسم الفاعل إذا كان مقرونًا بـ"أل" فعليك أن تنظر، فإن كان مفردًا، أو مجموعًا جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا؛ جاز فيه مع النصب الإضافة إذا كان الثاني معرفًا بالألف واللام أو مضافًا إلى المعرف بها، وإن لم يكن الثاني كذلك فلا بد من النصب ولا يجوز الخفض؛ وعليه نقول: "مررت بالطالب الفاهمِ الدرسَ، والفاهمِ الدرسِ" بنصب الدرس وخفضه لأنه معرف بالألف واللام، ونقول: "أكرمت القوم القراءَ القرآنَ، والقراءَ القرآنِ" بالنصب والخفض لتالي اسم الفاعل كذلك. ونقول أيضًا: "نعم المسلمات الراعياتُ الدينَ، والراعياتُ الدينِ"، كما نقول: "مررت بالطالب الفاهم درسَ اليوم والفاهم درسِ اليوم" بالنصب والخفض لتالي الوصف؛ لكونه مضافًا إلى المعرف بـ"أل"، وهكذا بالنسبة للمجموعين السابقين.

أما مذهب الكوفيين فاسم الفاعل المقرون بـ"أل" يجوز فيما بعده النصب والخفض مطلقًا كائنًا ما كان، ولا ينظر إلى حال ما بعده، فإن كان اسم الفاعل مثنًى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا؛ جاز لك فيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إثبات النون ونصب ما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

الوجه الثاني: إسقاط النون وخفض ما بعده بالإضافة كقوله عز وجل: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥].

الوجه الثالث: إسقاط النون ونصب ما بعده، ولم ترد هذه الصورة في القرآن الكريم، وقد جاءت في الشعر العربي، كقول الشاعر:

الحافِظو عَورَةَ العَشيرَةِ لا ❖ يَأتيهُمُ مِن وَرائِنا وَكَفُ

وقد مر هذا البيت وتخريجه، والشاهد فيه هنا قوله: "الحافظو عورة" حيث حذف الشاعر النون من "الحافظون"، ونصب "عورة" باسم الفاعل المجموع جمع مذكر سالمًا، قال سيبويه في (الكتاب) (١/١٨٦): لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من "اللذَين" و"الذِين" حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. انتهى.

يريد سيبويه أن قول الشاعر: "الحافظو عورة العشيرة" في معنى: الذين حفظوا عورة العشيرة، فـ"أل" في اسم الفاعل موصولة بمعنى "الذي"، والعرب تحذف النون من "اللذين" و"الذين" لطول الكلام بالصلة. قال الأخطل:

أبني كليب إن عميّ اللذا ❖ قتلا الملوك وفككا الأغلالا

الشاعر يهجو جريرًا - وهو من كليب بن يربوع - وعما الشاعر هما: عمرو ومرة ابنا كلثوم، أما عمرو بن كلثوم فقتل عمرو بن هند، وأما مرة فقتل المنذر بن النعمان بن المنذر، والأغلال: جمع غل، وهو طوق من حديد يجعل في عنق الأسير.

والشاهد في البيت: حذف النون من مثنى الاسم الموصول "اللذان" الواقع خبرًا لـ"إن" تخفيفًا لطول الصلة. ومثله قول أشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم ❖ هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ

فلج: اسم بلد أو مكان، ومعنى "حانت دماؤهم": لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص، و"هم القوم كل القوم" يعني: هم القوم الكاملون في قوميتهم، وشاهده حذف النون من "الذين"؛ استخفافًا لطول الاسم بالصلة، فلما حذفوا

من "اللذين" و"الذين" النون لطول الاسم بالصلة حذفوا كذلك من "الضاربين" و"الضاربين" فأسقطوا النون بغير الإضافة.

وبناء على ما تقدم ينبغي أن تعلم أن حذف النون من اسم الفاعل المثنى أو المجموع مع نصب ما بعده لا يكون إلا إذا كان اسم الفاعل مقرونًا بالألف واللام، أما إذا لم يكن فيه الألف واللام فلا تحذف النون منه مع نصب ما بعده، بل لا بد أن يجرّ ما بعده حينئذٍ بالإضافة، فنقول: هذان مكرما علي، وهؤلاء مكرمو خالد، ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى مخاطبًا الظالمين: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ [الصافات: ٣٨]، وهي بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده لكونه مجردًا من "أل".

وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السمَّال في رواية: "إنكم لذائقو العذابَ الأليم" بحذف النون ونصب ما بعد اسم الفاعل المجموع، مع أنه غير موصول بالألف واللام، فقيل: الحجة في هذه القراءة أنه - أي: القارئ - أجرى النون مجرى التنوين في حذفها للالتقاء الساكنين، ومع ذلك فقد حُكي عن أبي زيد الأنصاري وغيره، حُكي الحكم على هذه القراءة باللحن.

قال أبو زيد: كان أبو السمَّال يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا، وهو قوله سبحانه: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾ قال: يقرأ "العذابَ" بالنصب، وجعله أبو زيد لحنًا.

وقال أبو البقاء العكبري في (إملاء ما من به الرحمن) (٢/٢٠٦): "وقرئ شاذًّا بالنصب، وهو سهو من قارئه؛ لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام".

وما ذكره الناظم من إجازة الوجهين - النصب والخفض بذي الإعمال لتلوه - هو في التلو الظاهر، أما المضمر المتصل فمذهب سيبويه من واقع (الكتاب) (١/١٨٢) وما بعدها: أن الضمير كالاسم الظاهر، فهو منصوب في نحو: "المكرمك"؛ لأن الوصف المقرون بـ"أل" لا يضاف عنده إلا لما فيه "أل" أو إلى مضاف لما فيه "أل" أو المضاف إلى ضمير ما فيه "أل" والضمير في المثال المذكور ليس واحدًا من الثلاثة، وهو - أي الضمير - مخفوض في نحو "مكرمك" لأن حذف التنوين من الوصف دليل على إضافته إلى الضمير، ولعدم اقتران الوصف أيضًا بأل، ويجوز في نحو: "المكرماك" و"المكرموك" الوجهان: الخفض والنصب؛ لأنه يحتمل - أي يجوز - أن يكون حذف النون للإضافة، فيكون الضمير في محل خفض، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة على النحو الذي مرَّ، فيكون الضمير في محل نصب، ومذهب الأخفش وهشام بن معاوية الضرير الكوفي: أن الضمير في نحو: "مكرمك" في محل نصب كالهاء في نحو: "الدرهم زيد معطيكه"، وفرّق بعضهم بين الهاء في المثال المذكور والكاف فيما نحن فيه، بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف، فلم يتأت فيها الجر، بخلاف الكاف في: "نكرمك" ونحوه.

ومذهب الجرمي والمازني وغيرهما: أن الضمير فيما كان الوصف فيه المحلى بـ"أل" مثنًى أو مجموعًا في محل خفض لا غير؛ لأن حذف النون للإضافة هو الأصل وحذفها لطول الصلة ضرورة تدعو إليه مع الضمير، بخلاف الاسم الظاهر، وقد فهم من تقديم الناظم في البيت السابق للنصب على الخفض أن النصب أولى؛ لأنه الأصل. قال الكسائي: هما سواء. وقيل: الخفض أولى طلبًا للخفة.

وقول الناظم:

.... ❖ وَهوَ لِنَصبٍ مَا سِوَاهُ مُقتَضِي

معناه: أن اسم الفاعل المستوفي شروط العمل إن كان له مفعولان أو ثلاثة وأضيف إلى واحد منهما وجب ترك الباقي على نصبه كما كان، نحو: "أنا ظان الجو معتدلًا"، و"هذا معطي الفقير ثوبًا" و"أأنت معلم الصديق الزيارة قريبة". أي: أن ما سوى التالي لاسم الفاعل العامل يقتضي اسم الفاعل أن يكون منصوبًا؛ لتعذر الإضافة بوجود الفصل بالتالي، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] فـ"جاعل" في الآية الكريمة فيه قولان: إما أن يكون بمعنى خالق، وحينئذٍ ينصب مفعولًا واحدًا، وعليه يكون "خليفة" مفعولًا به، و"في الأرض" يكون متعلقًا بـ"جاعل" أو بمحذوف؛ لأنه حال من النكرة بعده، وإما أن يكون "جاعل" بمعنى: مصير، فينصب مفعولين: أولهما "خليفة"، وثانيهما الجار والمجرور "في الأرض"، وأيًا ما كان الجار والمجرور فهو معمول لاسم الفاعل، سواء أكان متعلقًا به أم كان مفعولًا ثانيًا له، وقد فصل بينه وبين "خليفة"، فلم يضف اسم الفاعل إلى "خليفة" لوجود الفاصل بينهما.

ويستثنى من هذه القاعدة أن يكون ما سوى التالي فاعلًا، فإن كان فاعلًا وجب رفعه مثل: هذا مكرم خالدًا أخوه، الأصل: هذا مكرم أخوه خالدًا، فـ"أخوه" فاعل لاسم الفاعل، فوجب رفعه مع كونه مفصولًا عن الوصف العامل، فإن كان الوصف غير عامل فإنه يتعين في تلوه الجر بالإضافة، أما غير تلوه فلا بد من نصبه مطلقًا، أي سواء أكان واحدًا أم أكثر، نحو: هذا معطي الفقير أمس جلبابًا، ومعلم بكر أمس خالدًا قائمًا. والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر، لا اسم الفاعل المذكور؛ لعدم عمله، ولا اسم الفاعل المقدر؛ لأنه بمعنى المذكور، وهو غير عامل.

وأجاز السيرافي أن يكون الناصب لغير التلو في المثالين السابقين ونحوهما اسم الفاعل المذكور، وليس فعلًا مضمرًا؛ لأن اسم الفاعل قد يكتسب بالإضافة إلى المفعول الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام، أي: من حيث امتناع التنوين في كل، ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي، كما في المثالين السابقين.

ورجّح أبو الحسن الأشموني ما ذهب إليه السيرافي، وقواه بقولهم: هو ظان زيد أمس قائمًا.

ذكر أن "قائمًا" في هذا القول يتعين أن يكون منصوبًا باسم الفاعل الواقع خبرًا فيه وهو "ظان"، المضاف إلى مفعوله الأول "زيد"؛ إذ لو قدر أن "قائمًا" منصوب بمضمر على أنه مفعول ثان لهذا المضمر، أي: ظننته قائمًا؛ للزم حذف أول مفعولي هذا الناصب المضمر، وحذف ثاني مفعولي "ظان" المذكور؛ وذلك ممتنع؛ إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن؛ أي: لا يجوز حذف أحد المفعولين من غير دليل يدل عليه، وهذا معنى الحذف الاختصاري.

وذكر ابن هشام أنه مما يقوي رأي السيرافي أيضًا في أن اسم الفاعل في المثالين هو الناصب: أنه طالب للمنصوب المذكور في المعنى فهو مقتضٍ له فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر؛ لأن الإضافة إلى المفعول الأول منعت الإضافة إلى المفعول الثاني، ولم يسلم له الصبان في حاشيته عليه (٢/٣٠٠)، هذا الترجيح، فاعترضه بأن الحذف هنا اختصاريٌّ؛ يعني: لدليل، لا اقتصاريٌّ يعني: لغير دليل، كما رأى الأشموني؛ وذلك لدلالة المذكور من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان المذكور على المحذوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو: "زيدًا ظننته قائمًا" بأنه لا

يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة، نقله عنه ياسين. فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لـ"ظان".

ومعنى ما نقله الشيخ ياسين عن ابن هشام - رحمهما الله تعالى - : أن زيدًا في نحو: زيدًا ظننته قائمًا. مفعولٌ أول لـ"ظن" التي يُكتفى معها بمفعول واحد فقط اعتمادًا على أن المذكورة معها المفعولان، ففي المذكور غنية عن المحذوف، ولا يقدر للمحذوفة مفعولها الثاني، فلا يقال: إن التقدير: "ظننت زيدًا قائمًا ظننته قائمًا" فحذف الفعل الأول مع مفعوله الثاني لدلالة ما ذكر عليهما، وبناء على ما صرح به ابن هشام لا يقدر لاسم الفاعل "ظان" مفعول ثان.

وذكر الصبان: أن بعض النحويين ضعّف ما قاله الأشموني من أن اسم الفاعل في المثالين المذكورين ونحوهما مقتضٍ للعمل في المذكور في المعنى فلا بد أن يعمل فيه؛ بأن الاقتضاء لا يكفي إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل، وهذه المشابهة القوية غير موجودة فيما نحن فيه؛ فبطل القياس عليه.

وردَّ بعضُ النحويين هذا التضعيف بأن الاقتضاء يكون غير كافٍ بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة، والنصب هنا ضرورة لا أصالة؛ وذلك لتعذر الجر، فكان النصب عوضًا من الجر لا بالأصالة.

تابع اسم الفاعل
(ما يجوز في تابع المجرور بالوصف)، واسمُ المفعول

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : ما يجوز في تابع المجرور بالوصف ٢٧١
العنـــصر الثـــاني : اسمُ المفعول: شرطُ عمله، وما ينفرد به ٢٧٩

ما يجوز في تابع المجرور بالوصف

إذا أتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة: النعت، عطف البيان، عطف النسق، والتوكيد، والبدل؛ فالوجه المختار: جر التابع مراعاة للفظ المتبوع، فنقول: هذا قارئُ نحوٍ وصرفٍ. بالخفض؛ عطفًا للفظ "صرف" على صرف "نحو".

ويجوز أيضًا نصب التابع؛ فإن كان اسم الفاعل صالحًا للعمل، بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وكان معتمدًا على الاستفهام، أو النفي، أو المخبر عنه، أو الموصوف، أو ذي الحال، وكان أيضًا غير موصوف وغير مصغر؛ كان نصب التابع على وجهين، أحد هذين الوجهين: بالعطف على محل المتبوع عند بعض النحويين، وهم الكوفيون، وطائفة من البصريين، ومن سار على دربهم كأبي علي الفارسي.

والآخر بإضمار ناصب، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ قال سيبويه في (الكتاب) (١/ ١٦٩): وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار؛ لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف؛ فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله، وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصبًا فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا كأنه قال: ويضرب عمرًا، أو وضارب عمرًا. انتهى.

ونلاحظ من النص الذي سقناه من (كتاب سيبويه) أنه قدم أولًا العطف على اللفظ مرجحًا إياه بأمرين بالتقديم - أعني: بتقديمه إياه على وجه الإضمار - وبالتعليل له، ثم أورد الوجه المتضمن لجواز الإضمار بقوله: وإن شئت... إلى آخر ما قال. وتبعه على هذا المذهب جمهور البصريين.

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) (١٠٤٧/٢): "ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه. انتهى.

وإنما كان التقدير - أي: تقدير ناصب للمعطوف عليه - قول سيبويه؛ لأن شرط العطف على المحل - عند سيبويه - : وجود المحرز، أي: وجود الطالب للمحل المراد العطف عليه، والطالب لمحل النصب هنا غير موجود؛ لأن اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد: كقارئ، وكاتب، وفاهم، وضارب، حين يضاف إلى هذا المفعول لا يطلب نصب مفعول آخر، وقد استوفى معموله بالإضافة، فإذا قلنا: هذا قارئُ كتابٍ، وفاهمُ درسٍ، وكاتبُ علمٍ، وضاربُ زيدٍ، فقدت أسماء الفاعلين - في هذه الأمثلة ونحوها - فقدت استحقاق النصب، فلم تعد طالبة له ولا مستحقة إياه.

هذه وجهة نظر سيبويه والمحققين معه، ومن ثم منعوا العطف على محل المضاف إليه هنا بالنصب؛ لعدم وجود طالبه، وجعلوا العطف بتقدير إضمار ناصب: فعلٍ مضارعٍ، أو اسم فاعل؛ بناء على المعنى، ورأوا أن ضابط العطف على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل بالنصب: أن يكون اسم الفاعل صالحًا لعمل النصب في لفظ المعطوف عليه، وهو إنما يصلح لذلك إذا كان بـ"أل" - نحو قولك: "أكرمت القارئ كتابًا"، فـ"القارئ": مفعول به للفعل "أكرم"، و"كتابًا" مفعول به لاسم الفاعل المحلى بـ"أل" وهو "القارئ" - أو كان اسم الفاعل منونًا - كقولك: "يعجبني فاهمٌ علمًا"، فـ"علمًا": مفعول به لاسم الفاعل المنون وهو "فاهم" - أو كان اسم الفاعل مضافًا لمعمول آخر غير المنصوب - مثل قولك: "يسرني معطي فقيرٍ ثوبًا"، فـ"معطي" وهو فاعل الفعل "يسر" مضاف إلى "فقير" من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، و"ثوبًا": مفعول ثانٍ منصوب، وقولك: "ضاربُ

زيدٍ" في نحو: "هذا ضاربُ زيدٍ" بإضافة اسم الفاعل إلى معموله لا يصلح لعمل النصب؛ لأنه لم يأتِ اسم آخر منصوب بعد المضاف إليه كما جاء مثلًا في نحو: "يسرني معطي فقير ثوبًا".

وأجاز الكوفيون ومن تبعهم أن يكون النصب في المعطوف؛ مراعاة لمحل المعطوف عليه في نحو المثال السابق؛ لأنهم لا يشترطون في العطف على المحل وجود المحرز، أي: الطالب للمحل.

وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ❖ كمبتغي جاهٍ ومالًا مَن نهض

وقول الناظم المذكور يحتمل المذهبين السابقين، وعليه يجوز في المثال الوارد في النظم في قوله: "مالًا" أن يكون منصوبًا بمضمر على مذهب سيبويه والجمهور، والتقدير: مبتغي جاهٍ، ويبتغي مالًا أو مبتغٍ مالًا من نهض، ويجوز أن يكون منصوبًا عطفًا على محل "جاه" عند الكوفيين ومن تبعهم.

ومثل هذا المثال: قول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا ❖ أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق

"دينار" و"عبد رب": اسما رجلين، والشاهد فيه قوله: "أو عبدَ رب"؛ حيث أورده منصوبًا إما بإضمار ناصب، أي: أو تبعث، أو باعث، وإما بالعطف على محل "دينار" المضاف إليه اسم الفاعل "باعث"، والأصل: "هل أنت باعث دينارًا"، و"أخا عون" بدل من "عبد رب" وأصل المبدل منه "عبد ربه" ترك الإضافة وهو يريدها.

وعلى قول سيبويه - المقتضي إضمار عامل فيما تقدم ونحوه - اختلف العلماء: هل يقدر فعل بأنه الأصل في العمل، أو يقدر وصف - أي: اسم فاعل منون؛ للمطابقة بينه وبين المذكور في العبارة؟.

قولان، وكلاهما له وجه، أما إذا كان الوصف غير عامل - أعني: إن كان غير صالح للعمل - بأن كان بمعنى الماضي؛ فإنه يتعين نصب التابع بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف ليس غير، أي: ليس غير الفعل يجوز إضماره؛ فلا يجوز لك أن تجعله منصوبًا بإضمار وصف منون، ولا بالعطف على المحل؛ لأنّ الوصف غير عامل لكونه بمعنى الماضي؛ وذلك نحو قوله تعالى - في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر - : "فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا" [الأنعام: ٩٦]، بإضمار "جعل" أي: وجعل الشمس والقمر حسبانًا، ويؤيد هذا التقدير قراءة الكوفيين عاصم وحمزة والكسائي قرءوا: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ [الأنعام: ٩٦].

وينبغي أن يفسر القرآن - إذا احتمل وجوهًا - بالقرآن، فإن أريد بالوصف في قراءة غير الكوفيين حكاية الحال الماضية، كما أريد بقوله: ﴿بَٰسِطٞ﴾ [الكهف: ١٨]؛ جاز جعل النصب في قوله: "وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ" بالعطف على محل "الليل"؛ لأن الوصف عامل حينئذ على هذا التقدير.

وجوَّز الزمخشري النصب عطفًا على محل "الليل" لا على تقدير حكاية الحال؛ بل على اعتبار أن الوصف في الآية الكريمة دال على جعلٍ مستمر في الأزمنة كلها لا في الزمن الماضي بخصوصيته؛ فيكون عاملًا، ويكون للمجرور إذ ذاك بعده محل فيعطف عليه، مع نصه في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، على أنه إذا حمل الوصف على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة، أي: فيكون غير عامل.

فظاهر هذا الكلام - مقارنة بما ذكره في آية "الأنعام" - : وقوعه في تناقض، فالزمن المستمر في "الأنعام" محمول على غير ما حمل به الزمن المستمر في آية "الفاتحة".

وقد أجيب: بأن لا تناقض بين ما قاله الزمخشري في فاتحة الكتاب وما ذكره في آية "الأنعام"؛ لأن الوصف المراد منه الزمن المستمر: إما أن يلاحظ من حيثية المضي؛ فالإضافة محضة، فلا يعمل، وإما أن يلاحظ من حيث الاستقبال والحال؛ فالإضافة لفظية فيعمل.

وعليه؛ فقوله تعالى في فاتحة الكتاب: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ وإن حُمل على الاستمرار إلا أنه ملاحظ فيه المضي، فإضافته محضة، وقوله تعالى: "وَجَاعِلُ اللَّيْلِ" في آية "الأنعام" ملاحظ فيه الاستقبال والمضي.

فإن قيل: ما الحامل على أن تكون آية "الفاتحة" ملاحظًا فيها المضي دون الاستقبال؟.

فالجواب: إنما كان الأمر كذلك لتكون الإضافة في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ محضة تفيد التعريف؛ فيصح جعل الوصف -أي: اسم الفاعل- صفة للفظ الجلالة في قوله تعالى: بعد البسملة: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] على أن المقصود: أنه صفة لا بدل؛ لأنه -أي: البدل- خلاف الأصل؛ لأنه قد سبق صفتان، والأصل جعل الكلام على وتيرة واحدة؛ أي: أن المراد: جعل لفظ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ أن يكون صفة للفظ الجلالة الذي هو معرفة؛ فينبغي أن يكون هذا اللفظ معرفة أيضًا، ولن يكون معرفة إلا بجعل الإضافة محضة؛ حتى يكتسب التعريف من المضاف إليه.

وإنما لوحظ الاستقبال في آية "الأنعام" في قوله تعالى: "وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا" للعطف عليه بالنصب، "وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ"، ولأن الجعل متجدد شيئًا فشيئًا؛ وإنما أريد به جميع الأزمنة ابتداء لأنه كذلك في الواقع.

والخلاصة: أنه إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة؛ ففي إضافته اعتباران:

أحدهما: أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل؛ كما في آية "الفاتحة".

ثانيهما: أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال؛ وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة لأن إضافته في تقدير الانفصال، ويعمل فيما أضيف إليه؛ فيكون المضاف إليه في محل نصبٍ أيضًا، ويمكن العطف على محله بالنصب.

فعلى هذا؛ يجوز أن تكون "الشمسَ" في آية "الأنعام" معطوفة بالنصب على محل "الليلِ" باعتبار عمل "جاعلُ" فيه؛ لاعتباره بمعنى الحال والاستقبال، وعلى هذا؛ يحمل تجويز الزمخشري كون "الشمس" معطوفة على محل "الليل"؛ كما يجوز أيضًا أن تكون منصوبة بإضمار فعل ماضٍ باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي.

واعترض أبو حيان في (البحر المحيط) (٤/١٨٧) قول الزمخشري في (الكشاف) (٢/٥٠)، قال: أو يعطفان - يعني: "الشمس" و"القمر" - على محل "الليل"، فإن قلت: كيف يكون "لليل" محل والإضافة حقيقية؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي، ولا تقول: "زيدٌ ضاربٌ عَمرًا أمسِ"؟! قلت - والكلام للزمخشري - : ما هو بمعنى الماضي؛ وإنما هو دالٌّ على جعلٍ مستمر في الأزمنة. انتهى.

فقوله: "إنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة". يعني: فيكون عاملًا، ويكون للمجرور إذ ذاك بعده محل، فيعطف عليه "الشمسَ" و"القمرَ" بنصبهما.

قال أبو حيان: وهذا ليس بصحيح، إذا كان لا يتقيد بزمن خاص وإنما هو للاستمرار؛ فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره محل، وقد نصوا على ذلك وأنشدوا:

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة ❖ فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فليس "الكاسب" هنا مقيدًا بزمان، وإذا تقيد بزمان؛ فإما أن يكون ماضيًا دون "أل" فلا يعمل إذ ذاك عند البصريين، أو بـ"أل" أو حالًا أو مستقبلًا؛ فيجوز إعماله والإضافة إليه على ما أُحكم في علم النحو وفُصّل - والكلام ما زال لأبي حيان - وعلى تسليم أن يكون حالًا أن يكون محمولًا على الاستمرار في الأزمنة ويعمل؛ فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل لو كان حالًا أو مستقبلًا؛ لم يجز ذلك على القول الصحيح، وهو مذهب سيبويه، فلو قلت: زيد ضارب عمرو الآن أو غدًا وخالدًا؛ لم يجز أن تعطف خالدًا على موضع - يعني: على محل - عمرو، على مذهب سيبويه؛ بل تقدره وتضرب خالدًا؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود: وهو أن يكون للموضع محرز لا يتغير، وهذا موضح في علم النحو. انتهى ما قال أبو حيان.

تنبيه: سبق أن قلنا: إن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله إذا كان المقصود بقاءه على الدلالة على الحدوث، وننبه هنا على أنه إن أريد به الدلالة على الثبوت والدوام بقرينة؛ أضيف إلى فاعله حينئذ، وخرج عن اسم الفاعل وتحول إلى معنى الصفة المشبهة وعومل معاملتها؛ وذلك لأن قصد الثبوت يسوِّغ له أن يرفع المعمول السببي، نحو قولك: "فلان طاهر قلبه"؛ فالمعمول وهو "قلبه" اسم ظاهر قد اتصل بضمير الموصوف وهو فلان، وهذا مع كونه سببيًّا.

فالوصف وهو "الطهر" لم ينصب على الموصوف الذي هو "فلان"، ولكن انصب على سببيه، أي: على اسم له علاقة به لاتصاله بضميره - أي: بضمير يعود عليه - كما يسوغ له هذا القصد أن ينصب معموله على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، نحو: "فلان طاهر القلب"، وأن ينصبه على التمييز إن كان نكرة

نحو: "فلان طاهر قلبًا"، وأن يضاف إلى ما هو فاعل في المعنى نحو: "فلان طاهر القلب"، فـ"طاهر" هو في الأصل اسم فاعل، ولكن أريد به الثبوت والدوام؛ فانتقل إلى حالة الصفة المشبهة، وساغ فيه ما يسوغ فيها، وانتقاله إلى معنى الصفة المشبهة على ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يجوز فيه ذلك الانتقال اتفاقًا:

وهو ما أخذ من فعل قاصر - أي: لازم - مثل: عالٍ، وشامخٍ، وطاهرٍ، في قولنا: "هذا عالي القامة، شامخ الأنف، طاهر القلب"، وأفعالها كلها لازمة، وهي "علا"، و"شمخ"، و"طهر"، ومثل: "تائب" - فعله "تاب" - في قول عبد الله بن رواحة الأنصاري ﷺ:

تباركت إني من عذابك خائف ❖ وإني إليك تائب النفس باخع

ثانيها: ما يمتنع انتقاله من اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة اتفاقًا:

وهو ما يتعدى فعله لمفعولين أو ثلاثة؛ فلا يجري اسم فاعل هذا المتعدي لأكثر من مفعول - ولا اسم مفعوله - لا يجري مجرى الصفة المشبهة.

ثالثها: ما يتعدى لمفعول واحد:

وقد اختلف فيه النحويون، فمن مجيز ومن مانع؛ فحكى الأخفش إجازته عن طائفة من النحويين، يقولون في نحو: "هذا مكرم أبوه خالدًا": "هذا مكرم الأب خالدًا" بتحويله إلى صفة مشبهة وإضافته إلى مرفوعه، وذهب كثير من النحاة إلى المنع، وفصل آخرون فقالوا: إن لم يحذف المفعول اقتصارًا - أي: لغير دليل - فلا يجوز، وإن حذف مفعوله اقتصارًا؛ جاز، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال، وشرط ابن مالك فيه

أمن اللبس، يعني: يكون بحيث إذا أراد المتكلم إضافته إلى فاعله؛ لا يتبادر إلى ذهن المخاطب أو السامع أنه مضاف إلى مفعوله؛ كأن يقول القائل مثلًا: "ليس أصدقاءُ فلانٍ ظالمين". فيرد عليه قائل: "بل فلان ظالمٌ الأصدقاءُ" بالرفع على الفاعلية، و"ظالمٌ الأصدقاءَ" بالنصب على التشبيه بالمفعول به، و"ظالمُ الأصدقاءِ" بالجر على الإضافة؛ فيعطى الذي كان اسم فاعل حكم ما صار إليه وهو الصفة المشبهة، وفعله متعدٍّ لمفعول واحد.

وشاهده قول الشاعر:

مَن راحِم القلبِ ظلّامًا وإن ظُلِما ❖ ولا الكريم بمناع وإن حُرِما

الشاهد فيه قوله: "مَن راحِم القلبِ"؛ حيث حول الشاعر اسم الفاعل الدال في الأصل على الحدوث إلى معنى الصفة المشبهة؛ ليدل على الثبوت والدوام؛ فأضافه إلى فاعله، وقد أمن فيه اللبس، وحذف مفعوله اقتصارًا؛ فصار كاللازم لأن "الراحم" فعله "رحم" المتعدي لمفعول واحد.

اسمُ المفعول: شرطُ عمله، وما ينفرد به

اسم المفعول: ما دل على حدث ومفعوله، فخرج بقوله: "ومفعوله": ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الحدث.

واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول - أي: للمجهول - بشروط اسم الفاعل المتقدمة - الشرطين العدميين والشرطين الوجوديين - لأنه - كاسم الفاعل - جارٍ على الفعل في حركاته، وسكونه، وعدد حروفه، فإن كان مقرونًا بـ"أل" عمل مطلقًا، وإن كان مجردًا منها عمل بالشرطين العدميين المذكورين في

اسم الفاعل - وهما ألا يصغر وألا يوصف - والشرطين الوجوديين - أي: بالشرط الاعتمادي، بأن يعتمد على الاستفهام، أو النفي، أو المخبر عنه، أو الموصوف، أو ذي الحال، والشرط الزمني، بأن يكون للحال أو للاستقبال لا للماضي.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَكلُّ مَا قرِّرَ لِاسمِ فَاعِلِ ❖ يُعطَى اسمَ مَفعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ
فَهوَ كَفِعلٍ صِيغَ لِلمَفعولِ فِي ❖ مَعنَاهُ كالمُعطَى كَفَافًا يَكتَفِي

فإذا استوفى شروط الإعمال كلها التي سبقت لإعمال اسم الفاعل؛ عمل ما يعمله الفعل المبني للمفعول، فيحتاج وجوبًا لنائب فاعل مثل هذا الفعل، ويكتفي بنائب فاعله إن كان مضارعه مكتفيًا بنائب الفاعل، تقول في المجرد من "أل" المعتمد على المخبر عنه مثلًا: "الدرسُ مفهومٌ هدفُه"، كما تقول: "الدرسُ يُفهَمُ هدفُه"، فـ"الدرسُ": مبتدأ، و"مفهومٌ": خبره، و"هدفُه": نائب فاعل اسم المفعول ومضاف إليه.

وإذا كان مضارعه ينصب مفعولين ثم بني للمفعول؛ فإن أحد المفعولين ينوب عن الفاعل ويبقى المفعول الثاني منصوبًا، وذلك مثل: "زيدٌ معطًى أبوه درهمًا الآن أو غدًا"، فـ"زيدٌ": مبتدأ، و"معطًى": خبره، وهو اسم مفعول متعدٍّ لاثنين، "أبوه": نائب فاعله وهو مفعوله الأول في الوقت نفسه، و"درهمًا" مفعوله الثاني، كما تقول في الفعل المبني للمفعول: "زيدٌ يعطَى أبوه درهمًا"، بلا فرق.

وإذا كان مضارعه يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ثم بني للمفعول؛ فإن أحد هذه المفاعيل ينوب عن الفاعل ويبقى المفعولان سواه منصوبين، وذلك مثل: "الطيار هو المُعْلَمُ الجوَّ هادئا"، فـ"المُعْلَمُ": اسم مفعول، وقع خبرًا مرفوعًا، وهو متعدٍّ

إلى ثلاثة مفاعيل: أولها: ضمير مستتر تقديره "هو" وقد صار نائب الفاعل، وثانيها وثالثها: "الجوَّ هادئًا"، كما تقول: "الطيارُ هو الذي يُعلَم الجوَّ هادئًا"، أو "أعلِم الجوَّ هادئًا".

وتقول في المقرون بـ"أل": المعطى كفافًا يكتفي، كما مثل الناظم، وهو يحتمل الأزمنة الثلاثة، كما تقول: "الذي يُعطَى" إن أردت الحال أو الاستقبال، أو "الذي أعطِيَ" إن أردت الماضي، فـ"المعطَى": مبتدأ وهو متعدٍّ لاثنين، ومفعوله الأول النائب عن فاعله: ضمير مستتر فيه تقديره "هو"، يعود على "أل" الموصولة به. و"كفافًا": مفعوله الثاني، وجملة "يكتفي" من الفعل والفاعل: خبر المبتدأ.

وما يقوم مقام الفاعل في الفعل المبني للمفعول يقوم مقام الفاعل في اسم المفعول؛ حتى الظرف والمجرور تقول: "المصوم يومُ السبت"، و"الغرفة معتَكَفٌ فيها"، و"هذا ممرور به"، و"ذاك مرغوب عنه".

ومن اعتماده على موصوف منوي: قوله:

ونحن تركنا تغلب ابنة وائل ❖ كمضروبةٍ رجلاهُ منقطعِ الظهرِ

الشاهد فيه قوله: "كمضروبةٍ رجلاه"؛ حيث عمل اسم المفعول "مضروبة" عمل الفعل المبني للمفعول معتمدًا على موصوف مقدر تقديره: "كرجل مضروبة رجلاه"، و"رجلاه" نائب فاعله.

ومثله قول الآخر:

فهُنَّ من بينِ متروكٍ به رمقٌ ❖ صرعى وآخرُ لم يتركْ به رمقُ

الرمق: بقية الروح، والشاهد فيه قوله: "متروكٍ به رمق"؛ حيث عمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمفعول معتمدًا على موصوف منويٍّ تقديره: من بين رجل متروك به رمق، و"رمق": نائب فاعله.

وينفرد اسم المفعول المتعدي لواحد - إذا أريد به الدلالة على الثبوت والدوام - عن اسم المفعول المراد به الحدوث: بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة؛ فيلحق بالصفة المشبهة؛ فيجوز بقلة في الأحوال السابقة كلها: أن يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه، أي: إلى نائب فاعله الظاهر، بشرط أن تكون صيغته أصلية، بأن يكون من الثلاثي على وزن "مفعول"، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمفعول مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، فإن حول اسم المفعول إلى "فعيل" ونحوه؛ لم يجز، فلا يقال: "مررت برجل كحيل عينه، وذبيح شاته"، وأجاز ذلك ابن عصفور.

قال الناظم:

وقَد يُضَافُ ذا إلَى اسمٍ مُرتَفِع ❖ مَعنىً كَمحمُودُ المقَاصِدِ الوَرِع

المشار إليه في بيت الناظم هو اسم المفعول، يعني: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به، أي: إلى نائب فاعله الظاهر؛ إجراءً له مجرى الصفة المشبهة، وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه - مع ذلك - النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز، ويجوز فيه أيضًا أن يرفع السببي على الفاعلية؛ لأن الإضافة إلى المرفوع به في المعنى هي الأكثر من بين ما يجوز فيه عند معاملته معاملة الصفة المشبهة.

وقد مثل الناظم لجره نائب فاعله بقوله: "محمُودُ المقَاصِدِ الوَرِع"، فـ"محمود": خبر مقدم وهو مضاف، و"المقاصد": مضاف إليه، و"الورع": مبتدأ مؤخر، والأصل قبل الإضافة: "الورع محمودة مقاصده"، فـ"مقاصده": مرفوع بمحمودة على النيابة؛ فحول الإسناد - أعني: إسناد اسم المفعول إلى المرفوع به - إلى الإسناد لضمير الموصوف، وهو الضمير المضاف إليه، وهو الهاء؛ فاستتر في اسم المفعول

وعوض منه "أل" على مذهب الكوفيين الذين يرون مجيء "أل" عوضًا من الضمير؛ فصار المثال بعد التحويل: "الورعُ محمودٌ المقاصدَ"، بنصب "المقاصدَ" على التشبيه بالمفعول به، ثم حول إلى: "الورع محمودُ المقاصدِ"، بالجر بعد ثلاثة أعمال.

وإنما حول الإسناد أولًا لأن الوصف الذي هو اسم المفعول عين مرفوعه في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويل الإسناد عنه؛ لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه؛ فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة حينئذ؛ لاستغناء الوصف بضمير الموصوف الذي صار مسندًا إليه؛ فينتصب انتصاب الفضلة، ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين.

واسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة؛ فإنه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل، على ما يقتضيه حال اسم المفعول؛ لأنه خرج من حال اسم المفعول، وتخلص من أحكامه، ودخل في حال الصفة المشبهة؛ فتنطبق عليه أحكامها. ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري صاحب (التصريح) (٣/٢٩٥) - نقلًا عن ابن هشام في "الحواشي" - قال: قاله الموضح في "الحواشي" ومن خطه نقلت، وعقبه - أي: ابن هشام - بقوله: ويسأل هنا فيقال: هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة؛ بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول؟ انتهى.

قال الشيخ خالد: ويجاب: بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث، وأما إذا أريد به معنى الثبوت؛ فإنه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجر بالإضافة، وعلى ذلك جاءت الشواهد. انتهى.

ونورد هنا الشواهد التي أوردها صاحب (التصريح) وهي منقولة عن ابن مالك في (شرح التسهيل) (٣/١٠٤) وما بعدها.

فمن شواهد رفع السببي: قول الشاعر:

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ ❖ فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا راسُ

الشاهد في قوله: "مرفوعٌ بما هاهنا راسُ"؛ حيث أجرى الشاعر اسم المفعول "مرفوعٌ" مجرى الصفة المشبهة، و"راسُ" مرفوع به على الفاعلية، وهو نظير: "حسنٌ وجهٌ" في الصفة المشبهة.

ومن شواهد النصب على التشبيه بالمفعول به: قول الشاعر:

لو صُنْتَ طرفَك لم تُرَعْ بصِفَاتِها ❖ لَمَا بدت مجلوَّةً وَجنَاتِها

المجلوة: الموضحة المكشوفة، والوجنات: جمع وجنة، والوجنة: ما ارتفع من الخدين، والشاهد في قوله: "مجلوَّةً وجناتِها". فـ"مجلوَّةً": اسم مفعول جاء بمعنى الثبوت، فصار صفة مشبهة، و"وجناتِها": منصوب به على التشبيه بالمفعول به، وعلامة النصب الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهو نظير: حسنٌ وجهَه، في الصفة المشبهة. ومن شواهد الجر بالإضافة: قول الشاعر:

تمنى لقاءِ الجَوْنُ مغرورَ نفسِه ❖ فلما رآني ارتاعَ ثم تعرَّدا

"الجون" في اللغة من الأضداد؛ لأنه يطلق على الأبيض والأسود، والمراد به هنا: علم على شخص، و"ارتاع": أي: فزع، و"عرَّد" معناها: فر، والشاهد في قوله: "مغرورَ نفسِه"؛ حيث أجرى الشاعر اسم المفعول "مغرورَ" الواقع حال صاحبها "الجونُ" أجراه مجرى الصفة المشبهة وأضافه إلى معموله وهو نظير: حسن وجهه.

باب إعمال الصفة المشبهة: (حقيقتُها، والفرق بينها وبين اسم الفاعل)

عناصر الدرس

العنـــــــصر الأول : حقيقةُ الصفة المشبهة ٢٨٧
العنـــصر الثـــاني : الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ٢٩٢

حقيقـــةُ الـــصفة المـــشبهة

لكشف دلالة الصفة المشبهة والوقوف على حقيقتها نسوق بعض الأمثلة التي توضح لنا المراد منها: فحينما نصف شخصًا من الأشخاص بنحو قولنا: "فلان جميل الخُلق، حلو اللسان، جيد البيان، طيب القلب".

ونتأمل الصفات التي أضفيناها على فلان هذا، وهي: "جميل، وحلو، وجيد، وطيب"؛ نجد أن كل صفة من هذه الصفات قد توافر فيها أربعة أشياء: فكل منها اسم مُشتق من المصدر، ومصادرها - على ترتيب ما أوردناها عليه - هي: الجَمَال ومنه اشتق: جميل، وفعله: جَمُلَ. والحلاوة، ومنه اشتق الحلو وفعله: حَلَا. والجَوْدة أو الجُودة - بفتح الجيم وضمها - وفعله جَادَ، والطِّيبة بكسر الطاء، والفعل طاب.

وكل منها - ثانيًا - يدل على معنى مجرد، وهو ما يطلق عليه الوصف أو الصفة، ويدل كذلك على ذات موصوفة بهذه الصفة، وبذلك الوصف، أي: يدل على صاحب هذه الصفة، ويدل أيضًا على جريان هذه الصفة مجرى الغريزة في كونها ثابتة دائمة للذات المتصفة بها؛ فالجمال لا يكاد يُفارق صاحبه، ومثله الحلاوة، والجودة، والطيبة، وهذه هي الصفة المشبهة.

فالصفة المشبهة إذًا هي: الاسم المُشتق الدالُّ على ذات متصفة بصفة على سبيل الثبوت والدوام، وإنما عملت الصفة المشبهة؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، ومعنى كونها مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد: أنك إذا قلت: "مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ"؛ دَلّكَ لفظ حَسَن على وصف الرجل بحسن الوجه؛ فصار ذلك بمنزلة قولك: "مررت برجلٍ فاهمٍ العلمَ".

فاتفق على أن كل واحد منهما - أعني: من اسم الفاعل والصفة المشبهة - صفة يُوصف بها الأول، كما أن كل واحد منهما يثنى ويجمع ويؤنث، فيقال: حسنان، وحسنون، وحسنة، وحسنتان، وحسنات. كما يُقال: فاهمان، وفاهمون، وفاهمة، وفاهمتان، وفاهمات.

وتُشارك الصفة المشبهة اسمَ الفاعل - فوق ما تقدم - في الدلالة على الحدث وفاعله، وفي شرط الاعتماد إذا تجرد من "أل"؛ فلذلك عملت النصب، وكان القياس ألا تعمل النصب؛ لمباينتها للفعل بدلالاتها على الثبوت لا على الحدوث؛ ولأن فعلها لازم لا ينصب؛ ولأن صيغها لا توازن الفعل في الأكثر الأعم، وزمنها للحاضر لا للحال ولا للاستقبال.

لكنها - مع ذلك كله - عملت إلحاقًا لها باسم الفاعل لهذا الشبه الذي ذكرته لك آنفًا، ولا أعلم بين النحويين فيه خلافًا؛ فعملت كما يعمل اسم الفاعل، واقتصرت على واحد؛ لأنه أقل درجات التعدي، ومن ثم لم يعمل اسم التفضيل؛ لأن أصل استعماله: أن يكون معه "مِنْ" جارةً للمفضل عليه، وما دام معه "مِنْ" لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يُؤنث، ولا يَعْمَل إلا في المسألة المعروفة بـ"مسألة الكُحل"، وموضع هذه المسألة في باب اسم التفضيل.

ولم يقصد النحويون أن تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتأنيثها، كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه، سواء بسواء؛ لأنه لا يطَّرد ذلك في الألوان والعيوب؛ فمثلًا أنت لا تستطيع أن تقول: أبيضون، وأبيضة، وأبيضتان، وأبيضات. مما كانت الصفة فيه على "أفعل فعلاء" لكنك تستطيع أن تقول: فَاهمون، وفاهمة، وفاهمتان، وفاهمات. ومع ذلك؛ فقد عملت الصفة وهي على "أفعل فعلاء"، كما عملت سائر الصفات المشبهة.

وجمع الصفة المشبهة على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يُجمع جمع سلامة، وجمع تكسير.

الثاني: ما يُجمع جمع تكسير، ولا يُجمع جمع سلامة.

الثالث: أي: ما يُجمع جمع سلامة، ولا يُجمع جمع تكسير.

فالأول نحو: "حسنٍ وكريم" تقول: "مررت برجال حسان وحسنين".

والثاني: ما كان نحو: أَحْمَر وأعمى، وما أشبههما مما كان على "أفعل فعلاء"، وكذلك ما كان نحو: "سكران" وهو ما كان على "فعلان فعلى" تقول: "مررت برجال حُمر وعِمي". ولا تجمع ذلك ونحوه جمع سلامة؛ وكذلك تجمع سَكْران على سُكَارَى، ولا تجمعه بالواو والنون؛ فلا تقول: مررت برجال سكرانين.

ويُجمع أيضًا "فعلان" على "فِعال" وهو الأكثر فيه، قالوا: "عطشان" و"عِطَاشٌ". ولا تجد فيه شيئًا جمع بالواو والنون.

والثالث: ما كان على "فَعْلانَ"، ومؤنثه بالتاء. نحو: "رَجلٌ سَيْفَانٌ، وامرأة سيفانة". وهذا يُجمع المذكر منه بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء؛ فتقول: "مررت برجال سيفانين، ونساء سيفانات". والسيفان: هو الطويل المشوق.

وقد عرّف ابن الناظم الصفة المشبهة في شرحه على (الألفية) صـ٤٤٤، عرّفها بأنها: "الصفة المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحديث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث". انتهى تعريف ابن الناظم.

ويميزها من اسم الفاعل" استحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى، نحو: "فلان طاهر القلب وجميل الظاهر وحسن الوجه ومنطلق اللسان". فذلك كله تقديره: طاهرٌ قلبه، وجميلٌ ظاهره، وحسنٌ وجهه، ومنطلقٌ لسانه. فـ"القلب" فاعل في

المعنى للطهارة، ومثل ذلك "الظاهر" للجمال، و"الوجه" للحسن، و"اللسان" للانطلاق.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

صِفَةٌ استُحسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ❖ مَعنًى بِهَا المُشبِهةً باسمَ الفاعِلِ

أي: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه؛ فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان فعله لازمًا، وقُصِد ثبوت معناه؛ صار منها وأطلق عليه اسمها، لكن ذلك - مع قلته - لا يَحْسُن؛ لأن الصفة الدالة على الثبوت لا تُضاف لمرفوعها إلا إذا قُدِّر تحويل إسنادها عنه - أي: عن مرفوعها - إلى ضمير موصوفها؛ فيستتر فيها - أي: في الصفة.

ودليل تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف، واستتار هذا الضمير فيها أمران:

أحدهما: لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه - كما سبق بيانه بالتفصيل في باب إعمال اسم الفاعل.

الآخر: أنهم يؤنثون الصفة في نحو قولهم: "هندٌ حسنةُ الوجهِ"؛ ففي الصفة ضمير مستتر مؤنث تقديره: هي، يعود على "هند"؛ فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير "هند"؛ لذكرت وأسندت إلى الظاهر بعدها، فقيل: "هندٌ حسنٌ الوجهِ"، فكانت مذكرة بحسب الظاهر المسندة إليه.

فلهذا التحويل حسُن أن يقال في: "زيدٌ حسنٌ وجهُه"، برفع "وجهُه" على الفاعلية: زيدٌ حسنُ الوجهِ. بجر "الوجهِ" بالإضافة؛ فيكون الحُسن مسندًا إلى ضمير "زيد"؛ لأن فاعل الصفة حينئذ ضمير مستتر فيها يعود على الموصوف - الذي هو "زيد" - فيكون الحسن مسندًا إلى جملة الموصوف بعد أن كان في الرفع

مسندًا إلى "وجهه" فقط، وذلك حسن؛ لأن مَن حسُن وجهُه حسُن أن يُسنَد الحسْنُ إلى جميع جملته مجازًا عن الإسناد إلى الجزء منه؛ فهو من الإسناد إلى الكل، وإرادة الجزء؛ فهو مجاز قريب.

والباعث على ارتكابه غرض التخفيف؛ ذلك أنهم لما قالوا: "مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه" على التشبيه، بقولك: "مررت برجلٍ قائمٍ أبوه". طال هذا الكلام؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد، و"حسنٌ" صفة لـ"وجه" الواقع في التركيب فاعلًا، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، و"وجه" في التركيب فاعل بـ"حسَن".

والفاعل والفعل كالشيء الواحد فقد صارت بذلك خمسة أشياء كالشيء الواحد؛ فطال، فأرادوا تخفيف هذا، ولم يمكنهم حذف الضمير؛ لأن الصفة إذا كانت مفردة لا يجوز حذف الضمير منها؛ فنقلوه إلى الصفة، وجعلوه فاعلًا بها، فاستتر فيها؛ لأن الصفة صارت لذلك جارية على من هي له، وصار الحسْن كأنه في الجملة، وإن كان فعله متعديًا لواحد؛ فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه وإن قُصد ثبوته، وذلك أن نحو قولنا: "زيدٌ ضاربٌ أبوه" إضافة اسم الفاعل فيه، أي: في هذا التركيب وهو: "ضاربٌ" إلى فاعله وهو: "أبوه" ممتنعة؛ لأنه لو قيل: "زيدٌ ضاربُ أبيهِ" لتوهم السامع أن الأصل: "زيدٌ ضاربٌ أباه" وأن الإضافة في الترتيب إلى المفعول لا إلى الفاعل.

ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت، وأمن اللبس، بالإضافة إلى المفعول، كابن مالك، ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت، وحذف المفعول اقتصارًا، وعلى الجواز؛ فهو حينئذ صفة مشبهة، وليس اسم فاعل.

وقد تبين مما سبق أن استحسان إضافة الصفة إلى مرفوعها متوقف على النظر في معناها: وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت، فما جاز أن يُسند

من الصفات إلى ضمير موصوفه ؛ فإضافته إلى مرفوعه حسنة ، وما لم يجز ؛ فإضافته قبيحة ، فإذا قلنا مثلًا : "فلانٌ جاهلٌ أبوه" كان الأب فاعلًا لاسم الفاعل ، وهو مضاف ، والهاء التي هي ضمير الموصوف مضاف إليه ، ويقبح أن يقال : "فلانٌ جاهلُ الأبِ" لأن من جهل أبوه ، لا يحسن أن يُسند الجهل إليه إلا بمجاز بعيد سرى من المضاف - وهو الأب - إلى المضاف إليه - وهو الهاء - فهو من الإسناد إلى المضاف إليه ، وإرادة المضاف.

ووجه حُسْن نحو : "مَرَرْتُ برجل حسن الوجه" وقُبح نحو : "فلانٌ جاهلُ الأبِ" : أن الجزء بعض الكل ؛ فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الأبوة والبنوة ، واستحسان إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها في المعنى يكون مطلقًا ، أي : سواءٌ أكانت وصفًا لازمًا لا يمكن انفكاكه عن الموصوف ، نحو : "هذا طويلُ الأنفِ ، عريضُ الحواجبِ ، وواسعُ الفمِ" ؛ فإن الطولَ ، والعرضَ ، والوسعَ أوصاف لازمة لا تنفك عن موصوفها ، أم كانت مما يمكن انفكاكه ، مثل : "فلان حسنُ الوجهِ ، ونقيُّ الثغرِ ، وطاهرُ العرضِ" فإن الحسن والنقاوة والطهارة مما يوجد ويفقد.

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

عرفنا فيما سبق أن اسم الفاعل والصفة المشبهة يتفقان في أمور ، ويفترقان في أخرى ، وأن أوجه الاتفاق بينهما هي أن كل منهما اسم مشتق يدل على الحدث وصاحبه ، وأنّ كلًّا منهما يُذكر ويُؤنث ويُثنى ويُجمع ، ويعتمد إذا تجرد من "أل". وبقي أن نتحدث عن الأمور التي يختلفان فيها :

وقد ذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) (٢/٢٦٩) وما بعدها : أن الصفة المشبهة تختص بخمسة أمور - يعني : تنفرد بها دون اسم الفاعل - في حين أنه أوصلها -

في (مغني اللبيب) (٤٥٨/٢) وما بعدها - إلى أحد عشر أمرًا، وقد استوفى صاحب (التصريح) هذه الأمور الأحد عشر، وزاد عليها.

ما تختص به الصفة المشبهة:

- أنها تُصاغ من مصدر الفعل اللازم، وضعًا أو تنزيلًا أو قصدًا:

كحَسَن الوجه، وجميل الظاهر؛ فإن فعليهما "حَسُنَ" و"جَمُلَ". وكلاهما لازمٌ وضعًا، وكـ"رحمان"، و"رحيم"؛ فإنها لازمة تنزيلًا، وكـ"طالب العلم، ومحمود الخُلق"؛ فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قُصد بهما الثبوت؛ جريا مجرى الصفة المشبهة، والتقييد باللزوم مبني على مذهب الجمهور المقتضي منع إجراء اسم الفاعل المتعدي لواحد عند قصد ثبوته مجرى الصفة المشبهة، كما مر، أما اسم الفاعل المراد به الحدوث؛ فإنه يُصاغ من المتعدي واللازم كـ"ضارب"، و"قائم"، و"مُستخرج"، و"مستكبر".

- أنها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم:

كـ"حسَن الوجه"، دون الزمن الماضي المنقطع، ودون الزمن المستقبل؛ فلا يُقال: "هذا حسنُ الوجهِ أمس"، ولا "غدًا"؛ أما اسم الفاعل؛ فإنه صالح لأن يكون للأزمنة الثلاثة؛ فقد يكون للماضي المنقطع، أو للحال، أو للاستقبال؛ نحو: "هذا حَاسِنٌ أمس أو الآن أو غدًا".

والحاصل من هذه المادة: أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت: "هذا حَسَنٌ" وإن أردت حدوثه، قلت: "هذا حاسِنٌ" ولا تقول: "حَسَن" قال تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ [هود: ١٢]، أي: بلِّغ ما أنزل إليك

بصدر فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم. وعدل عن ضيق إلى ضائق ؛ ليدل على أنه ضيق عارض في الحال ، غير ثابت.

وعلى هذا قوله تعالى : "إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَامِينَ" [الأعراف : ٦٤]، وهي قراءة حكاها عيسى بن سليمان في (الشواذ) صـ٤٤. عدل عن ﴿عَمِينَ﴾ [الأعراف : ٦٤] إلى "عَامِين" لهذا المعنى ؛ وعلى هذا تقول : "فلان سيدٌ جوادٌ" تُريد أن السيادة والجود له ثابتان ؛ فإن أردت الدلالة على الحدوث قلت : "فلان سائدٌ وجائدٌ".

- تكون مُجارية للمضارع في تحركه وسكونه ، وتكون أيضًا غير مُجارية له :

والمراد بكونها مجارية للمضارع : تقابُل مطلق حركة بحركة ، وسكون بسكون ، لا تقابُل حركة بعينها بحركة بعينها ؛ إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : "هو وزن عروضي لا تصريفي" ، انتهى.

سواء أكانت مصوغة من الثلاثي ، أم مصوغة من غيره. فمثال كونها مجارية للمضارع : قولهم : "فلانٌ طاهرُ القلب ، وضامرُ البطن" ، وقولهم : "هو منطلقُ اللسان ، ومطمئنُ النفس ، ومعتدلُ القامة ، ومستقيمُ الرأي" ، فـ"طاهرُ" صفة مشبهة مُجارية لمضارعها "يَطْهُر" ؛ فالأول فيهما متحرك ، والثاني ساكن ، والثالث متحرك والرابع حرف الإعراب ، وكذلك "ضامرُ" صفة مشبهة مجارية لمضارعها يَضْمُر. "ومنطلق ، ومطمئن ، ومعتدل ، ومستقيم" ، مجارية لأفعالها يَنْطَلِق ويَطْمَئِن ، ويَعْتَدل ، ويَسْتَقِيم.

ومن أمثلة مجيئها غير مجارية للمضارع ، قولهم : "حسن" ، و"بطل" ، و"جميل" ، و"ظريف" ، و"ضخم" ، و"شهم" ، و"ملآن" ، و"عطشان" ؛ فهذه صفات مشبهة غير مجارية لمضارعاتها : يَحْسُن ، ويَبْطُل ، ويَجْمُل ، ويَظْرُف ، ويَضْخُم ، ويَشْهُم ، ويَمْلَأ ، ويَعْطَش.

ونلاحظ أن الصفة المشبهة المصوغة من مصدر غير الثلاثي لا تكون إلا مُجارية للمضارع ؛ إذ هي في الأصل اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي ، وهما من غير الثلاثي مجاريان للمضارع حتمًا ، ثم أريد بكل منهما الثبوت ؛ فصار كل منهما صفة مشبهة على هذا الاعتبار ، وعدم مجاراتها للمضارع وهي مبنية من الثلاثي هو الغالب فيها ، وقول جماعة منهم الزمخشري ، وابن الحاجب : إنها لا تكون إلا غير مُجارية مردود باتفاقهم على أن منها قول عدي بن زيد العبادي :

مِن صديقٍ أو أخي ثقةٍ ❖ أو عدوٍّ شاحطٍ دارا

قوله : "أخي ثقةٍ" يريد به الصديق الذي يوثق به ؛ ليعين على شدائد الدهر ونوائبه ، والشاحط : البعيد ، يصف الشاعر الدهر بأنه يعم بنوائبه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد ، والشاهد فيه قوله : "شاحط دارا" ؛ حيث جاءت الصفة المشبهة ، وهي لفظ : "شاحط" مُجارية للمضارع يَشْحَطُ ، وفي ذلك رد على من ادعى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير مُجارية للمضارع.

وقال صاحب (التصريح) (٣٤٨/٣) : "وجوابه ممكن ؛ إذ لهم أن يقولوا : ما ورد من ذلك اسم فاعل جرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم ؛ لا أنه صفة مشبهة حقيقة" ، انتهى.

أما اسم الفاعل ؛ فلا يكون إلا مجاريًا للمضارع في حركاته وسكونه ، سواء أكان مصوغًا من الثلاثي ، أم من غيره : كـ"ضارب ويَضْرِبُ ، ومُنْطَلِق ، ويَنْطَلِق" ، ومنه : "قائم ويَقُومُ" ؛ لأن الأصل "يقووم" بسكون القاف وضم الواو ؛ ثم نقلوا حركة الواو وهي الضمة ، إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فـ"قائم" مُجارٍ لـ"يقوم" بحسب الأصل.

وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

وَصَوغُها مِن لاَزِمٍ لِحَاضِرِ ❖ كَطَاهِرِ القَلبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

ذكر ابن مالك في هذا البيت الخصائص الثلاثة الماضية ؛ فالصفة المشبهة تتميز عن اسم الفاعل :

- **أنها لا تُصاغ إلا من مصدر فعل لازم.**

- **أنها لا تكون إلا للحاضر**

أي : للدلالة على الزمن الحاضر ، أي : زمن التكلم. وقد ذهب الأخفش والسيرافي : إلى أنها لا تكون أبدًا للزمن الماضي ، وذهب ابن السراج والفارسي وابن مالك ، إلى أنها تكون للحال ، ووفق ابن هشام بين القولين ؛ فذهب إلى أنها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم ، مشيرًا إلى أن من قال بالماضي مراده الماضي المتصل بالحال ، ومن قال بالحال ، مراده الحال المتصل به الماضي ؛ فلا دلالة لها على الحدوث ، ولا الثبوت في جميع الأزمنة ؛ وإنما تدل على الحدث الحاضر. وهذه هي الخصيصة الثانية.

- **أنها قد تكون مُجارية للمضارع في مطلق الحركات والسكون.**

كـ"طاهر" في المثال الوارد في البيت ، وهو "طاهر القلب". وقد تكون غير مُجارية كـ"جميل" في المثال الأخير ، وهو "جميل الظاهر" ، وهذه هي الخصيصة الثالثة.

- **أن منصوبها لا يجوز أن يتقدم عليها :**

وبيان ذلك : أن الصفة المشبهة الأصيلة - وهي التي صيغت من أول أمرها من مصدر فعل لازم لتدل على ثبوت الصفة لصاحبها ، على النحو الذي مر - حَقُّها أن تكون كفعلها لازمة ؛ ترفع فاعلها فقط ولا تنصب مفعولًا به ؛ لكنها خالفت هذا الأصل ، وشابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد ، وصارت ترفع فاعلًا

وتنصب معمولًا لا يصح أن يُسمى مفعولًا به ؛ ولكنه يُسمى : "الشبيه بالمفعول به" ، بشرط اعتمادها على ما سبق ذكره في اسمي الفاعل والمفعول ، سواء أكانت مقرونة بـ"أل" ، أم كانت غير مقرونة بها.

ومن أمثلة ذلك : قولك : "إنما يفوز برضا الله والناس الحُلوُ القولَ ، الكَرِيمُ الطَّبعَ ، الشُّجَاعُ القَلْبَ ، اللّينُ الجَانِبَ" ؛ فـ"القول" ، و"الطبع" ، و"القلب" ، و"الجانب" كلها منصوبة على التشبيه بالمفعول به بالصفة المشبهة السابقة عليها...

- **أن المنصوب بها على التشبيه بالمفعول به لا يجوز أن يتقدم عليها :**

لأن تقديم المعمول على عامله ضرب من التصرف لا يقوى عليه إلى العامل القوي ، والصفة المشبهة عامل ضعيف ؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل ؛ فهي فرع الفرع ، ولذلك كانت أضعف من أن يتصرف فيها بتقديم معمولها عليها ؛ فلا يجوز أن نقول فيما تقدم : "القولَ الحُلو" . ولا : "الطَّبْعَ الكريمُ"... إلى آخره.

كما لا يجوز أن نقول : "هذا وجهَهُ حسنٌ" بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه يجوز أن نقدم عليه منصوبه في حالات كثيرة ، إذا كان غير مقرون بـ"أل" ، وذلك مثل قولنا : "زيدٌ عَمرًا مكرمُ" ، و"العواصفُ شجرًا مقتلعةٌ" ، و"السُّحبُ الكثيفةُ نورَ الشمسِ حاجبةٌ" والأصل : "مكرمٌ عمرًا" و"مقتلعة شجرًا" و"حاجبةٌ نورَ الشمسِ" ؛ ولذلك صح نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المُشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره ، باسم فاعل محذوف يفسره المذكور في نحو : "زيدًا أنا مكرِمُه" ؛ لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملًا فيه.

وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عن العمل فيه ، بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة ، وذلك نحو : "زيدٌ أبوه حسنٌ وجهَهُ" ؛ فلا يجوز

نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على "زيدٌ"، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عن العمل فيه بعمل النصب في معمولها على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم عليها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا ؛ فوجب رفع "الأب" على أنه مبتدأ ثانٍ، و"حسنٌ" : خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول الذي هو "زيدٌ".

كما امتنع أن يُقال : "وجهَ الأبِ زيدٌ حَسَنُه" بنصب "وجهَ"، بصفة مشبهة محذوفة، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عن العمل فيه بالعمل في ضميره ؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم عليها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

لكن يجوز في الصفة المشبهة تقديم معمولها عليها إن كان شبه جملة، أو فضلةً ينصبها العامل المتعدي واللازم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام: ١٧] ؛ فشبه الجملة ﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ متعلق بالصفة المشبهة وهي : ﴿ قَدِيرٌ ﴾ وقد تقدم عليها.

وكذلك ما ورد في وصفهم عمر < قالوا عنه : "كان بالضعفاءِ رَحيمَ القلب، لينَ الجانبِ، وعلى الطغاة شديدَ البأسِ، قاسيَ الفؤادِ، وأمام الشدائد ثقةً باللهِ، ثبتَ الجنانِ، قويَ الإيمانِ".

- أنه يلزم كون معمولها المجرور أو المنصوب سببيًّا - أي : اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير يعود على موصوفها - وهذا الضمير إما ملفوظ به، وإما منوي مقدر.

فمثال الأول - وهو الملفوظ به - : "فلانٌ حسنٌ وجهُه"، و"لنا صاحبٌ سمحٌ خلُقُه، حلوٌ شمائلُه، كريمٌ طبعُه" ؛ فكل كلمة من الكلمات : "وجهُه" و"خلقُه" و"شمائلُه" و"طبعُه" معمولٌ للصفة المشبهة قبله، وهو معمول سببي ؛ لأنه اتصل بضميرٍ ملفوظٍ به يعود على الموصوف.

ومثال السببي المتصل اتصالًا معنويًّا قول الفرزدق يمدح زين العابدين بن الحسين {

سَهلُ الخَليقَةِ لَا تُخشى بَوادِرُهُ ❖ تزينه الخصلتان الحِلمُ والكرمُ

لا يُخلفُ الوعدَ ميمونٌ بغرّتِهِ ❖ رَحْبُ الفِنَاءِ أريبٌ حين يَعْتَزِمُ

والأصل: سهلُ الخليقةِ منه، ورحبُ الفناءِ منه، أي: من الإمام زين العابدين > فالضمير محذوف مع حرف الجر، وهو مع حذفه ملحوظ كأنه موجود، وقيل: إنه غير محذوف، وإن "أل" الداخلة على السببي تغني عنه؛ لأنها خَلَف عنه، وهو مذهب الكوفيين.

ويرده التصريح بالضمير مع "أل" في قول طرفة بن العبد:

رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها رَقيقَةٌ ❖ بجَسٍّ النَدامى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

يصف الشاعر "قينة" - أي: جارية مغنية - باتساع مخرج الرأس من ثوبها؛ فيقول: رَحب - أي: اتسع - قطاب جيبها، وهي رقيقة الجلد، ناعمة البدن.

والشاهد في البيت قوله: "قِطابُ الجَيبِ مِنها"؛ حيث رفعت الشبهة المشبهة وهي "رحيب" السببي على الفاعلية، وقد اجتمع فيه "أل" والضمير؛ فقال: "قِطابُ الجيبِ" وقال: "منها" مما يدل على فساد مذهب الكوفيين؛ بأن "أل" عوض من الضمير؛ إذ لو كان الأمر كما ذهبوا إليه ما اجتمع الأمران معًا "أل" و"الضمير" وإلا لزم الجمع بين العِوَض والمُعَوّض منه.

أما اسم الفاعل؛ فيعمل في السببي والأجنبي، وذلك مثل قولنا: "شَتّان بين مُكَرِّمٍ عظيمًا تأييدًا له، ومُكَرِّمٍ حَقِيرًا تشجيعًا له على جرائمه. وما الجماعة الناهضة إلا المكرِّمةُ عظماءها، والمنكرة أراذلها، والعاطفة أقوياؤها على ضعفائها".

قال الناظم - مشيرًا إلى عمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي لواحد، وإلى الخصيصتين الرابعة والخامسة - :

وَعمَلُ اسمِ فَاعِلِ المُعَدَّى ❖ لَها عَلى الحَدِّ الَّذِي قَد حُدَّا

وَسَبقُ ما تَعمَلُ فِيهِ مُجتَنَب ❖ وَكونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَب

ومراد الناظم بـ"عمل اسم فاعل المعدى لها... إلى آخره" عملُ النَّصب على طريقة المفعول به يتوقف على الحد الذي قد حُدَّ له في بابه من وجوب الاعتماد - على ما سبق ذكره - وأما عمل الرفع، أو عمل نصب آخر كالحال والتمييز؛ فلا يتوقف على ذلك الحد، كما أن اسم الفاعل هكذا.

وقوله: "وسَبْقُ ما تعمل فيه مجتنب"، يُريد: يمتنع تقديم ما تعمل فيه عليها، إن كان عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل، أي: إن كان المعمول شبيهًا بالمفعول، أما غيره؛ فيصح - كما تقدم - كشبه الجملة؛ لأن عملها في الظرف وشبهه إنما هو بما فيها من معنى الفعل؛ لأن الظرف وشبهه يكفيهما للعمل فيهما رائحة الفعل.

وكذلك عملها في الحال نحو: "هذا حَسَنٌ وَجْهُه طَلْعَةً"، وفي التمييز نحو: فلانٌ حسن وجهًا... ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها الفعل القاصر والمتعدي.

تابع باب إعمال الصفة المشبّهة
(تتمة ما تختصّ به، وأنواعُ معمولِها)

عناصر الدرس

العنصر الأول : تكملة ما تختص به الصفةُ المشبهة، وأنواعُ معمولِها ٣٠٣
العنصر الثاني : أنواعُ معمول الصفة المشبهة ٣١٠

تكملة ما تختص به الصفةُ المشبهة، وأنواعُ معمولِها

- أنه لا يُراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره:

فلا يجوز أن يُقال: "هو حَسَنُ الوجهِ والبَدَنَ"، بجر "الوجهِ" ونصب "البدنَ"، خلافًا للفراء، الذي أجاز أن يُقَالَ: "هو قويُّ الرِّجْلِ واليدَ، أو واليدُ"، بجر "الرِّجْلِ" ورفع المعطوف أو نصبه، وما قاله الفراء ضعيف؛ إذ ليس له في ذلك سماع يؤيده، ولا قياس يعتمد عليه؛ بل إن القياس يشهد بضعف ما ذهب إليه؛ وذلك لأن الصفة المشبهة ضعيفة؛ لكونها فرعَ فرعٍ - كما سبق بيانه - فلا يجوز أن تعمل في اللفظ والمحل معًا.

أما اسم الفاعل: فإنه - كما تقدم في بابه - يجوز إتباع مجروره على المحل، عند من لا يشترط في الإتباع على المحل وجود المحرز، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين - أي: في باب اسم الفاعل، وباب الصفة المشبهة - واستدلوا على ذلك بقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهاةُ اللحمِ من بَينَ مُنضِجٍ ❖ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

وصف امرؤ القيس كثرة ما صاد بفرسه؛ فكثر عنده لحم الصيد، و"الطهاة": جمع "طاهٍ" من "الطهو"، أو "الطهي"، وهم الَّذين ينضجون اللحم، والإنضاج: يشتمل على طبخ اللحم وشيه، والصفيف: المصفوف على الحجارة لينضج.

يقول: ظل، أي: صار المنضجون اللحم، وهم صنفان: صنف ينضجون شواء مصفوفًا على الحجارة في النار، وصنف يطبخون اللحم في القدور، ووصف القدير بـ"معجل"؛ لأنهم كانوا يستحسنون تعجيل ما كان من الصيد،

ويستظرفونه، و"مِنْ" في قوله: "من بين" للتفصيل والتفسير، أي: أنهم لا يتجاوزون هذين الصنفين.

والشاهد في قوله: "منضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ" على أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور في بابي اسم الفاعل والصفة المشبهة، فقوله: "منضجٍ" صفة مشبهة - كما جاء في (حاشية الدسوقي على "مغني اللبيب") (١٤٣/٢) - أو هي اسم فاعل من الفعل "أنضج"، وقوله: "أو قديرٍ" المجرور عطف عندهم - أي: عند البغداديين - على قوله: "صفيفَ" المنصوب بصفة المشبهة على التشبيه بالمفعول به.

وخُرّج عند من يشترطون في العطف على المحل وجود المحرز على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ كأن الأصل: "مِنْ بَين منضجٍ صَفِيفَ شواءٍ، أو منضجٍ قديرٍ، أو طَابِخِ قديرٍ أو متخذِ قديرٍ؛ لأن "بَين" في البيت تقتضي الإضافة إلى اثنين متجانسين من حيث كان تبيينًا للطهاة، ثم حُذف المضاف، وأبقي جر المضاف إليه، كقراءة ابن جماز: "واللهُ يريدُ الآخرةِ" [الأنفال: ٦٧] أو أن العطف على "صفيفَ" المنصوب، ولكن خُفض على الجوار، أو خُفض على توهم أن "الصفيف" مجرور بالإضافة، والواضح من هذه التخريجات الثلاثة: أنها من الضعف بمكان مما يشهد بقوة رأي البغداديين في هذه المسألة.

- أنها تُخالف فعلها في العمل:

فإنها تنصب مع قصور فعلها، أي: مع كونها مصوغة من مصدر فعل لازم، تقول: "فلان حسنٌ وجهَه" ويمتنع أن تقول مع الفعل: "فلانٌ حَسُنَ وجهَه"، بنصب وجهه بالفعل "حَسُنَ" لكونه لازمًا؛ خلافًا لبعضهم ممن جوز كون الفعل القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة ينصب المعمول على التشبيه بالمفعول به، مع أن أكثر النحاة لا يقولون بالنصب على التشبيه بالمفعول به مع الأفعال.

وقد استدل مَن قال بجواز ذلك بما ورد في حديث أم سلمة، زوج النبي ﷺ: "أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماءَ في عهد رسول الله ﷺ..." انظر (سنن أبي داود): الطهارة، السابعة بعد المائة. و(الموطأ): الطهارة، الخامسة بعد المائة، ووجه الاستدلال بالحديث الشريف: أن "تُهَرَاقُ" بفتح الهاء وسكونها مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير "المرأة"، وقد نُصِبَ لفظ "الدماءَ" وذلك نظير: "فلانٌ حسُن وجهَه"؛ لأن ذلك الفعل الوارد في الحديث لا يتعدى إلا لواحد ناب عن الفاعل، إذ هو مضارع: "أهراق فلان الدمَ". أي: أراقه.

وقال ابن الحاجب في الإملاء التاسع والتسعين من (أماليه) (٢/ ٧٨٩)، قولهم: "تُهَرَاق الدماء" يجوز الرفع والنصب - يعني في "الدماء" - أما الرفع؛ فعلى البدل من الضمير في "تُهَراق"؛ كأنه قيل: "تُهَرَاقُ دمُها"، فجعل الفعل أولًا لها، ثم أبدل منه، كما تقول: "أعجبتني الجاريةُ وجهُهَا"؛ وحذف الضمير للعلم به.

وأما النصب؛ فأوجهه: أن يكون بفعل مقدر، كأنه لما قيل: "تُهَرَاق". قيل: ما تهَريق؟ فقال: "تُهَريق الدماءَ"، مثل: "ليُبْكَ يزيد" في التقدير، وأن اختلف في الإعراب، ومثله كثير في كلامهم، يريد ابن الحاجب أن "الدماءَ" بالنصب في الحديث الشريف مفعول به لفعل محذوف مبنيٍّ للمعلوم دل عليه الفعل المذكور المبني للمفعول، وذلك مثل قول الشاعر:

لِيُبكَ يَزيدُ ضارِعٌ لِخُصومَةٍ ❖ وَمُختَبِطٌ مِمّا تُطيحُ الطَوائِحُ

فـ"مختبطٌ" في البيت: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المبني للمفعول المذكور، وهو: المجزوم بلام الطلب في قوله: "ليُبْكَ" والتقدير: "يبكيه مختبطٌ" قال: ويجوز أن يكون - يعني: "الدماءَ" في الحديث - منصوبًا على التمييز وإن كان معرفة كما ينتصب مثل قولك: "هندٌ مهراقةٌ الدماءَ"، وهو كقولك: "زَيدٌ حَسَنٌ الوجهَ".

ويجوز أن يكون منصوبًا على توهم التعدي إلى مفعول ثانٍ ؛ لأن الهمزة دخلت على الهاء التي هي عوض من الهمزة التي في "أراق" ؛ فعداه بها إلى مفعول آخر، كأن المعنى : "جَعَلَها غَيْرُها مُهَرِيْقَةً الدماءَ". انتهى ما قاله ابن الحاجب.

وقد خرجه ابن مالك في (شرح التسهيل) (١/ ٢٦٠) : على أن الدماء في الحديث تمييز على عروض زيادة "أل" في التمييز ؛ كقول الشاعر :

رَأَيتُكَ لَمّا أن عَرَفتَ وُجوهَنا ❖ صَدَدتَ وَطِبتَ النَفسَ يا قَيسُ عَن

فقد أورد التمييز وهو "النفسَ" بـ"أل" وكان حقّه أن يكون نكرة، قال : ومنه حديث : "أن امرأةً كانت تُهَرَاقُ الدِّمَاء" والأصل : "تُهَرَاق دِمَاؤها" ؛ فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغةً ، وصار المسند إليه منصوبًا على التمييز ؛ ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا. انتهى ما قاله ابن مالك.

ونقل عنه ابن هشام في (مغني اللبيب) (٢/ ٤٥٩) تخريجًا آخر : وهو إجازة أن يكون "الدماءَ" بالنصب، في الحديث، مفعول به ؛ على أن الأصل "تُهَرِيق" ، أي : على أن الفعل مضارع مبني للفاعل - أي : للمعلوم - ثم قُلبت كسرة الراء فتحة والياء بعدها ألفًا، كقولهم في "جارية" و"ناصية" و"بقي" : "جَارَاتٌ" و"نَاصَاتٌ" و"بَقى".

وقد رد ابن هشام هذا التخريج ؛ لأن شرط قلب الكسرة فتحة وقلب الياء بعدها ألفًا : تحرك الياء ؛ كجارية، وناصية، وبقي.

- **أنها لا تعمل محذوفة :**

فلا يجوز أن يُقال : "مررتُ برجل حَسنِ القولِ والفعلَ" ، بجر "القولِ" ونصب "الفعلَ" على تقدير نصب "الفعلَ" بصفة مشبهة محذوفة، أي : "وحَسَنِ الفِعْلَ" ؛

كما لا يجوز أيضًا أن يُقال: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهَهُ حَسَنِهِ" بنصب "وجهَه" بصفة محذوفة يفسرها المذكورة، على تقدير: "مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ حسَنِهِ"؛ لأن الصفة لا تعمل محذوفة من جهة، ولأن المذكورة لا يصح أن تعمل في المتقدم عليها من جهة أخرى، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا.

أما اسم الفاعل؛ فيجوز حذفه وبقاء معموله؛ فيجوز أن يُقال: "أنت ضاربُ اللصِّ والخَائِنَ" بنصب "الخائنَ"، بإضمار فِعْلٍ أو وَصْفٍ مُنونٍ عند من يشترط في العطف على المحل وجود المحرز - على النحو الذي مر - كما يجوز في باب الاشتغال أن يُقال: "أضعيفًا أنتَ مساعدَه" أي: "أمساعدًا ضعيفًا أنت مساعدَه".

- أنَّها يَقْبُح حذفُ موصوفها:

فيقبح أن يقال: "مَررتُ بحسَنِ وجهِهِ" أي: مررت برجلٍ حسَنِ وجهِه. وفي هذا التعبير قُبحان: حذف موصوف الصفة المشبهة، وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها؛ أما اسم الفاعل؛ فلا قُبح فيه أصلًا، سواء ذُكر الموصوف أم حُذف، فلا قُبح في نحو: "مررتُ بِمُكْرِمِ أبيهِ".

- دلالتها على الثبوت من غير تخلل:

أي: من غير انفكاك، كـ"حَسَن الوجهِ"، أو مع انفكاكًا وتغير نحو: "منقلبِ الخاطرِ" أما اسم الفاعل؛ فلا يدل على الثبوت إلا إذا خرج إلى الصفة المشبهة - كما مر.

- استحسان إضافتها إلى فاعلها معنًى من غير ضعفٍ ولا قلة في الكلام:

وقد سبق الحديث في هذه الخصيصة مفصلًا في أول هذا الباب.

- أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين موصوفها بظرف أو شبهه - في الرأي الأرجح - إلا عند الضرورة:

فلا يجوز أن يُقال: "هذا كريمٌ عند الطلبِ عطاؤه، أو عطاءَه". برفع المعمول أو نصبه، و"هذا حسَنٌ في الشدّةِ تعاوُنُه أو تعاونَه". ويجوز الفصل بينها وبين معمولها في الضرورة الشعرية؛ كقول الحطيئة:

سيري أُمامُ فَإِنَّ الأَكثَرينَ حَصًى ❖ وَالأَكرَمِينَ إِذا ما يُنسَبونَ أَبا

قوله: "سيري" فعل أمر للمؤنثة، و"أُمَامُ" - بضم الهمزة - منادى مُرخم، أي: يا أمامة، فيجوز في ميمه الأخيرة الفتح على لغة الانتظار، والضم على لغة عدم الانتظار، و"حصًى" تمييز للأكثرين، وكذلك "أبًا" في آخر البيت تمييز "للأكرمِين"، ومعنى "الحصى": العدد؛ وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب أميون لا يقرءون ولا يعرفون الحساب؛ إنما كانوا يعدون بالحصا؛ فأطلق الحصا على العدد، واشتق منه الفعل؛ فقيل: أحصيت الشيء، أي: عددته. و"إذا" في البيت ظرف "للأكرمِين"، و"ينسبون" بالبناء للمفعول، و"الأكرمِين" معطوف على اسم "إن"، وخبرها "قوم" في البيت الذي بعده، وهو قوله:

قَومٌ هُمُ الأَنفُ وَالأَذنابُ غَيرُهُمُ ❖ وَمَن يُسَوّي بِأَنفِ النافَةِ الذَنَبا

والشاهد في البيت قوله: "والأكرمين إذا ما ينسبون أبا"؛ حيث فصل الشاعر بين الصفة المشبهة "الأكرمين" وبين معمولها "أبا" بقوله: "إذا ما يُنسبون" للضرورة الشعرية، أما اسم الفاعل؛ فيجوز ذلك فيه في النثر والشعر باتفاق، وذلك نحو قولنا: "خالدٌ مسافرٌ عند السحرِ أبوه"، وهذا قارئٌ في الدارِ القرآنَ الكريمَ.

- أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا:

لأن إضافتها أبدًا لفظية؛ أما اسم الفاعل فإنه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي وأضيف إلى معرفة؛ لأن إضافته حينئذٍ معنوية، أو أريد به الاستمرار، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤].

- أن منصوبها مشبه بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم:

وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل؛ لأنه هو الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل؛ أما منصوب أسم الفاعل فهو مفعول به.

- أن "أل" الداخلة عليها حرف تعريف - على الصحيح:

وقيل: إن "أل" الداخلة عليها اسم موصول، وليس هذا القول بشيء؛ لأن الصفة المشبهة موضوعة لتدل على الثبوت - كما مر - ومن ثم لا تؤول بالفعل الموضوع للدلالة على الحدث؛ لما بين الحدث والثبوت من المنافاة، ومن هنا لا تصلح الصفة المشبهة أن تكون صلة لـ"أل" الموصولة؛ لأن قاعدة صلة "أل": أنها تؤول بالفعل؛ فهي فعل في صورة اسم، كما "أن" الموصولة اسم في صورة حرف؛ ولذا تخطاها العامل وكان الإعراب في الصلة، أما "أل" الداخلة على اسم الفاعل؛ فهي اسم موصول بمعنى "الذي" وفروعه ما لم تكن "أل" فيه للعهد، وإلا كانت فيه حرف تعريف بلا خلاف في حرفيتها، وذلك نحو: "جاءني قارئٌ فأكرمت القارئَ"؛ وكذلك ما لم يكن اسم الفاعل بمعنى الثبوت، وإلا كان صفة مشبهة، وكانت "أل" فيه حرف تعريف. هذه الأمور الخمسة عشر هي أهم ما يظهر فيه الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل من الجانب النحوي.

أنـواعُ معمـول الـصفة المـشبهة

أشار إلى هذه الأنواع ابن مالكٍ - رحمه الله - في (التسهيل) صـ١٣٩ ، فقال : معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل ، أو سببي موصول ، أو موصوف يشبهه ، أو مضاف إلى أحدهما ، أو مقرون بـ"أل" ، أو مجرد ، أو مضاف إلى ضمير الموصوف ، أو إلى مضاف إلى ضميره لفظًا أو تقديرًا ، أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف. انتهى.

وبتفصيل القول في هذه الأنواع نقول : إنك إذا قلت : "فلانٌ حسَنٌ". أعربت "فلانٌ" مبتدءًا خبره "حسَنٌ" ، ثم ذكرت أن في الخبر - وهو "حسنٌ" - ضميرًا مستترًا مرفوعًا على الفاعلية به ، وهذا الخبر قد استحق أن يَرفع ضمير مستترًا من حيث هو صفة مشتقة ، لا من حيث كونه صفة مشبهة ، وإن كان كذلك من حيث صوغه لا من حيث عمله ؛ لأن الضمير المستتر ليس من أنواع معمول الصفة المشبهة ، فرفع الصفة للضمير المستتر من حيث كونها صفة ، لا بقيد كونها مشبهة ، ومن هنا كان من أنواع معمول الصفة المشبهة الضمير البارز المتصل ؛ أي : ليس منفصلًا مستقلًّا بنفسه ، ومن ذلك قول الشاعر :

حسَنُ الوجهِ طلْقَةٌ أنتَ في ❖ السِّلْم وفي الحرْبِ كالحٌ مكفَهِرُّ

"طلْقُ الوجه" ضد عبوسه ، و"السِّلم" بكسر السين وفتحها : الصلح ، و"الكالح" من الكلوح : وهو التكشر في عبوس ، و"المكفهر" من اكفهر الرجل : إذا عبس ؛ فهو تأكيد. وقوله : "في السلم" حال من "أنت" ، أو من الضمير المستتر في الوصف.

وذكر العيني في هامش (الأشموني) و(الصبان) (٥/٣) وما بعدها : أن الشاهد فيه قوله : "حسَنُ الوجهِ أنْتَ" ؛ حيث عملت الصفة المشبهة - وهي : "حسن

الوجه" - في الضمير البارز "أنت" مع أنه غير سببي، وقد ذكرنا في الخصيصة الخامسة مما تختص به الصفة المشبهة: أن يكون معمولها سببيًّا، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يعمل في السببي والأجنبي.

قال العيني: "وأجيب عن ذلك: بأن المراد بالسببي ألا يكون أجنبيًّا؛ فإنها لا تعمل في الأجنبي، وأما عملها في الموصوف؛ فلا إشكال فيه". انتهى ما قاله العيني.

وقال الصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) (٣/٥) نفسها وما بعدها: قوله: "طلقُهُ" هذا هو محل الشاهد؛ لأنه أعمل طلق في الهاء، وأما "أنت" فمبتدأ مؤخر، و"حسَنُ الوجهِ طلقُه" خبران مقدمان، أما جعل البعض "أنتَ" فاعل الوصف؛ فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر على نفي أو استفهام. وأما جعل العيني الشاهد في عمل "طَلْق" في "أنت"؛ فرُدّ بأن: المعمول الواجب كونه سببيًّا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل، وهو المنصوب على طريق المفعول به - كما مر - و"أنت" ليس كذلك؛ بخلاف الهاء لأن ما أضيف إليه الصفة أصله بعد تحويل إسناده عنه النصب - كما مر في إعمال اسم الفاعل - وبأن أنت منفصل لا متصل". انتهى ما قاله الصبان.

وقال الرضي في (شرح الكافية) (٣/٤٤٤): قيل: لا تعمل الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول؛ بل تعمل في السبب فقط، وليس إطلاقهم هذا القول بوجه؛ بل تعمل في غير السبب، إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها، نحو: "مررتُ برجلٍ طيبٍ في دارِه نومُك" وكذا إذا اعتمدَت على حرف الاستفهام أو النفي نحو: "أحسنٌ الزيدان، وما قبيح الزيدون"؛ فإنه لا صاحب لها ها هنا حتى تعمل في سببه". انتهى ما قاله الرضي.

والضمير البارز المتصل أعمّ من أن يكون متصلًا بالصفة، نحو: "هذا حسَنُ الخُلُقِ جميلُه" ؛ فمعمول جميل ضمير بارز متصل، وأن ينفصل عنها بضمير نحو قولنا: "قريشٌ خيرُ الناسِ ذريةً وأكرمهموها". ولم يثبت بعضهم كون الموصول معمولًا للصفة المشبهة، والصحيح جوازه.

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها موصول سببي: قول عمر بن أبي ربيعة:

أسيلاتُ أبدانٍ دِقاقٌ خُصورُها ❖ وَثيراتُ ما التَفَّت عَلَيهِ الْمَآزِرُ

قوله: "أسيلات أبدان" خبر مبتدأ محذوف، أي: "هُنَّ أسيلاتُ أبدان" أي: طويلات أبدان ؛ فهو جمع "أسيلة": وهي الطويلة، و"الدقاق" جمع الدقيق: وهو ضد الغليظ، وروي: "رقاق خصورها"، و"الوثيرات": السمينات جمع الوثيرة، وارتفاع "وثيراتُ" على أنه خبر بعد خبر، أي: هن طويلات الأبدان سمينات الأجزاء التي تلتف عليها المآزر، وروي: "ما التفَّت عليه الملاحف" وهي رواية (الديوان) صـ٤٦٤.

وفي البيت ثلاث صفات مشبهة، أولها: "أسيلاتُ أبدانٍ" وهي مثل: "حسنُ وجهٍ" وثانيها: "دِقاقٌ خصورها"، وهي نظير: "حسنٌ وجْهُه"، وثالثها - وهي موضع الشاهد هنا - : قوله: "وثيراتُ ما التفَّتْ عليه المآزرُ" ؛ حيث جاءت الصفة المشبهة "وثيراتُ" مضافًا إلى اسم موصول وهو "ما"، في قوله: "ما التفَّت"، وصلته الجملة الفعلية التي بعدها، وهي قوله: "التفَّتْ عليه المآزرُ" وهو موصول سببي ؛ لأن الأصل: ما التفت عليه - أو عليها - المآزرُ منهن. بحذف العائد المجرور بـ"من"، وهو ضمير يعود على الموصوف، أما الضمير المجرور بـ"على" ؛ فهو عائد على الاسم الموصول ؛ أو لأن الأصل: ما التفَّت عليه أو عليها مآزرهن ؛ فـ"أل" في قوله: "المآزرُ" خلف من الضمير على رأي الكوفيين كما سبق بيانه ؛ وإنما روي: "عليه" أو "عليها" ؛ بحسب لفظ ما الموصولة ومعناها.

ومن السببي الموصول أيضًا: قول الشاعر:

إنْ رُمْت أمنًا وَعِزّة وغِنًى ❖ فاقصد يزيدَ العزيزَ مَن قصده

قوله: "رمت" أي: طلبت، من "رام الشيء": إذا طلبه.

والشاهد في البيت قوله: "العزيزَ مَن قصدَه"؛ حيث جاء معمول الصفة المشبهة وهي قوله: "العزيزَ" جاء اسمًا سببيًّا موصولًا: وهو قوله: "مَن قصده".

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها موصوف يشبه الموصول في كون صفته جملة: قول الشاعر:

أزور امرًا جمًّا نوالٌ أعدَّه ❖ لِمَن أمَّه مستكفيًا أزمةَ الدهرِ

قوله: "جمًّا" أي: كثيرًا، وهو صفة مشبهة، و"نوالٌ" أي: عطاء، فاعل الصفة المشبهة، والشاهد في قوله: "جمًّا نوالٌ"؛ حيث رفع "جمًّا" "نوالٌ" على الفاعلية، مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظًا، والتقدير: جمًّا نوالُه، أي: عظيمًا عطاؤه. وجملة: "أعده" من الإعداد وهي صفة لـ"نوال"، فهي في محل رفع.

فالشاهد فيه: "مجيء معمول الصفة موصوفًا بجملة؛ فيكون شبيهًا بمعمول السببي الموصول، قال العيني: "والأصوب: أن يكون صفة لـ"امرًا". يعني: الأصل أن تكون الجملة صفة لـ"امرًا"، أي: فتكون في محل نصب، ويكون الضمير البارز فيها راجعًا إليها، وعلى ما قاله العيني؛ لا شاهد في البيت.

قال الصبان: "جمًّا" أي: كثيرًا، و"نوالٌ" أي: عطاء فاعله، وجملة "أعده" صفة "نوالٌ"، والضمير البارز فيها لـ"نوالٌ" والمستتر - يعني في "أعده" - لـ"امرًا"، ولم يبرز لأمن اللبس". انتهى ما قال الصبان.

قال العيني: "أمَّه" أي: قصده، و"مستكفيًا": مفعول ثانٍ لـ"أعده"، وقال الصبان: مستكفيًا حال من "أمّ"، و"الأزمةُ" - بفتح الهمزة وسكون الزاي -: الشدة، وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر". انتهى ما قاله الصبان.

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها مضاف إلى أحدهما - أي: إلى السببي الموصول، أو إلى الموصوف الذي يشبهه -: قولك: "رأيت رجلًا غنيَّ صديقِ مَن صحِبه"؛ فالصفة المشبهة هي "غنيَّ"، وقد أضيفت إلى معمولها وهو لفظ "صديقِ" المضاف بدوره إلى الاسم الموصول السببي "مَن صحِبَه"، ونحو قولك: "رأيت رجلًا حديدَ سنانِ رمحٍ يطعنُ به"؛ فجمله "يطعن به" صفة لـ"رمحٍ" الذي أضيف معمول الصفة، وهو لفظ "سِنان" إليه. ومن ذلك قول الفرزدق:

فَعُجنُها قِبَلَ الأخيارِ مَنزِلَةً ❖ وَالطَيِّبي كُلِّ ما التاثت بِهِ الأُزُرُ

ورواية (التصريح) (٣٦١/٣): "فعجْ بِها"، والضمير المؤنث في قوله: "فَعُجْتُها" يرجع إلى الناقة في بيت قبله، مثل "عُجْتُ البعير" أي: عطفت رأسه بالزمام، "قِبَلَ الأَخيارِ"، أي: جهتهم ونواحيتهم. و"منزلة": تمييز، و"الْتَاثت": اختلطت وتلطخت، و"الأزر": جمع الإزار: وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن، والمعنى: وجهتُ الناقةَ جهة الأخيار ذوي المنازل الرفيعة وأصحاب الطهارة والعفة، الذين لم يتلوثوا بما يقدح في عفة نسائهم، وطهارة مسلكهما.

والشاهد في قوله: "والطيبي كل ما التاثت"؛ فإن "الطيبي" صفة مشبهة مضافة إلى "كل" المضاف إلى "ما" الموصولة أو الموصوفة، وضمير الموصوف محذوف، أي: الأزر لهن، أو أن "أل" خلف عنه نظير ما تقدم؛ فـ"ما" في البيت محتملة لأن تكون موصولة أو نكرة موصوفة.

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها مقرونٌ بـ"أل": قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، والنور: ٣٩؛ فـ﴿سَرِيعُ﴾ صفة مشبهة مضافة إلى معمولها المقرون بـ"أل". ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة ﷺ:

تباركتَ إني من عذابك خائفٌ ❖ وإني إليكَ تائبُ النفسِ باخعُ

الشاهد في قوله: "تائبُ النفسِ"؛ فـ"تائبُ" صفة مشبهة مضافة إلى معمولها المقرون بـ"أل" وهو لفظ "النفس"، و"باخعٌ": خاضع مطيع.

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها مجرد من "أل" والإضافة، قول الشاعر:

إذا المرءُ لم يبرحْ سريعَ إجابةٍ ❖ لداعي الهوى لم يعدم الضرَّ والشكوى

الشاهد في قوله: "سريعَ إجابةٍ" فـ"سريعَ" صفة مشبهة مضافة إلى معمولها، وهو لفظ "إجابة"، وهو مجرد من "أل" والإضافة.

ومثال الصفة المشبهة التي معمولها مضاف إلى ضمير الموصوف لفظًا، ومثال الصفة المشبهة المضافة إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرًا، قول الفرزدق:

أأطعَمتَ العِراقَ ورافِدَيهِ ❖ فَزارِيًّا أحَذَّ يَدِ القَميصِ

البيت من جملة أبيات يهجو بها الفرزدق عمرو بن هبيرة، ويلوم يزيد بن عبد الملك على توليته العراق، و"الرافدان": دجلة والفرات، وقوله: "أَحَذَّ يَدِ القَميصِ": الأحذ: هو الخفيف، أي: خفيف اليد، وذلك كناية عن السرقة، وفيه الشاهد؛ إذ التقدير: أحذَّ يدِ قميصِه. فأقام "أل" مقام الضمير.

ومثال الصفة المشبهة المضافة إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف: "مررتُ بامرأةٍ حسَنةٍ وجهِ صاحبتِها جميلةِ أنفه". فالأنف معمول جميلة، وهو مُضاف إلى ضمير "الوجه"، و"الوجه" مضاف إلى الصاحبة، و"الصاحبة" مضافة إلى ضمير المرأة.

تابع باب إعمال الصفة المشبّهة
(أحوال الصفة المشبهة مع معمولها)

عناصر الدرس

العنصر الأول : حالات معمول الصفة المشبهة ٣١٩
العنصر الثاني : الأوجهُ الممتنعةُ في أسلوب الصفة المشبهةِ ٣٢٣
العنصر الثالث : الأوجه الجائزُ استعمالُها في أسلوب الصفة المشبهة ٣٢٥

حـالات معمـولِ الـصفة المـشبهةِ

لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات هي: الرفع، والخفض، والنصب:

أما الرفع: فعلى الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة:

وقد يتعين الرفع على الفاعلية؛ كما في قولنا: "مررت بامرأة حسنٍ الثوب"؛ لأن الصفة لو تحمّلت الضمير لعاد هذا الضمير على "المرأة" وهي مؤنث، فكانت الصفة واجبة التأنيث بالتاء، ولأن الصفة التي معناها لسابقها وجب الإتيان بها مطابقة لهذا السابق عددًا ونوعًا.

وقد يتعين عدم الفاعلية؛ كما في قولنا: "مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الثوب"؛ لأن "الثوب" لو كان فاعلًا لوجب تذكير الصفة؛ لأن الصفة لو كانت لما بعدها لم تطابق ما قبلها، بل تُعطى ما يُعطى الفعل المؤدي معناها إذا وقع موقعها، ولو وقع الفعل في المثال السابق موقعها لكان مذكرًا؛ لإسناده إلى مذكر.

وقد يجوز الأمران كما في نحو قولنا: "مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ"؛ فيجوز في معمول الصفة المشبهة المرفوع في هذا المثال أن نعربه: فاعلًا للصفة. كما يجوز أن نعربه بدلًا من ضمير الصفة؛ أي: بدل بعض من كلّ.

والذي قال بجواز إعرابه بدلًا: هو أبو علي الفارسي؛ حيث ذكر في كتابه (الإيضاح) صـ١٨٠، الطبعة الثانية، في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠] قال: فأما قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾؛ فليس على: مفتحةً لهم الأبوابُ منها، ولا على أن الألف واللام - يعني في ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ - سدتا مسد الضمير العائد من الصفة، ولكن ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ بدل من

الضمير الذي في ﴿مُفَتَّحَةً﴾ ؛ لأنك قد تقول: فُتحت الجنان: إذا فتحت أبوابها. وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ [النبأ: ١٩] ؛ فصار بمنزلة قولك: "ضُرب زيدٌ رأسُه"، انتهى ما قاله أبو علي.

وفسر الشيخ عبد القاهر الجرجاني ما قاله الفارسي، فذكر في كتابه (المقتصد في شرح "الإيضاح") (١/ ٥٤٤) وما بعدها: أنه لم يجوِّز الشيخ أبو علي أن يكون التأنيث في قوله تعالى: ﴿مُفَتَّحَةً﴾ لـ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ وتكون ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ مرفوعة على الفاعلية بها، فلا يكون في قوله: ﴿مُفَتَّحَةً﴾ ضمير لـ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾ ؛ وذلك أن من ذهب إلى ذلك قال: ما ذكره أبو علي من أن التقدير إما أن يكون: مفتحًا لهم الأبوابُ منها، بتذكير الصفة، أو أن "أل" سدت مسدّ الضمير إذا قلت: جناتِ عدنٍ مفتحةً أبوابُها؛ فلا يجب الأخذ بالتقدير الأول - وهو أن يكون التقدير: جناتِ عدنٍ مفتحًا لهم الأبوابُ منها - على أن يكون الضمير في "منها" عائدًا إلى الموصوف الذي هو "جنات"، ويكون "مفتحة" فارغة من ضميرها؛ إذ لو كان الأمر كذلك لجاز ترك التأنيث في قوله: ﴿مُفَتَّحَةً﴾ كما تقول: "فُتِح الأبوابُ، أو فتّح الأبوابُ" بالتذكير؛ فيكون التقدير بحذف الراجع من الصفة، وجعلها عالية مما يعلقها بالموصوف، نحو: "مررت بامرأةٍ حسنٍ الوجه"؛ لأن ﴿ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ إذا ارتفعت بقوله: ﴿مُفَتَّحَةً﴾ لم يكن منها ضمير عائد إلى ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ﴾، كما لا يكون في "حسَنٍ" ما يعود إلى "امرأة" إذا ارتفع "الوجهُ" به.

كما أبطل الجرجاني التقدير الثاني وهو أن تكون "أل" سدت مسدّ الضمير؛ ذاكرًا أن معنى قيام "أل" مقام الضمير: أنهما متعاقبان في الإضافة؛ وإنما يُطلب الضمير في الصفة ليربط الصفة بالموصوف فيُعلم أنها له، وأنهى عبد القادر تفسيره ببيان أن أبا علي قصد من تنظيره بقولك: "ضُرِب زيدٌ رأسُه": أن يُعْلِمَك بأن مراده

بالبدل: أنه بدل بعض من كل، كما في المثال المذكور. انتهى ما ذكره الجرجاني في تفسير كلام الفارسي السابق.

وعلى رأس القائلين بأن "أل" قامت مقام الضمير في قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾: أبو زكريا الفراء؛ قال في (معاني القرآن) (٢/٤٠٨): وقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ تُرفع ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾؛ لأن المعنى: مفتحةً لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خَلَفًا من الإضافة، فيقولون: "مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العينُ قبيحِ الأنفُ"، والمعنى: حسنةٍ عينُه قبيحٍ أنفُه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩]؛ فالمعنى - والله أعلم - : مأواهم.

ومثله قول الشاعر:

ما ولدتكم حيةُ ابنةُ مالك ❖ سفاحًا وما كانت أحاديث كاذب

ولكن نرى أقدامَنا في نعالِكم ❖ وآنفَنا بين اللحى والحواجبِ

ومعناه: ونرى آنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه. انتهى ما قاله أبو زكريا الفراء، والآنُف هو جمع الأنف.

وقد اختار ابن مالك ما ذهب إليه الفراء، وصرح بهذا الاختيار في (شرح التسهيل) (٣/١٠٢) وما بعدها، ذاكرًا: أن سيبويه سوّى بين: "ضُرِب زيدٌ ظهرُه وبطنُه، وضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ". وبين: "مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا، ومُطِرْنا السهلُ والجبلُ"؛ فالظاهر من قوله - يعني: من قول سيبويه - أنه موافق لقول الفراء.

ثم ذكر ابن مالك: أن من الاستغناء عن الضمير بالألف واللام: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٤٩، ٥٠] أي: مفتحة لهم أبوابها.

قال: وزعم بعضهم أن ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ بدل من ضمير مستكنٍّ في ﴿مُفَتَّحَةً﴾، وهذا لا ينجيه من كون الألف واللام خلف من الضمير؛ لأن الحاجة إليه في الإبدال كالحاجة إليه في الإسناد. انتهى ما قاله ابن مالك.

وذكر الصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) (٨/٣): أن إعراب المعمول المرفوع بدلًا من ضمير الصفة - يعني: كما قال الفارسي - ليس قياسًا مطلقًا، ولكن حيث أمكن الإبدال؛ فلا يَرِد عليه ما حكي من قولهم: "مررت بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ"، و"مررت بامرأة قويمٍ الأنف"؛ لوجود المانع من الإبدال فيما ذُكر: وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمّل الوصف الضمير. يريد: لو كان رفع المعمول على الإبدال من الضمير المستكن في الصفة لوجب تأنيث الوصف فيهما.

أما الخفض: فبسبب إضافة الصفة إليه كقولك: "أعجبني رجلٌ كريمُ الخلقِ".

أما النصب: فعلى تشبيهه بالمفعول به إن كان المعمول معرفًا بـ"أل"، كقولهم: "إنما يحترم الناسُ الحلوَ القولَ، الكريمَ الطبعَ، الشجاعَ القلب"، وعلى التشبيه بالمفعول به أو على التمييز إن كان المعمول نكرة نحو: "إنما يحترم الناس الحلو قولًا، الكريم طبعًا، الشجاع قلبًا".

والصفة المشبهة لا تنصب الشبيهة بالمفعول به إلا بشرط الاعتماد على الأمور التي سبق ذكرها لتقربها من الشبهة بالفعل، وهي مع كل حالة من الحالات الثلاث - وهي الرفع، والخفض، والنصب - إما أن تكون نكرة، أو معرفة مقرونة بـ"أل".

فهذه ستّ حالات حاصلة من ضرب أوجه الإعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها، وكل وجه من هذه الأوجه الستة لمعمول الصفة المشبهة معه ستّ حالات:

الحالة الأولى: أن يكون هذا المعمول مقرونًا بـ"أل" ؛ كـ"الوجهِ".

الحالة الثانية: أن يكون مضافًا لما فيه "أل" ؛ كـ"وجهِ الأبِ".

الحالة الثالثة: أن يكون مضافًا لضمير الموصوف ؛ كـ"وجهِه".

الحالة الرابعة: أن يكون مضافًا لمضاف إلى ضمير الموصوف ؛ كـ"وجهِ أبيه".

الحالة الخامسة: أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة ؛ كـ"وجهٍ".

الحالة السادسة: أن يكون مضافًا إلى المجرد منهما ؛ أعني من "أل" والإضافة ؛ كـ"وجهِ أبٍ".

فمجموع الصور ست وثلاثين صورة، وهي حاصلة من ضرب ستة في ستة، وهي ضربان، جائز وممتنع.

الأوجهُ الممتنعةُ في أسلوب الصفة المشبهةِ

قالوا: يمتنع جر المعمول بإضافة الصفة المشبهة إليه في كل صورة جمعت الأمور الآتية جمعًا كاملًا:

أن تكون الصفة مشبهة مفردة: أي ليست مثناة ولا مجموعة جمعًا على حد المثنى، مع كونها مقرونة بالألف واللام، وكون معمولها مجردًا من الألف واللام، ومن الإضافة إلى ما فيه الألف واللام، أو من الإضافة إلى مضاف لما فيه الألف واللام، أو من الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه الألف واللام، وأن يكون الموصوف مجردًا من الألف واللام، فيمتنع أن نقول: "حضر ماجدٌ السريعُ عدوِه"، ولا يمتنع في نحو قوله: "حضر المتسابقُ السريعُ عدوِه"؛

وذلك لأن المثال الأول فيه الموصوف وهو "ماجدٌ" مجردٌ من الألف واللام، وفيه الصفة المشبهة وهي "السريعُ" مفردة مقرونة بالألف واللام، وفيه معمول هذه الصفة المجرور بالإضافة؛ أي: بإضافة الصفة المشبهة إليه وهو قولنا: "عدوِه"، قد جاء مجردًا من الألف واللام ومن الإضافة إلى مضاف فيه الألف واللام، ومن الإضافة إلى مضاف لما فيه الألف واللام، ومن الإضافة إلى المختوم بضمير يعود على ما فيه الألف واللام، وإنما أضيف إلى ضمير الغائب العائد إلى "ماجد" المجرد من "أل" والإضافة.

والخلاصة: أنك لا تجرر بالإضافة إلى الصفة المشبهة اسمًا خلا من "أل" أو من الإضافة إلى ما فيه "أل" مباشرة أو بواسطة.

هذا هو الضابط العام الذي يرشدنا إلى المعمول الذي يمتنع جره بالإضافة في باب الصفة المشبهة، ويتحقق هذا الضابط في صور أشهرها الصور الأربع الآتية:

الصورة الأولى: أن تكون الصفة مقرونة بالألف واللام مع كون المعمول مجردًا منها، وهو - أي المعمول - مخفوض بإضافة الصفة إليه، وذلك نحو: "هذا ماجدٌ النبيلُ خلقِه".

الصورة الثانية: أن تكون الصفة مقرونة بالألف واللام مع كون المعمول مجردًا منها مضافًا إلى ضمير عائد إلى الموصوف المجرد منها، نحو: "هذا ماجدٌ النبيلُ خلقِ أبيه".

الصورة الثالثة: أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" مع كون المعمول مجردًا منها مضافًا إلى مجرد من "أل" والإضافة، نحو: "هذا ماجدٌ النبيلُ خلقِ أبٍ".

الصورة الرابعة: أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" مع كون المعمول مجردًا منها خاليًا من "أل" والإضافة، نحو: "هذا ماجدٌ النبيلُ خلقٍ".

وإنما امتنعت الصورتان الأولى والثانية ؛ لأن الموصوف فيهما الذي يعود عليه الضمير من معمول الصفة أو مما أضيف إليه معمول الصفة - مجرد من الألف واللام ، في حين أن الصفة مقرونة بالألف واللام.

وامتنعت الصورتان الثالثة والرابعة ؛ لأن الواجب في الإضافة المعنوية إضافة النكرة إلى المعرفة لتكتسب منها التعريف ؛ فلم يجوّزوا في الإضافة اللفظية التي هي فرع المعنوية أن تكون على عكس أصلها.

وبالجملة : علل النحويون لمنع ما تقدم بأن الإضافة فيها لم تؤدِّ ما قصدته العرب منها ، فلم تُفد تعريفًا ؛ كما في نحو : "غلامِ زيد" ، ولا تخصيصًا ؛ كما في نحو : "غلامِ رجل" ، ولا تخفيفًا ، كما في نحو : "حسنِ الوجه" ، ولا تخلصًا من قبح حذف الرابط إذا رُفع المعمول ، كما في نحو : "الحسنِ الوجهُ" ، ولا تخلصًا من تجوّز إجراء الوصف القاصر مجرى وصف المتعدي إذا نصب المعمول ، كما في نحو : "الحسنِ الوجهَ".

الأوجه الجائزُ استعمالُها في أسلوب الصفة المشبهة

الأوجه الجائز استعمالها في أسلوب الصفة المشبهة :

إن الجائز استعماله هو سوى ما تقدم مما حكم عليه النحاة بالمنع ، إذا كانت الصفة بـ"أل" ، وكذلك معمولها ؛ صح الجر بالإضافة ، وذلك مثل قولك : "لا تجادلْ إلا السمحَ الخلقِ ، العفّ القولِ ، الأمينَ الزللِ" ، وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة في الأفصح إلا في بابي الصفة المشبهة واسم الفاعل.

وللنحويين في تعليل الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل - تعليلان :

أحدهما: أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لما أضيفت؛ لم يوجد فيها ما هو للإضافة بحق الأصل وهو التعريف؛ فصارت لذلك كأنها غير مضافة؛ إذ مُنِع منها ما هو أصل لها، فدخلها الألف واللام كما يدخل المنفصل وما ليس بمضاف، ثم أجري اسم الفاعل مجرى الصفة المشبهة؛ فقيل: مررت بالرجلِ القارئِ الكتابِ، ولم يُقل: إن هذا أصل في اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يجوز أن يتعرّف بالإضافة إذا كانت إضافته محضة.

فقد تحصّل من هذا: أن اسم الفاعل - وإن كانت إضافته غير محضة - فالقياس ألا تدخله الألف واللام؛ لأنه مما يجوز أن يُقصد في إضافته إضافة التعريف؛ لكن العرب قالت: "مررت بالرجلِ القارئِ الكتابِ"، على التشبيه بـ"الرجلِ الحسنِ الوجهِ"؛ لأن اسم الفاعل والصفة المشبهة يُحمل كل منهما على الآخر.

فقد ذكر ابن هشام في كتابه: (مغني اللبيب) في القاعدة الحادية عشرة من قواعد الباب الثامن التي تقول: من ملح كلامهم: تقارب اللفظين في الأحكام، قال وهو يتحدث عن المثال التاسع من أمثلة هذا التقارب - أي: التبادل -: "والتاسع: إعطاء "الحسنِ الوجهَ" حكم "الضاربِ الرجلَ" في النصب، وإعطاء "الضاربِ الرجلِ" حكم "الحسنِ الوجهِ" في الجر" [٢/٧٠٠]. انتهى.

ومعنى هذا الذي قاله ابن هشام - رحمه الله -: أن العرب قد أحدثوا تقاربًا - أي: تبادلًا - في الأحكام بين اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ فالصفة المشبهة المقترنة بالألف واللام هي ومعمولها: الأصل فيها أن تعمل الجر؛ لأنها مأخوذة من فعل لازم، وإنما تعمل النصب في المعمول حملًا لها على اسم الفاعل المماثل لها، فيقال: "مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ"، بالنصب؛ تشبيهًا لمعمولها بمعمول اسم الفاعل في نحو: "مررت بالرجلِ الضاربِ اللصَّ"؛ لاشتراكهما في تعريف

الجـزأين بـ"أل" ، وكمـا أعطـي : "الحـسنُ الوجـهَ" حكـم "الـضاربِ اللـصَّ" في النصب ؛ أعطي "الضاربِ اللصِّ" حكم "الحسنِ الوجهِ" في الجرّ.

الثاني : أنهم لما قالوا : "مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ" - أرادوا تعريفه ، فأدخلوا الألف واللام على "الرجلِ" ، فكان القياس أن يقصدوا إلى تعريف الصفة أيضًا لتتطابق مع تعريف الموصوف ؛ لكنهم وجدوا أن هذا وحده من بين المضافات لا يتعرف بالإضافة ؛ لكونها في تقدير الانفصال ، فأدخلوا الألف واللام ليكونا كالعوض مما منع من تعريفه بالإضافة.

وقد قسّم النحويون الجائز استعماله ثلاثة أقسام ، فقالوا :

ينقسم الجائز إلى :

القسم الأول : قبيح.

القسم الثاني : ضعيف.

القسم الثالث : حسن.

فأما **القبيح** الاستعمال ؛ فهو ما خلت فيه الصفة المشبهة من ضمير يعود على الموصوف لفظًا ، وقد تحقق ذلك في رفع الصفة المشبهة مجردة كانت أو مع "أل" المعمولَ المجردَ من الضمير والمضافَ إلى المجرد منه ، وتحقق ذلك في ثماني صور ؛ لأن المجرد من الضمير - معمولًا كان أو مضافًا إليه المعمول - إما محلى من "أل" ، أو لا.

فهذه أربع صور ، تضرب في صورتي الصفة ، فجملة الصور ثمانٍ وهي مع أمثلتها :

الصورة الأولى : أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" ، والمعمول مرفوعٌ بها وهو مجرد من "أل" ، مثل : "الحسنُ وجهٌ".

الصورة الثانية : أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" ، والمعمول مرفوع بها وهو مجرد من "أل" ، ومضاف إلى مجرد منها ، مثل : "الحسنُ وجهُ أبٍ".

الصورة الثالثة: أن تكون الصفة مجردة من "أل"، والمعمول مرفوع بها وهو مجرد من "أل" كذلك، مثل: "حسنٌ وجهٌ".

الصورة الرابعة: أن تكون الصفة مجردة من "أل"، والمعمول مرفوع بها وهو مجرد من "أل" ومضاف إلى مجرد منها، مثل: "حسنٌ وجهُ أبٍ".

ونحن نلاحظ أن المعمول في الصور الأربعة المتقدمة مجرد من "أل".

الصورة الخامسة: أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مرفوع بها وهو مقرون بـ"أل" كذلك، مثل: "الحسنُ الوجهُ".

الصورة السادسة: أن تكون الصفة مقرونة بـ"أل" والمعمول مرفوع بها وهو مجرد من "أل"، ولكنه مضاف إلى محلى بها، مثل: "الحسنُ وجهُ الأبِ".

الصورة السابعة: أن تكون الصفة مجردة من "أل"، والمعمول مرفوع بها وهو مقرون بـ"أل"، مثل: "حسنٌ الوجهُ".

الصورة الثامنة: أن تكون الصفة مجردة من "أل" والمعمول مرفوع بها وهو مجرد من "أل"، ولكنه مضاف إلى مقرون بها، مثل: "حسنٌ وجهُ الأبِ".

والصور الأربع الأولى أشد قبحًا من الصور الأربع الثانية؛ لأن في الأربع الثانية جاءت "أل" في المعمول أو ما أضيف إليه، خلفًا من الضمير الذي يعود على الموصوف؛ وإنما جازت الصور الثماني مع قبحها لأن الضمير العائد على الموصوف، وإن لم يوجد في الصفة لفظًا؛ فهو موجود فيها تقديرًا؛ وذلك لأن معنى نحو: "حسنٌ وجهٌ"، هو: "حسنٌ وجهٌ له، أو وجهٌ منه"، فقامت السببية المعنوية مقام السببية اللفظية؛ وإنما حكم النحويون عليها بالقبح لانتفاء السببية في اللفظ مع جواز استعمالها.

ودليل جواز استعمالها من السماع قول الراجز:

بدهمةٍ منيتُ شهمٍ قلبُ ❖ منجِّذٍ لا ذي كهامٍ ينبو

البهمة - بضم الموحدة - : معناه الفارس الذي لا يُدرى من أين يؤتى من شدة بأسه، والباء فيه متعلقة بـ"مُنيت" بضم الميم وكسر النون مخففة، أي: ابتليت؛ بالبناء للمفعول، والشهم - بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء - : هو قوي القلب الجلد الذكي الفؤاد، والمنجِّذ - بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم المشددة آخره ذال معجمة - : هو الخبير المجرّب للأمور، و"لا ذي كهام ينبو": أي ليس صاحب سيف كليل مفلول يخطئ الإصابة ويتباعد ويتجافى عنها.

والشاهد فيه قوله: "شهمٍ قلبُ"؛ حيث أورد الراجز الصفة المشبهة وهي لفظ "شهمٍ" وقد تجردت من "أل"، والمعمول - وهو "قلبُ" - جاء مرفوعًا بها مجردًا من "أل" كذلك، وورود هذا التعبير دليلٌ على جواز نحو: "حسنٌ وجهُ"، وهي إحدى الصور القبيحة التي سبقت الإشارة إليها، وورود هذه الصورة دليلٌ على تجويز ورود نظائرها؛ إذ لا فرق.

أما الجائز الضعيف، فهو قسمان:

القسم الأول: نصب الصفة المجردة من "أل" المعارف مطلقًا، أي: المعرف بـ"أل"، والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوف؛ فله أربع صور، وأمثلتها: "حسنٌ الوجهَ"، و"حسنٌ وجهَ الأبِ"، و"حسنٌ وجهَه"، و"حسنٌ وجهَ أبيه"؛ لما في ذلك من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، ولما كان الإجراء المذكور أقل في القبح من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف؛ عُدّ هذا القسم ضعيفًا لا قبيحًا.

القسم الثاني: جر الصفة المجردة من "أل" للمعارف ما عدا المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرَّف بها:

ويشمل هذا: المضاف إلى ضمير الموصوف، أو المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف؛ وله صورتان، وأمثلتهما: "حسنُ وجهِه"، و"حسنُ وجهِ أبيه"، بالجر فيهما، والجرُّ عند سيبويه في هذا القسم يُعد من الضرورة الشعرية.

قال في (الكتاب) (١/١٩٩): وقد جاء في الشعر: "حسنةُ وجهِها"، شبهوه بـ"حسنةِ الوجهِ"؛ وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة؛ كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام. انتهى ما قاله سيبويه.

فقد أجاز سيبويه وجميع البصريين هذه الضرورة الشعرية مع الحكم عليها بالضعف، وقد عبّر سيبويه عن هذا الضعف بالرداءة، فقال في النص السابق: وذلك رديء.

قيل: وجه الضعف في هذا القسم ما فيه من شبه إضافة الشيء إلى نفسه، وقيل: إن وجه الضعف أن فيه زيادة ضمير غير محتاجٍ إليه؛ ولهذا استثني المعرف بـ"أل" والمضاف إلى المعرف بها؛ لأنه لا زيادة فيهما، وهذا التعليل أولى؛ لأنه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين.

وقيل: إن وجه الضعف أن الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد تحويل الإسناد - كما مرّ - فقولك: "حسنُ وجهِه"، محول عن: "حسنٌ وجهَه"؛ والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف ورفع القبح، فإذا قيل: "حسنُ وجهِه" لم يتحقق التخفيف على الوجه الأتم، ولم يبلغ به أقصى ما يمكن منه، وإنما ما اقتصر منه على أهون التخفيفين - وهو حذف التنوين - ولم يتعرض لأعظمهما مع الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه؛ لوجهٍ من الاستغناء عنه لما استكنّ الصفة، ويجري هذا في كلامهم مجرى التكرير للشيء بعد ذكره.

وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل) (٣/٩٥) وما بعدها، وفي (الكافية الشافية) (٢/١٠٦٨) وما بعدها: أن هذا القسم عند أبي العباس المبرد ممنوع

في الشعر وغيره، وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله. قال ابن مالك: وهو الصحيح.

وذكر شواهد من الحديث الشريف تدل على ورود هذا القسم في النثر الفصيح الذي لا ضرورة فيه؛ كحديث في وصف النبي ﷺ: "شثنُ أصابعِه" أي: غليظها، وحديث أم زرع: "صِفرُ وشاحِها"، والمعنى: أنها ضامرة البطن، فكأن وشاحَها خالٍ، والوِشاح: شيء مرصّع بالجواهر تلبسه المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها، وحديث الدجال: ((أعورُ عينِه اليمنى)). وينظر في تخريج هذه الأحاديث: ما أورده محقق (التصريح) - رحمه الله - (٣/٣٥٧) في الهامش.

وأما الجائز الحسن فهو ستة أقسام، واردة على النحو الآتي:

القسم الأول: الصفة فيه مجردة من "أل"، والمعمول مرفوعٌ بها، وهو معرف بـ"أل"، أو مضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره؛ فله أربع صور، وأمثلتها بترتيب ما ذكرناه:

"حسنٌ الوجهُ"، و"حسنٌ وجهُ الأبِ"، و"حسنٌ وجهُه"، و"حسنٌ وجهُ أبيه".

القسم الثاني: الصفة فيه مجردة من "أل"، والمعمول منصوب بها، وهو مجرد من "أل" والإضافة، أو مضاف إلى المجرد منهما، فله صورتان، وأمثلتهما: "حسنٌ وجهًا" و"حسنٌ وجهَ أبٍ".

القسم الثالث: الصفة فيه مجردة من "أل"، والمعمول مجرور بإضافتها إليه، وهو معرف بـ"أل" أو مضاف إلى المعرف بها، أو مجرد من "أل" والإضافة، أو مضاف إلى المجرد منهما، فله أربع صور، وأمثلتها: "حسنُ الوجهِ"، و"حسنُ وجهِ الأبِ"، و"حسنُ وجهٍ"، و"حسنُ وجهِ أبٍ".

القسم الرابع: الصفة فيه معرفة بـ"أل"، والمعمول مرفوع بها، وهو معرف بـ"أل"، أو مضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضمير الموصوف؛ فله أربع صور، وأمثلتها: "الحسنُ الوجهُ"، و"الحسنُ وجهُ الأبِ"، و"الحسنُ وجهُه"، و"الحسنُ وجهُ أبيه".

القسم الخامس: الصفة فيه معرفة بـ"أل"، والمعمول منصوب بها، وهو معرف بـ"أل"، أو مضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضمير، أو مجردٌ من "أل" والإضافة، أو مضاف إلى المجرد منهما؛ فله ست صور، وأمثلتها: "الحسنُ الوجهَ"، و"الحسنُ وجهَ الأبِ"، و"الحسنُ وجهَه"، والحسنُ وجهَ أبيه"، و"الحسنُ وجهًا"، و"الحسنُ وجهَ أبٍ".

القسم السادس: الصفة فيه معرفة بـ"أل"، والمعمول مجرور بإضافتها إليه، وهو معرف بـ"أل"، أو مضاف إلى المعرف بها؛ فله صورتان، وأمثلتهما: "الحسنُ الوجهِ"، و"الحسنُ وجهِ الأبِ".

فجملة صور الجائز بحُسْن: اثنتان وعشرون صورة.

وقد أشار الناظم إلى جميع ما تقدم في إعمال الصفة المشبهة بقوله:

فارفَع بها وانصِب وجُرَّ مَعَ "أل" ❖ ودُونَ "أل" مَصحُوبَ "أل" وَمَا اتصَل
بهَا مُضَافا أو مُجرَّدًا ولاَ ❖ تَجرُر بهَا مَع "أل" سُمًا مِن "أل" خَلاَ
وَمِن إضَافَةٍ لتَالِيهَا وَمَا ❖ لَم يَخلُ فَهوَ بالجَوازِ وُسِمَا

هو هذا جميع ما يمتنع، وما يقبح، وما يضعف، وما يحسن في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد. صلى الله وسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين.

قائمة المراجع العامة

١. (**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**)

كمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، بيروت لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.

٢. (**تعجيل الندى بشرح قطر الندى**)

عبد الله بن صالح الفوزان، مكتبة الرشد، ٢٠٠١م.

٣. (**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**)

بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٤. (**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**)

جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م.

٥. (**لسان العرب**)

محمد بن مكرم بن منظور، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٠م

٦. (**معاني القرآن**)

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، بيروت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩م.

٧. (**النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**)

عباس حسن، مصر، دار المعارف، ١٩٧٥م.

٨. (**سر صناعة الإعراب**)

أبي الفتح عثمان بن جني، دمشق، دار القلم، ١٩٨٥.

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المدينة العالمية 2011